مجلة متخصصة تعنى بحقوق الإنسان و الحريات العامة

(عدد خاص) 2018

تصدر عن جامعة أهل البيت / كلية الآداب

قسم الصحافة

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الإعلام

الطلبة المشاركين

رزان بدر الدين الحافظ — حسين طارق عبدالحسن

علي فضل كاظم — حسين علي داوّد

إشراف

الدكتورة إسراء شاكر حسن

20
لماذا ينتحر العراقيون

24
الدواء الإيراني العميل 007

40
الإسلاموفوبيا

44
الحوكمة الديمقراطية

التصميم والإخراج الفني : رزان بدر الدين الحافظ

التصحيح اللغوي : م. م. حسن العوادي

المطبعة : الفرات الأوسط الرقمية

تقارير

معاهدات وإتفاقيات حقوق الإنسان 4
الأقليات في العراق 12
عمالة فايروسية تنذر بكارثة وطنية 26

تحقيقات

قوارير تهشمها فؤوس الجهل 8
الدواء الإيراني العميل007 22
شريحة المعاقين ... قلوب منكسرة 30

ملف العدد

مالا تعرفه عن تشريح قضية مقتل 730 عالم عراقي على يد الموساد 14
مارتن لوثر كنغ في البصرة ؟!! 32

دراسات و أبحاث

الحوكمة الديقراطية لحكومة العدالة الشاملة 42
الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية 46
المصالحة الوطنية و التوازن الوطني 50

مقالات

العنف المعنوي و القانون 11
لماذا ينتحر العراقيون 18
زيارة إثنية 19
ماذا لو أختفى العرب جميعاً 19
فقراء ما قبل الكاميرا 20
صدى الموت الصامت 24
مباراة الطفولة وتحمل مسؤولية العيش 28
بطانيتك اليوم صوتك غداً 29
نجح التدريب 36
العقل و الجرح الإنساني 36
رسائل التدجين و الأغلبية 37
الاسلاموفوبيا 38
رشوة أب 40
رصاصة فرحتك تذكرة سفر إلى الجحيم 40
أقتباسات 41
جريمة شرف لنغسل عار العروبة 56

المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة بل عن رأي كتابها

أفتتاحية

لماذا امارجي ؟

إحترام حقوق الإنسان والترويج لها كانت وما زالت من الشعارات التي تتزعم المشهد الإعلامي في كافة الدول التي تدعي الرقي والتقدم ,حيث يشكل الإعتراف بتلك الحقوق دليلاً لا يقبل الشك على وعي الشعوب والأمم والنظم الحاكمة فيها على حد سواء.

إلا أن الكلام عن تلك الحقوق في العراق الجديد وبعد مضي ما يقارب الثلاثة عقود على التغيير ما زال محض كلام وحبر على ورق وشعارات أفرغت من محتواها كي تصب في مصلحة فئة قليلة تحكركها مصالح فئوية وحزبية بحتة , يشهد على ذلك كوارث ومآسي إنسانية تمثلت بالقتل والتهجير والنزوح والتقييد لحرية الرأي والكلمة مع غياب أو تغييب واضح لحقوق المرأة والطفل والأقليات بالاضافة الى ملفات أخرى .

وبما أن للمجتمع المدني بكل مؤسساته الدور الأكبر والأبرز في التوعية لتلك الحقوق وتثبيت دعائمها وتأصيلها في المجتمع .

فقد آثرنا أن تكون (أمارجي) منبراً حراً وساحة مفتوحة لكل قلم حر أبدع ويبدع في مجال الحقوق المدنية لعلنا نساهم ولو باليسير في تشكيل ثقافة التسامح وتقبل الاخر وإحترام الإنسان في مجتمع ورث العنف منذ زمن طويل , لعلنا نحد من ذلك العنف الذي ترك تداعياته الخطيرة على سلوكيات الأفراد من خلال ما نطرحه من دراسة وتحقيقات ومقالات و دراسات و أبحاث تلقي الضوء على مفاهيم حقوق الإنسان والشرعة الدولية والأعراف السماوية التي كرمت الإنسان وكفلت حقوقه مع علمنا بوعورة الطريق وصعوبة المسلك .

علي فضل

معاهدات و إتفاقيات حقوق الإنسان

الوثائق الدولية لحقوق الإنسان هي المعاهدات وغيرها من الوثائق الدولية التي تتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وتُعنى بحماية حقوق الإنسان عموماً .

ويمكن تقسيمها إلى فئتين:

١- الإعلانات التي تقرها هيئات مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي لا تكون ملزمة قانونياً رغم احتمال كونها ملزمة سياسياً لذا تسمى قانوناً غير ملزم .

٢- والإتفاقيات والتي تكون صكوكاً ملزمة قانونياً أبرمت بموجب القانون الدولي. وبمرور الوقت ، يمكن أن تكتسب المعاهدات الدولية بل والإعلانات أيضاً مركز القانون الدولي العرفي .

يمكن تقسيم الوثائق الدولية لحقوق الإنسان أيضاً إلى وثائق عالمية والتي يمكن لأي دولة في العالم أن تكون طرفاً فيها والوثائق الإقليمية و التي تقتصر على الدول الواقعة في إقليم معين من العالم .

الاعلانات :

إعلان حقوق الطفل ١٩٢٣

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، ١٩٤٨)

الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته (منظمة الدول الأمريكية، ١٩٤٨)

إعلان حقوق المعوقين (الأمم المتحدة، ١٩٧٥)

إعلان بشأن الحق في التنمية (الأمم المتحدة، ١٩٨٦)

إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (منظمة التعاون الإسلامي، ١٩٩٠)

إعلان وبرنامج عمل فيينا (المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان، ١٩٩٣)

إعلان واجبات الإنسان ومسؤوليته (اليونسكو، ١٩٩٨)

الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي (اليونسكو، ٢٠٠١)

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧)

إعلان الأمم المتحدة بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)

الاتفاقيات الدولية :

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (ICSPCA)

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)

الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين

اتفاقية حقوق الطفل (CRC)

اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (MWC)

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (منظمة العمل الدولية ١٦٩)

UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نشرت الأمم المتحدة هذه الطبعة المزدانة بالرسوم من
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية .
وقد تشارك في إعداد وتصميم هذه الطبعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
الفنَّان ياسين أيت قاسي، الذي اخترع الشخصية المرسومة "إيليكس" ، Elyx
ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام ، والمكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمفوَّضية
الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .

الديباجة

لمَّا كان الإقرارُ بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكِّل أساسَ الحرِّية والعدل والسلام في العالم .

ولماَّ كان تجاهلُ حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضميرَ الإنساني، وكان البشرُ قد نادوا ببزوغ عالم يتمتَّعون فيه بحرِّية القول والعقيدة وبالتحرُّر من الخوف والفاقة، كأسمى ما ترنو إليه نفوسُهم،

ولمَّا كان من الأساسي أن تتمتَّع حقوقُ الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أُريدَ للبشر ألاَّ يُضطَرُّوا آخرَ الأمر إلى اللياذ بالتمرُّد على الطغيان والاضطهاد،

ولماَّ كان من الجوهري العملُ على تنمية علاقات ودِّية بين الأمم، فإنَّ الجمعيةَ العامةَ تنشر على الملأ هذا **الإعلانَ العالميَّ لحقوق الإنسان** بوصفه المثلَ الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافةُ الشعوب وكافةُ الأمم، كيما يسعى جميعُ أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحرِّيات، وكيما يكفلوا، بالتدابير المطَّردة الوطنية والدولية، الاعترافَ العالميَّ بها ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء.

ولمَّا كانت شعوبُ الأمم المتحدة قد أعادت في الميثاق تأكيدَ إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي الرجال والنساء في الحقوق، وحزمت أمرَها على النهوض بالتقدُّم الاجتماعي وبتحسين مستويات الحياة في جوٍّ من الحرِّية أفسح،

ولمَّا كانت الدولُ الأعضاءُ قد تعهَّدت بالعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرِّياته الأساسية،

ولماَّ كان التقاءُ الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحرِّيات أمرًا بالغ الضرورة لتمام الوفاء بهذا التعهُّد،

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها .

المواد

المادة 1:

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق . وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء .

المادة 2:

لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة، أو الدِّين ، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي ، أو الثروة، أو المولد ، أو أيِّ وضع آخر . وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته .

المادة 3:

لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه .

المادة 4:

لا يجوز استرقاقُ أحد أو استعبادُه، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما .

المادة 5:

لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة .

المادة 6:

لكلِّ إنسان، في كلِّ مكان، الحقُّ بأن يُعترَف له بالشخصية القانونية .

المادة 7:

الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون ، وهم يتساوون في حقِّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتُّع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلانَ ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة 8:

لكلِّ شخص حقُّ اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصَّة لإنصافه الفعلي من أيَّة أعمال تَنتهك الحقوقَ الأساسيةَ التي يمنحها إيَّاه الدستورُ أو القانونُ .

المادة 9:

لا يجوز اعتقالُ أيِّ إنسان أو حجزُه أو نفيُه تعسُّفًا .

المادة 10:

لكلِّ إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحقُّ في أن تَنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلَّةٌ ومحايدةٌ ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أيَّة تهمة جزائية تُوجَّه إليه .

المادة 11:

(١) كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه .

(٢) لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكِّل جُرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا تُوقَّع عليه أيَّةُ عقوبة أشدَّ من تلك التي كانت ساريةً في الوقت الذي ارتُكب فيه الفعل الجُرمي .

المادة 12:

لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أوفي شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات .

المادة 13:

(١) لكلِّ فرد حقٌّ في حرِّية التنقُّل وفي اختيار محلِّ إقامته داخل حدود الدولة.

(٢) لكلّ فرد حقٌّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

المادة 14:

(١) لكلّ فرد حقُّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد.

(٢) لا يمكن التذرُّعُ بهذا الحقِّ إذا كانت هناك ملاحقةٌ ناشئةٌ بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصدَ الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة 15:

(١) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

(٢) لا يجوز، تعسُّفًا، حرمانُ أيِّ شخص من جنسيته ولا من حقِّه في تغيير جنسيته.

المادة 16:

(١) للرجل والمرأة، متى أدركا سنَّ البلوغ، حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيِّ قيد بسبب العِرق أو الجنسية أو الدِّين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

(٢) لا يُعقَد الزواجُ إلاَّ برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملً لا إكراهَ فيه.

(٣) الأسرةُ هي الخليةُ الطبيعيةُ والأساسيةُ في المجتمع، ولها حقُّ التمتُّع بحماية المجتمع والدولة.

المادة 17:

(١) لكلّ فرد حقٌّ في التملُّك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .

(٢) لا يجوز تجريدُ أحدٍ من مُلكه تعسُّفًا .

المادة 18:

لكلّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة .

المادة 19:

لكلّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود .

المادة 20:

(١) لكلّ شخص حقٌّ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية .

(٢) لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعية ما .

المادة 21:

(١) لكلّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية .

(٢) لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقُّ تقلُّد الوظائف العامَّة في بلده .

(٣) إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت .

المادة 22:

لكلّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقٌّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقِّه أن تُوفَّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلّ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرِّية.

المادة 23:

(١) لكلّ شخص حقُّ العمل، وفي حرِّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة.

(٢) لجميع الأفراد، دون أيِّ تمييز، الحقُّ في أجرٍ متساوٍ على العمل المتساوي.

(٣) لكلّ فرد يعمل حقٌّ في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشةً لائقةً بالكرامة البشرية، وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

(٤) لكلّ شخص حقُّ إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه .

المادة 24:

لكلّ شخص حقٌّ في الراحة وأوقات الفراغ ، وخصوصًا في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة .

المادة 25:

(١) لكلّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه .

(٢) للأمومة والطفولة حقٌّ في رعاية ومساعدة خاصَّتين. ولجميع الأطفال حقُّ التمتُّع بذات الحماية الاجتماعية سواء وُلِدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار .

المادة 26:

(١) لكلّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا.

ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم .

(٢) يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام .

(٣) للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم .

المادة 27:

(١) لكلّ شخص حقُّ المشاركة الحرَّة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدُّم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه .

(٢) لكلّ شخص حقٌّ في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتِّبة على أيِّ إنتاج علمي أو أدبي أو فنِّي من صنعه .

المادة 28:

لكلّ فرد حقُّ التمتُّع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقَّق في ظلِّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقُّقًا تامًّا .

المادة 29:

(١) على كلّ فرد واجباتٌ إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل .

(٢) لا يُخضع أيُّ فرد، في ممارسة حقوقه وحرِّياته، إلاَّ للقيود التي يقرِّرها القانونُ مستهدفًا منها، حصرًا، ضمانَ الاعتراف الواجب بحقوق وحرِّيات الآخرين واحترامها، والوفاءَ بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي .

(٣) لا يجوز في أيِّ حال أن تُمارَس هذه الحقوقُ على نحو يناقض مقاصدَ الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة 30:

ليس في هذا الإعلان أيُّ نصٍّ يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أيَّة دولة أو جماعة، أو أيِّ فرد، أيَّ حقٍّ في القيام بأيِّ نشاط أو بأيِّ فعل يهدف إلى هدم أيٍّ من الحقوق والحرِّيات المنصوص عليها فيه.

المصدر
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٢٠١٥ - www.un.org

قوارير تُهشّمُها فؤوس الجهل.. الأعراف العشائرية تنقلب على أحكام اللّه بسيف المرأة !!

تحقيق :
أخلاص داود حاكم . حسين طارق . حسين داود .

لم تنساها يوماً ، ولم تمل من ذكر قصتها ، ترويها لنا بقلبٍ مفجوع وعيون تُمطر جِمماً ، ونشيج يُربك كلماتها ، تطلقُ عليها أوصافاً، فتقول تلك المسكينة ، المظلومة ، الضحية ، المغدورة ، وغيره الكثير الذي ترددهُ بتلذذ وألم ، كأسماء الله الحسنى ، كلما اشتد عليها المرض .

أنها العجوز العليلة منذ ذلك اليوم الذي قذفوا ابنتها بأحضانها، متهمينها بالعُهر وإهدار شرفهم وهي التي (زفّتها) بيديها لابن عمها.. عروسٌ كالبدر بثوبها الأبيض البراق .

أخذوا يرغون ويزبدون ، وبعد ان تصادمت واحتدمت أرائهم اتفقوا على قتلها ، فغسل العار من شيم الرجال .

توجهت أصابعهم الى الصبي محمد لقتلها ، فهو شقيقها ورجل البيت بعد وفاة والدها ، ووافق مجبوراً ، ودموع الخوف تنهمر بهدوء على وجنتيه.. وكانت الخطة .

أخذوها الى وكالة الطحين خاصتهم ، ليربطوها ويسقطون أكياس الطحين عليها ، بحجة أنها كانت تُنظّف وسقطت الأكياس عليها ، وفعلاً نُفذ الأمر في الليل ، وبعد ساعة رفعوا الأكياس ، وجدوا لونها أصبح ازرق وشكلها مريع ، لكنها تتنفس ، وبعد التفكير أخذوها لأطراف المدينة ، و صوّب أخوها الرصاصة على صدرها، ليدفنوها ويعودوا منتصرين ، ولكن في الصباح التالي ، جاءت امرأة تسكن قرب مكان دفنها ، لتهددهم أن يرفعوا الجثة التي أرعبت أولادها طوال الليل ، وهم يسمعون أنين الفتاة!! فرجعوا ونبشوا القبر، دفنوها قرب مكب النفايات خارج المدينة ، لكن شاء القدر لتكون إحدى أقاربهم طبيبة نسائية تقصت عن الموضوع ، خصوصاً بعد أن عِلمت إن المرحومة قد تعرضت للكسر في حوضها بحادث سير وهي صبية ، لتطلب التقارير الطبية والأشعة التي كانت محفوظة مع مقتنيات المرحومة ، وعرضتهُ على أكثر من دكتور، وكان نفس الجواب إن نسبة ٩٠٪ من غشاء البكارة قد تمزق بسبب الحادث.

هذه واحدة من حوادث كثيرة راحت ضحيتها فتيات بعمر الزهور، فدفعتنا للتحقق وكشف الغطاء الديني والقانوني الذي تهاون، مُسبباً استمرارية هذه الظاهرة مستمرة الى يومنا هذا.بدأت رحلة التقصي من الجانب القانوني، كونه اليد الأقوى على الشعب .

إزدواجية بين القانون و الدستور

جاءنا الرد من المحامي عزيز اسماعيل حين قال : « هناك أحكام لكنها مخففة، فالمادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، منحت الحق للرجل بتطبيق القانون بنفسه، مع منحه عذراً مخففاً للعقوبة ، وقد يُعاقب لمدة سنة مع وقف التنفيذ.. في حين لم يتطرق القانون الى الحالة المعاكسة، أي فيما لو فاجأت المرأة زوجها في فراشٍ ، وقامت بقتله أو إيذائه ، كون المُشرّع لم يمنحها عذراً مخففاً ، الأمر الذي يُعد مخالفاً لأحكام العدالة، وتمييزاً بين الحقوق للطرفين ، ويتناقض مع أحكام المادة ١٤ من الدستور التي تؤكد إن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز . تنص المادة ٤٠٩ أيضاً على أنّهُ يُعاقب بالحبس، مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حالة تلبسها بالزنى ، أو وجودها في فراشٍ واحد مع شريكها ، فقتلهما في الحال ، أو قتل احدهما أو اعتدى عليهما، أو على احدهما اعتداءً أفضى إلى الموت أو إلى عاهةٍ مستديمة ، كما اضاف المحامي امجد وحيد : « لقد كشفت المفوضية العليا لحقوق الإنسان عن وجود ١١ حالة قتل نساء خلال الأشهر الماضية، غالبيتها نتيجة «غسل العار» ، وعدّت أن العقوبات التي يفرضها قانون العقوبات في تلك القضايا «مخففة» ، كما أكّدت وزارة الداخلية أن تلك «الجرائم عادية ولا تُشكل ظاهرة .

« للأسف بدأت ملاحظة هذه الظاهرة المؤسفة حقاً من خلال الدعاوى التي تندرج تحت مسمى «غسل العار» بينما هي بحقيقتها تُصنّف تحت قاعدة القتل العمد ، فيما لو تم إثبات عذرية الفتاة بعد تقرير الطب العدلي ، لكن دائماً ما

نرى بأنّ معظم هذه الجرائم تُوَطّر تحت مسمى « غسل العار « و يفلت الفاعل بجريمته ، بسبب المادة القانونية ٤٠٩ التي تُعطي حكماً مخففاً عادة لمرتكبيها » .

اضاف وحيد: « هنالك حالات قتل وحرق للنساء في إقليم كردستان بذريعة غسل العار، بدعوى انتحارهن التي تتزايد بشكلٍ غريب، ،فنظراً لتزايد هذه الحالات، أضطر نواب الإقليم الى تشريع قانون جديد، يهدف الى الحد من قتل النساء، والتعرض لهن بذريعة غسل العار من قبل الأهل والأقارب، أمّا مجلس النواب في الحكومة المركزية، فلم يناقشوا أو يشرّعوا قانون جديد يهدف الى الحد من هذه الظاهرة، كما صرح بدوره المتحدث باسم وزارة الداخلية، سعد معن في حديثٍ إلى (المدى برس)، إن «الجرائم التي تحدث للنساء ليست ظاهرة، بل هي عادية تحدث بين مدّة وأخرى»

مبيناً : « إنّ تلك الجرائم تتكرر في بعض المناطق، بسبب الصراع العشائري ، وغالبيتها نتيجة غسل العار» وذكر معن كذلك :

« أن تلك الجرائم تُسجّل في سجلات الداخلية ، وتمر مرور الكرام ، كغيرها من الحوادث الجنائية »

مستدركاً : « لكن من الطبيعي أن يتم التحقيق فيها لمعرفة ملابساتها ، حيث يتم كشف خيوطها والتوصل إلى الجاني في أحيانٍ كثيرة ، وحسب احصائية رسمية صادرة عن وزارة الداخلية العراقية قبل مدة وجيزة ، إنّ « عدد النساء اللواتي قتلن بدافع الشرف وفق المادة [٤٠٩] من قانون العقوبات العراقي، بلغ [٤٩] امرأة من مختلف المحافظات .

عندما تتغلب الأعراف العشائرية على أحكام الله

كانت رحلتنا الثانية، معرفة رأي الدين والحكم الشرعي بخصوص جرائم الشرف ، فأجابنا الشيخ محمد رضا : « إنّ الخطاب واضح والآيات واضحة ، تنهى عن هذه الجرائم وهذا العنف الرمزي ، حيث أن قتل المسلم بغير حق أمرٌ عظيم وجرمٌ كبير .

قال الله عز وجل:(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)-النساء/٩٣ .

تفسيرها واضح فلا يجوز أن تقوم الأسرة أو القبيلة بالحدّ دون الرجوع للقرآن والسُنة النبوية ، وإن فرضنا جدلاً إن المعصية حصلت فعلاً بالمواقعة غير الشرعية ، هنا حدد الشارع الإسلامي،ضرورة وجوب أربعة شهود، قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَ?ئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) -النور/٤ ،

وإذا تحقق ذلك ، ووفق الدين الإسلامي الحنيف، فإن عقوبة الزنى على المسلم غير المحصن ، الجلد ١٠٠ جلدة مع التغريب سنة ، وكذلك المسلمة ، ففي القرآن (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ)، لكن للأسف ما نشاهدهُ اليوم بعيد كل البعد عن ما جاء به الإسلام ، بل هو اجتهاد واستنباط شخصي للأحكام وفق قانون عشائري ، تجاوز الدين والشريعة ، بداعي غسل العار وشرف العشيرة، وما يُعاب على هذا العرف، كون الأحكام تكون جائرة وظالمة، لا تخضع لشهود، بل تقوم على الوشاية .

والإشاعات، وأن القتل على الظن فقط، هو قتل غير جائز شرعاً، لأن الشريعة الإسلامية رسمت طريقاً محدداً لمن يرتكب هذه الجريمة، وإن وقعت ولم يؤت بالشهود أو اختلف الشهود فيما بينهم، هنا تنتقص الجريمة، ويكون باطلاً».

يستدرك محمد رضا: « ولا يقدم الإخوة أو الآباء أو الأزواج على الانتقام من المتهمة لما يقال عنها ، وغاية الأمر ينبغي عليهم الستر، وإن رأوا إنّهُ لم يأتِ بالنتيجة المرجوة، فالقضاء هو من يتولى الأمر بالتأكد من الجريمة والتحقق منها، ثم إصدار الأحكام بعد ذلك» .

ما يظهر للسطح هو الأبشع دائماً

شدّينا الرحال الى علم النفس، لمعرفة تأثيرها على هذا السلوك، حين قال الدكتور النفسي مرتضى البدري :

«السلوك الانفعالي الذي يجعل الإنسان أعمى عن رؤية الحقيقة والصورة الكاملة ، نتيجة برمجة اجتماعية ، جعلت الرجل يتحرك بدون عقل، ليقتل اقرب الناس إليه باسم الشرف ، يمارس أبشع جريمة بحق كائن بريء كلُّ ذنبه أنّهُ أنثى. هذه العقلية الذكورية تمارس القتل والعنف الرمزي قبل الجسدي، ولكن ما يظهر للسطح هو دائماً المحسوس الذي يخفي ورائه مجرم باسم الشرف .

الرجوع الى ماهية الشرف يوضح لنا الغباء الذي يعيشهُ الإنسان عندما يُجسّد التفكير الاختزالي ، حيث يختزل الشرف بالجسد .. في حين إن هذا الجسد قد يتعرض للاغتصاب و الاستعمال الأداتي من قبل حيوان بهيئة رجل .

المرأة بحاجة ماسة لقانون يحميها من هذه الهيمنة الذكورية التي شيّئتها .. حوّلتها الى سلعة .. أداة لذة .

هذا التحقيق هو خطوة أولى للكشف عن صورة المرأة التي يحملها المجتمع العراقي ، والتي أدّت الى إعادة ظاهرة الوأد من جديد ، فهذه علامة على تحكم العقل الجاهلي فينا لغاية الآن» .

الباحثة الإجتماعية و مديرة مركز عراقيات ـ شروق العبايجي ، ذكرت :

« إ نّ جرائم قتل النساء غسلاً للعار أصبحت يومية ، وأن غياب إحصاءات دقيقة ، وعدم وجود دراسات توثّق وتؤشّر لهذهِ الظاهرة ، أكبر دليل على عدم الجدية في التعامل مع هذا الموضوع»، ووصفت العبايجي المرأة العراقية بأنها : «ضحية ولا محامي يدافع عنها»، لتكمل بعدها :

« رغم أن الظاهرة أخذت حيّزاً كبيراً وواسعاً في وسائل الإعلام كافة ، وخضعت لمناقشات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان ، ومع ذلك لم يتم الوصول لحلولٍ قانونية أو عشائرية ، تمنع تنامي هذه الظاهرة الخطرة حتى هذه اللحظة، لكن ما نحن بصدده ، هو اتساع رقعتها ، لتصل الى قتل النساء من دون التأكد من ممارستهن الخيانة أو الزنى ، لمجرد الشك أو وشاية ما.. فقط لا غير ! لتزهق روح المرأة التي تعطي لحياتنا المعنى وترسم بأناملها الرقيقة أجمل دقائق الجمال .

إنّ شرف الرجولة، شرف العائلة ،شرف العشيرة ، كلماتٌ جعلت الخطيئة حِكراً على المرأة و لصيقة بها ، و خطيئة الأنثى القتل ، تُدفن لكي تُدفن خطيئتها معها .

لابد من إجتثاث العصبية المقيتة وتجذير وغرس قيم المحبة ، والتعامل وفق مبدأ الثقة بدلاً من الاحتكام الى لغة العصبية .

أصبحت ضرورة ملحّة وسط هذا الإهدار المؤسف لضحايا بريئات براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، وتغليب لغة الحوار بدلاً من السلاح الذي لا ينفع معه ندم ، وهذا نداء الى المُشرّعين في البلاد لتشديد العقوبات بما يتعلق بجرائم الشرف ، فالمرأة العراقية تحديداً تستحق كلّ الثناء والبذل ، وفاءً منا لصبرها ومقاومتها النوائب والأزمات وهي الرفيقة والأم والزوجة، أنها وديعة مُقدّسة، دعونا نصون هذه الوديعة.

العنف المعنوي والقانون

المحامي
محمد عبد الرضا المحنه

لاتقتصر أشكال العنف على العنف الملموس والمحسوس والذي يترك آثراً على الضحية كالآذى الجسدي أوالجنسي وإنما هناك عنف يعد من أصعب وأخطر أشكال العنف الا وهو العنف النفسي أو المعنوي وحسب رأينا المتواضع تبرز خطورة وبشاعة هذا العنف من كونهِ غير محسوس ويترك آثاراً نفسية مدمرة بالغة الجسامة وأقلها إثارة للإهتمام ولا عقاب على مرتكبها في أغلب صورة واخص بالذكر في هذا الموضوع العنف المعنوي الشائع الموجه للنساء بإعتبارهن الأضعف في مجتمعنا بسبب الثقافة الذكورية التي تربى الرجل عليها والنظرة الدونية الموجهة لهن وتبعية المرأة وإنطابعها الخاطئ وظنها إنها أقل ذكاءاً وقدرة ومعرفة على إدارة شؤونها وهيمنة الرجل الذي يعتبرها في الغالب شماعة لكل خطأ .وهذا النوع من العنف الموجه يكون حسب ما هو شائع إما من الزوج أو الأب أو الأخ و بحجج التوجيه والنصح أوالحرص عليهن أو حمايتهن فمن خلال عملي في المحاماة وفي مركز الأمل للإرشاد الأسري صادفت وإلتقيت بالكثير من الحالات التي باتت تعتبر العنف المعنوي جزءاً طبيعياً من حياتهن وغير مباليات بالآثار النفسية البالغة الخطورة التي قد تستمر معها فيما بعد وأهمها المتعلقة بوضعها النفسي وفقدان الثقة بالنفس والقلق والإكتئاب المزمن واليأس والعزلة والغضب أو قد يكون سبباً لتعريضها لذلك وكيف ستعكس ذلك على تربيتها لأطفالها وعملها ، فبالرغم من إن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩جرم بعض صور العنف المعنوي كالتهديد والقذف والسب في أحكامه وفق المواد ٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ منه إلا إن شكاوى النساء وفقا لأحكام هذه المواد القانونية تكاد تكون معدومة ولا تلجأ إلى المحاكم وإقامة الشكوى إلا في حالة وقوع عنف مادي عليها (الأذى الجسدي) فهي تنتظر عنفاً أقوى حتى تلجأ للشكوى مع إن كثير من الحالات التي تتعرض للعنف المادي لا تبلغ عن الفاعل الأصلي وإنما تذكر إنه كان حادث عرضي أوقضاء وقدر بحجة الخوف على تماسك الأسرة والإصلاح ، فمنهن من تصبر وتظن إن الله سيكرم تصرفها إما بإيقاف العنف أو بإعطائها القوة لتتحمل ، فغالبيتهن يعتبرن العنف المعنوي أو النفسي أو العاطفي جزء من الحياة وأمر طبيعي وليس عنفاً!؟ ، وحتى إن منهن من تعتبره جزء من العادات والأعراف العشائرية ومباح وفقاً للشريعة الإسلامية الغراء حسب إعتقادهن ..وهذا بطبيعة الحال أمر منافي للحقيقة والواقع لإن الشريعة الإسلامية جاءت تحمل بأحكامها كما هائلاً من المبادئ الإنسانية والرحمة والعطف والمغفرة والمودة والتسامح ولا تقبل الذل والهوان أوالإنتقاص من الكرامة لايا منا سواء أ كان ذكراً أم أنثى ولم ولن تقبل أي إنتهاك يمس بكرامة المرأة إطلاقاً... وهنا لابد من الإشارة إلى إن قانون العقوبات العراقي أعلاه لا يعاقب مرتكب جرائم الإهمال أو الإحتقار أو الإستهزاء والسخرية والإستهانة بالعواطف والصياح وسوء المعاملة والإجبار على ترك الدراسة والعزل عن العالم الخارجي أوالإبعاد عن الأهل أو الصديقات وما لذلك العنف من آثر بالغ على صحتها النفسية لا بل إن قانون العقوبات العراقي ذهب أكثر من ذلك وسمح للزوج بتأديب زوجته وبناته وذلك وفقا لأحكام الماده ٤١منه عندما أباح تأديب الزوج لزوجته تأديبا وفقا لماهو محدداً في الشرع والقانون والعرف ؟ كما إن كثير من الأباء يحرم الإناث من الإرث حيال حياتهم بعد أن يهبوا جميع أموالهم لأولادهم من الذكور وتسجيل ذلك في دائرة التسجيل العقاري .لإنهم من سيحمل أسمائهم من بعدهم أو إنهم الأحق بالمال لانهم ذكور؟؟ ... غير مبالين ببناتهم وما سيحمل القدر لهن فيما بعد. ويعُد هذ الأسلوبا طريقاً قانونياً للتميزالجندري لا غبار عليه ولا يمكن الطعن فيه ..وأتمنى هنا وقفة للمشرع والإلتفات لهكذا إنتهاكات بحقوق النساء والإسراع بتشريع قانون لمناهضة العنف بكل أنواعه وأشكاله وأخص بالذكر العنف الأسري .. و لابد من الإشارة إلى دور منظمات المجتمع المدني في إيجاد حلول لنبذ العنف وتعريف النساء بحقوقهن ورفع معنوياتهن والثقة بالنفس للمطالبة بحقوقهن وضماناتهن القانونية المتوفرة في ظل القوانين النافذه ومن أجل أن تحيا وتعيش بكرامة وعز وعدم الإستهانه أو التقليل من إنسانيتها و أدميتها، فهي الأخت والأم والزوجة.

الأقليات في العراق

خـاص

تتنوع الأقليات في العراق وتنقسم إلى جماعات عرقية و دينية و مذهبية و لغوية مختلفة و تنقسم تلك الأقليات أحياناً بدورها إلى أقليات أخرى أصغر على صعيد ديني أو طائفي , و الأقليات العراقية ترسم صورة عن تعددية غنية تعد مصدر ثراءاً هائل من العادات و اللغات و التقاليد و الفولكلور مشكلاً «هوية تعددية» تعكس المراحل التأريخية التي شهدتها أرض بلاد ما بين النهرين من ثقافات و أديان و أمبراطوريات ورثها العراق المعاصر في عشرينيات القرن الماضي .

الأقليات الدينية :

الصابئة المندائيون :

يعيشون في بغداد وجنوب العراق (العمارة بشكل خاص) ويشكلون ثاقفة ألفية عابرة للتحديات والأمبراطوريات والاديان التي توالت على أرض ما بين النهرين خلال اكثر من عشرين قرناً من الزمن وهم بذلك أقدم ممثلي الأديان في العراق .

كلمة الصابئة مشتقة من الفعل الآرامي (صبا) والذي يعني في اللغة الآرامية المندائية أصطبغ أو تعمد

وهي شهيرة مهمة وأساسية في ديانتهم تقوم على الإرتماس في الماء الجاري والإصطباغ أي التعمد فيه , أما كلمة (المندائيين) فتعني المعرفة أو العلم , وترجع الى الفعل الآرامي أيضا (يدا-أدا)

الذي يعني يعرف أو يعلم وبذلك يكون معنى الصابئة المندائيين هو المصطبغون المتعمدون العارفون بوجود الله وتوحيده .

اليهود:

كان العراق يضم أكبر الجاليات اليهودية في الشرق الاوسط أما اليوم فيعيش قلة قليلة من اليهود في بغداد بشكل خاص لا يتجاوز ستة اشخاص على حد آخر التقديرات ويمثلون آخر دليل على تلاشي الوجود اليهودي الذي أستمر أكثر من ٢٥٠٠ عام في العراق .

يتحدث يهود العراق بلهجة عربية قديمة تطورت في أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد والمعروفة بالعربية اليهودية وهي قريبة من لهجة أهل تكريت ولهجة أهل الموصل .

وهي لغة مليئة بالمفردات التوراتية العبرية والرموز التوراتية وخليط من الكلمات الفارسية والتركية والارامية ثم اضيف لها بعد الاحتلال البريطاني بعض المصطلحات والكلمات الانكليزية والقليل من المصطلحات الاوربية .

الايزيديون:

يتمركزون في الشمال والشمال الغربي من العراق وتحديداً في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل وفي قضاء الشيخان شمال شرقها وبعض قرى ونواحي قضاء تلكيف وناحية بعشيقة واقضية زاخو وسميل في محافظة دهوك .

وهم من أقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق وجذور ديانتهم تعود الى الأف السنوات في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) .

تشير التقديرات الخاصة لعددهم في العراق أن عددهم يتجاوز الخمسمئة وستين الف نسمة .

البهائيون :

يعتبر البهائيون من الاقليات الدينية الصغرى في العراق وهم يعتنقون إحدى الديانات الحديثة في العالم المعاصر .

ويوتوزعون على مناطق متفرقة من العراق ولا يوجد تصور دقيق عن أعدادهم بسبب الإخفاء الذاتي للهوية ومخافة إشهارها .

وينتشر البهائيون في مختلف مدن وبلدات وقرى العراق من الشمال وحتى الجنوب .

وقد أستقر كثيراً منهم في السنوات الأخيرة في كردستان العراق لاسيما في السليمانية بسبب الاستقرار الأمني والإجتماعي هناك .

من أهم المراكز المقدسة للبهائيين في العراق البيت الذي سكنه البهاء في بغداد في جانب الكرخ بعد نفيه من ايران وحديقة الرضوان التي قام باعلان الدعوة فيها .

المسيحيون :

يمكن تحديد هوية مسيحيي العراق على أساس إثني و مذهبي فهم متنوعون إثنياً ما بين مسيحيين :

أرمن وكلدان وسريان واشوريين وينقسمون مذهبيا إلى مسيحين أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت وإنجيليين .

وهم وإن كانوا ينتشرون في مناطق مختلفة من العراق ولكن تمركزهم الاساسي في بغداد واربيل (منطقة عينكاوة) والموصل (سهل نينوى)

رغم تنوع الوجود المسيحي في العراق فان هناك نزوعا هوياتيا لتقديم المسيحين كجسم واحد من خلال إطلاق تسمية الشعب «الكلدوآشوري السرياني» على المسيحين على إختلاف خلفياتهم الاثنية والطائفية .

الكاكائيون :

من الاقليات الدينية التي تنتشر في شمال العراق ويتمركزون في قرى جنوب شرق كركوك موطنهم الرئيس من مدينة كركوك وعلى ضفاف نهر الزاب الكبير في مناطق الحدود العراقية الايرانية .

كما يتنشر الكاكئية في خانقين و مندلي و جلولاء و اربيل و السليمانية وهورامان .

أما الساكنون منهم في قصر شيرين وصحنة وكرماشان وسربيل زهاب في ايران فيسمون انفسهم أهل الحق . وكذلك لهم وجود ملحوظ في منطقة سهل نينوى وبالتحديد في قضاء الحمدانية التابع لمحافظة الموصل .

أكثر ما يميز الكاكائيين هو الشارب الطويل الذي اصبح يميزهم عما سواهم فضلا عن التكتم ومراعاة السرية التامة والرمزية التي تحيط عقائدهم .

ولا تتوافر بيانات رسمية دقيقة تؤكد أعدادهم إلا أن هناك بعض المصادر الدولية التي تذكر أرقاما تعتمد على تخمينات خاصة مثل تقرير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات الصادر عام ٢٠١١ الذي ذهب إلى أن عددهم يقدر بنحو مئتين ألف نسمة .

التركمان :

يعيش التركمان بشكل رئيس في شمال العراق في قوس يمتد من تلعفر غرب الموصل وعبر الموصل واربيل و التون كوبري وكركوك وطوزخورماتو وكفري وخانقين .

ويعد التركمان ثالث الجماعات العرقية الرئيسية في العراق بعد العرب والاكراد وغالبيتهم العظمى من المسلمين السنة والشيعة .

فيما يدين قسم اخر منهم بالديانة المسيحية (الكاثوليك) ويقدر عددهم بنحو ٧ الى ١٠٪ من سكان البلاد .

الكرد الفيليون :

ينتشرون على طول خط الحدود مع إيران في جبال زاكروس وفي مناطق من بغداد ، وهم أقلية مركبة من عناصر متعددة اذ على الرغم من المقومات الاثنية التي تجمعهم بالاكراد إلا أنهم يتميزون عنهم بالإنتماء للمذهب الشيعي فضلاً عن تميز لهجتهم (اللورية الفيلية والبختيارية) عن بقية اللهجات الكردية .

وهناك إختلاف بين الباحثين حول مدلول كلمة (فيلي) وأصلها ويرى بعض الباحثين انها مشتقة من (الفهلوية) لغة الماديين اجداد الفيليين وهي اللغة المقدسة للديانات المجوسية والديانات الدائرة بفلكها .

ترجمة و تحليل :

دورية العراق اليوم

ما لاتعرفه عن تشريح قضية مقتل 730 عالم وأكاديمي عراقي على يدِ الموساد

هذا مابقي من علماء وأكاديميي العراق بعد أن نشطت فرق الموت الإسرائيلية ضد علماء العراق منذ أول أيام الاحتلال وأشار آخر فصل كشف عنه يوم الثلاثاء ١٤ /٦/ ٢٠٠٥ من قبل مركز المعلومات الفلسطيني إلى تقرير أعدته وزارة الخارجية الأميركية لاطلاع الرئيس الأمريكي الى قيام عناصر إسرائيلية وأجنبية أرسلت من قبل الموساد بالتعاون مع الولايات المتحدة إلى العراق باغتيال على الأقل ٥٣٠ عالما عراقيا وأكثر من ٢٠٠ أستاذ جامعة وشخصيات أكاديمية أخرى .وطبقا للتقرير فإن عناصر الموساد كانت تعمل في العراق بقصد تصفية علماء الذرة والبيولوجي من بين علماء آخرين وأساتذة جامعة بارزين .وكان هذا بعد أن فشلت الولايات المتحدة في إقناع هؤلاء للتعاون معها أو العمل في خدمتها .

ويقول تقرير مركز المعلومات الفلسطيني :› الكوماندوز الإسرائيليين يعملون على الأرض العراقية منذ أكثر من سنة وبؤرة اهتمامهم ونشاطاتهم هي اغتيال العلماء والمفكرين العراقيين .

وقد لجأوا إلى حملة اغتيالات واسعة النطاق بعد فشل الجهود الأمريكية التي بدأت بعد احتلال العراق مباشرة والتي هدفت إلى جذب عدد من العلماء العراقيين للتعاون والذهاب إلى أمريكا للعمل هناك ‹ويقتبس نقلا عن التقرير الأمريكي : › اجبر بعض العلماء العراقيين على العمل في مراكز الأبحاث الأمريكية وعلى أية حال الأغلبية رفضوا التعاون في بعض الحقول وهربوا من الولايات المتحدة إلى دول أخرى ‹وقد وافق البنتاغون على اقتراح الموساد الذي كان يعتقد أن أفضل طريقة للتخلص من هؤلاء العلماء هي (تصفيتهم جسدياً) .

وقد قدمت أجهزة الأمن الأمريكية إسرائيل بسير حياة كاملة للعلماء العراقيين والاكاديميين من اجل تسهيل قتلهم كما يقول التقرير مضيفا ان حملة الموساد لتصفية هؤلاء مازالت جارية.

تخطيط بياني موثق لمن تمّ استهدافهم ولماذا؟ !

وفيما يلي رسوم بيانية وملاحظات من بحث بعنوان (محنة الأكاديميين العراقيين) قدمه الدكتور إسماعيل جليلي إلى مؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين في ٢٣-٢٤ نيسان ٢٠٠٦ وقد فصل فيه جرائم الموساد ضد العلماء العراقيين .

توزيع الاغتيالات حسب الجامعات من الشمال إلى الجنوب أكثر الجامعات استهدافاً:

1- (تنازلياً) بغداد - البصرة - المستنصرية - الموصل - الأنبار - تكريت .
(متساوية تقريبا : النهرين - ديالى - بابل -القادسية - الإسلامية)
(متساوية : التكنولوجيا - الكوفة) .

يرجى ملاحظة أن الجامعات باللون الأزرق كلها في مدينة بغداد .

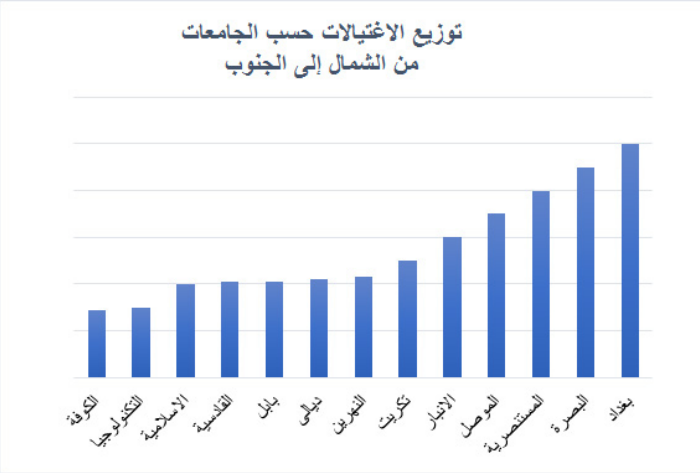

2- نتيجة هجمات مسجلة عددها ٣٠٧ على الأكاديميين والأطباء :

نسبة الاغتيال ٧٤٪ أما من تمكنوا من النجاة فيمثلون ٢٦٪

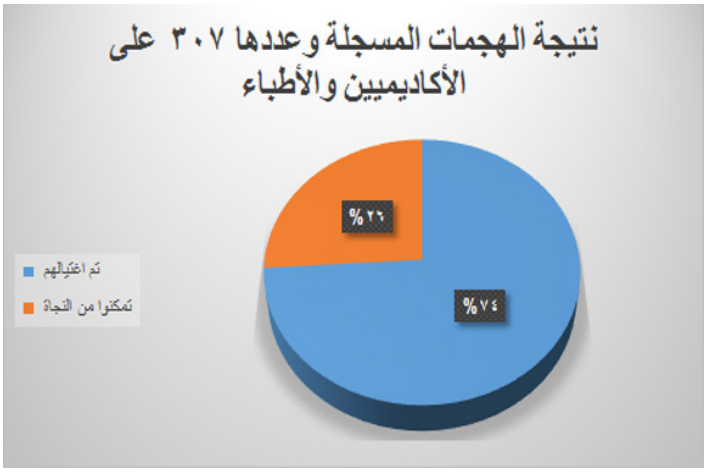

3 - حسب الجنس :

ذكور ٩٥٪ و إناث ٥٪ .

4 - حسب التخصص (من تم اغتيالهم) :

العلوم ٣١٪ - الطب ٢٣٪ - الإنسانيات ٢١ ٪ - غير معينة ١٣ ٪- العلوم الاجتماعية ١٢٪

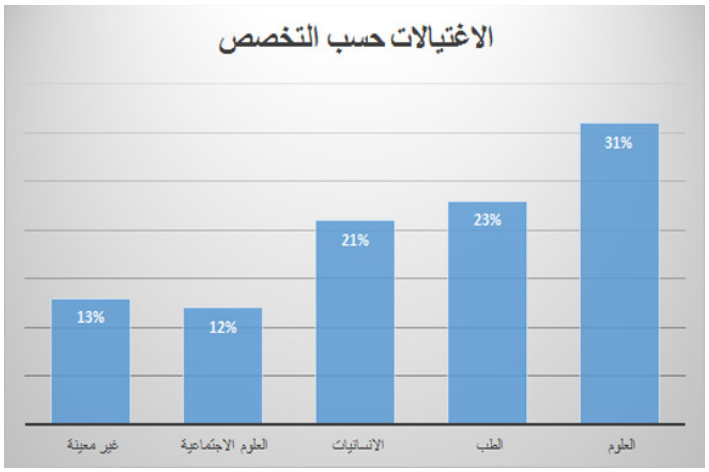

في تخصص الإنسانيات :

اللغة ٢٣٪ - القانون ٢٠٪ - الدين والتاريخ ١٦٪ - الأدب ١١٪ - الفنون ٩٪ - الفلسفة ٥٪ .

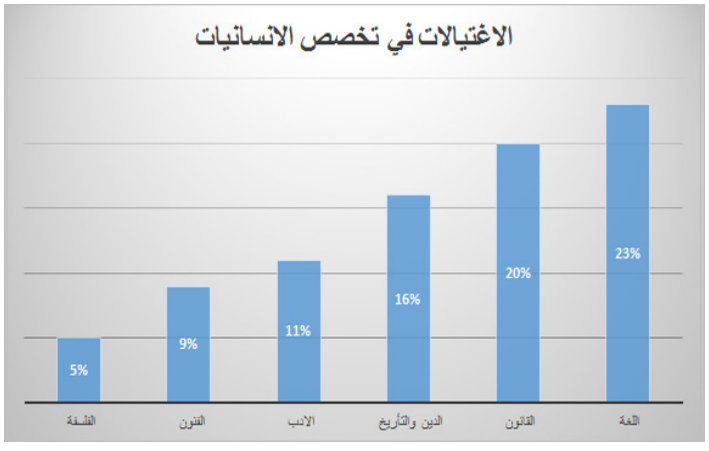

الاغتيالات في العلوم الاجتماعية حسب التخصص:

التعليم ٤٨٪ - التعليم الرياضي والبدني - ١٩٪ - السياسة- ١١٪ - الاقتصاد والمال ١١٪ - اختصاصات أخرى ١١٪ .

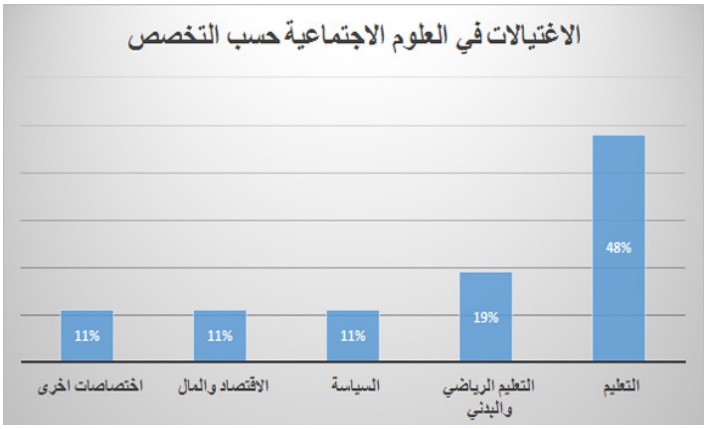

في المجال العلمي حسب التخصص :

الهندسة ٣٣٪ - الزراعة ١٤٪ - الفيزياء ١٣٪ - الكيمياء ١٠٪ - البيولوجيا ٧٪ - الجغرافية والجيولوجيا ٧٪- أخرى حوالي ٩٪ .

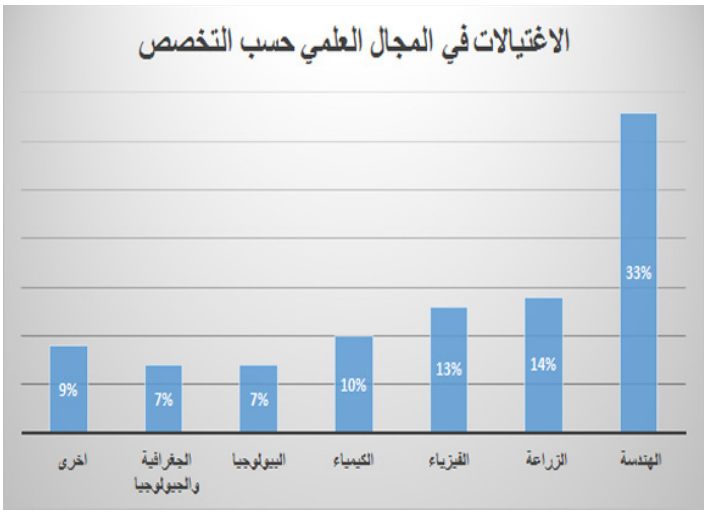

5 - الأكاديميون حسب مراكزهم في الجامعات :

أستاذ / أستاذ مساعد ٥٩٪ - مراكز أخرى ١٣٪- عميد /نائب عميد ١١٪ - رؤساء أقسام ٦٪- محاضرون / مدرسون ٦٪ - طلاب ٣٪ - مستشارون ٢٪ .

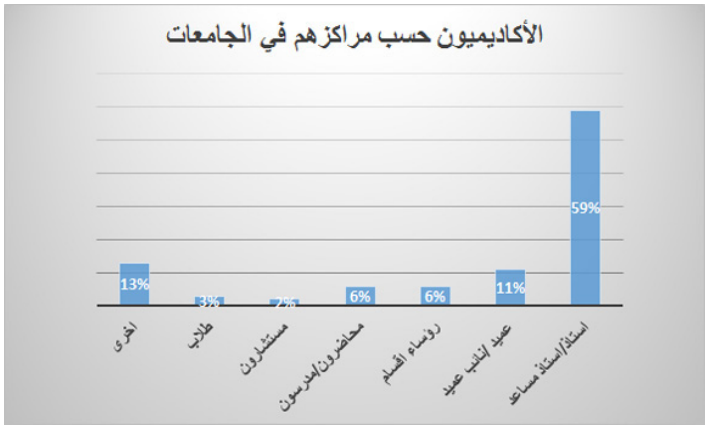

توزيع الاغتيالات حسب نوع المؤسسة :

جامعات ٨٠٪ - قطاع الصحة ٩٪ - الخدمة المدنية ٧٪ - تدريس آخر ٣٪ - قطاعات أخرى ١٪ .

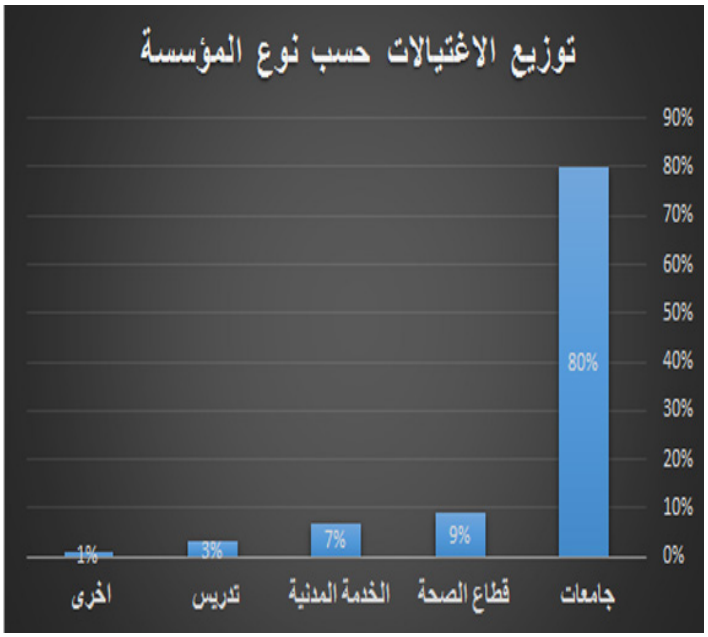

6 - شكل بياني يوضح تواريخ الاغتيالات عدد الاغتيالات حسب الأعوام منذ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ التوزيع حسب الخلفية المهنية :

الجامعة من غير الأطباء ٦٤٪ - الجامعة أطباء ١٣٪- أطباء خارج الجامعة ٩٪ - خدمة مدنية ٧٪ - مدرسون وطلاب ٤٪ - آخرون ٣٪ .

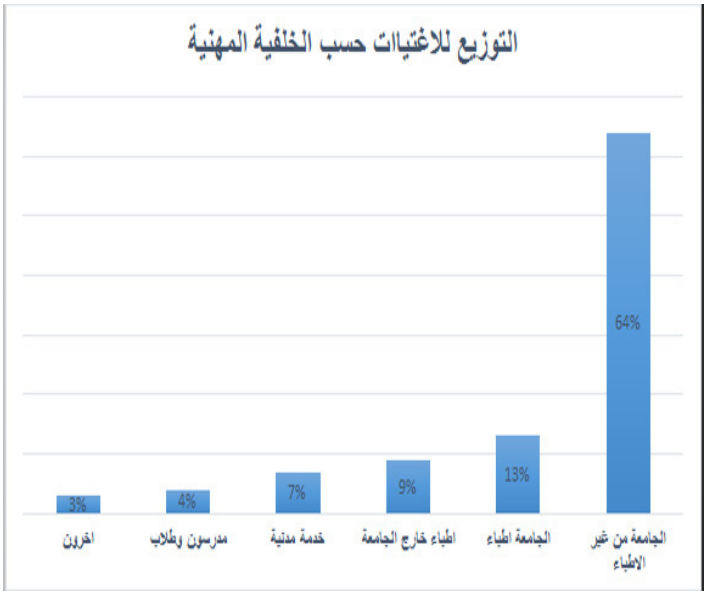

7- الهجمات غير القاتلة على الأكاديميين :

اعتقال ٣٣٪ - محاولات اغتيال فاشلة ٢٣٪ - خطف ١٦٪- أخرى ١٧٪ - تهديدات بالقتل ١١٪

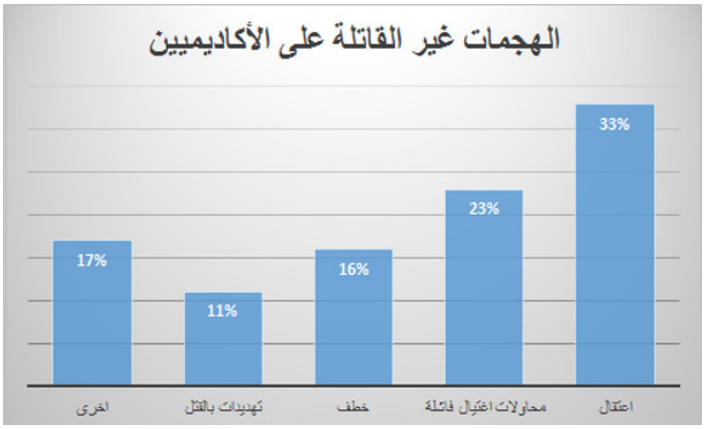

8 - توزيع الاغتيالات حسب المناطق :

(تنازلياً) بغداد - الشمال والجنوب (متساوية) - غير معينة - الوسط

المدن المقدسة حسب المدينة :

بغداد ٥٧٪ - البصرة ١٤٪ - الموصل ١١٪ - النجف ٦٪ - الأنبار ٥٪ - تكريت ٤٪ - الحلة - كربلاء - كروك - ديالى كل منها ١٪) .

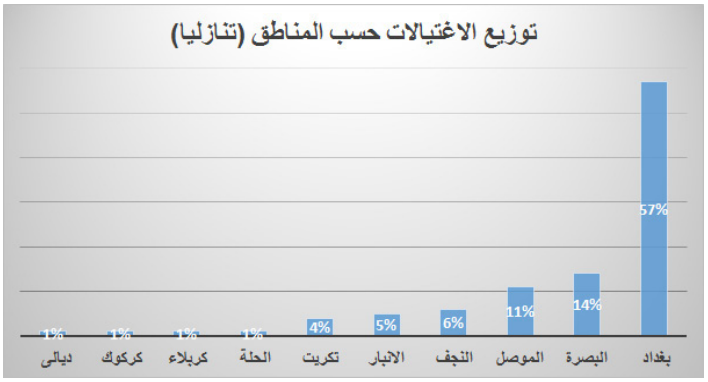

كل الحوادث المسجلة : الزيادة السنوية ملاحظات الدكتور إسماعيل جليلي :

الكثير من محاولات الاغتيال انتهت بموت أعضاء آخرين من عائلة العالم والمرافقين له والتي لم تضمن في البحث - مازالت محاولات الاغتيالات تجري على قدم وساق - تهديدات مكررة بالاغتيال ترسل لإجبار الناس على مغادرة العراق -الكثير من التهديدات لا يعلن عنها - في الأسبوع الأخير من نيسان ٢٠٠٦ أعلن في الموصل عن حملة واسعة جدا لتهديد الأطباء لمغادرة العراق- اغتيال الأكاديميين العراقيين هي ظاهرة جديدة في العراق لم تحدث أبدا قبل نيسان ٢٠٠٣ - نمط القتل يكشف عن حملة وأهداف مرعبة .

- الاغتيال والخطف والتهديدات للأكاديميين والأطباء لإجبارهم على مغادرة العراق لا تتبع أي نمط طائفي - النمط السائد الوحيد هو أن أغلبية الضحايا من العرب .طالب البحث المؤتمر بما يلي : - الدفاع عن الأكاديميين والخبراء الطبيين العراقيين يجب أن يبدأ بإدانة الحرب والاحتلال غير الشرعيين الذيخلق وضعا في العراق حيث تنتشر الاغتيالات بدون عقاب.

- القوى المحتلة والمتعاونون معهم مسئولون عن حماية أرواح المدنيين العراقيين ومسئولون أمام القانون الدولي إذا فشلوا في ذلك اغتيال الأكاديميين والأطباء العراقيين هو جزء من محاولة واعية لحرمان العراق من استعادة وضعه المستقل وسيادته .

- الدفاع عن الأكاديميين العراقيين والأطباء لا ينفصل من ضرورة التضامن مع شعب العراق وحركته الوطنيةضد الاحتلال.- العراقيون مثل كل الشعوب لهم الحق في العلم والتعليم والتمتع بحقوق حرية الفكر والتعبير والبحث والابتكار.

- يجب التأكيد دائما على حق عائلات المغدورين من الأكاديميين والأطباء في تحقيق عادل من قبل هيئة مستقلةواختصاصية ويدفع لهم تعويضات وقد أكدت الوفود التي حضرت المؤتمر على التزامهم بالعمل بإصرار لإثارة قضية التدمير الإجرامي لثروةالعراق المهنية والفكرية على كل المستويات. وبالأخص التزمت الوفود بما يلي: - مطالبة اليونسكو أن تعمل دفاعا عن علماء ومفكري العراق .

- مطالبة مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان القيام بواجباتها لحماية أرواح وحقوق أطباء وأكاديميي العراقوكل المدنيين العراقيين . - نشر الوعي بقضية اغتيال علماء وأطباء العراق .- أن تنقل مدريد الاهتمام بهذه الحملة إلى الجامعات الاسبانية والاتحاد العالمي للجامعات ورابطة الجامعاتالعربية في جامعة الدول العربية .

- مناشدة وسائل الإعلام في العالم لإدراك أن قتل الأكاديميين والأطباء في العراق هو نتيجة للاحتلال وليسحرب طائفية أهلية- - الاستمرار في العمل على بناء حملة تضامن عالمية لربط الأكاديميين العراقيين في المنفى وفي العراق معنظرائهم في الجامعات في أنحاء العالم .

-الضغط على البرلمانات الوطنية والإقليمية لإثارة ومناقشة التدمير الإجرامي للطبقة المفكرة والأكاديمية في العراق.

- ويؤكد الموقعون على استمرار التعاون في إدانة الاحتلال وجرائمه التي لا تحصى والتضامن الدائم مع شعب العراق .

تحليل دورية العراق اليوم :

١- أن القتل ليس عشوائيا بدليل أن اكبر عدد من حاملي الشهادات هم أصحاب الدكتوراه وأقلهم عددا حاملو البكالوريوس ٢- استهداف الهندسة والزراعة أولا ويأتي بعدها العلوم الأخرى مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وكان يتبادر إلى الذهن حين سماع قتل العلماء أن المطلوب تصفية علماء الفيزياء والكيمياء والبيولوجي أولا .

ولكن يبدو انهم يخشون من المهندسين وخبراء الزراعة ، لماذا يا ترى ؟ لأنها تتضمن بناء ومعيشة ، فالزراعة هي صانعة الحضارة والبناء صانع التمدن ، وهما الأساس في قيام أي دولة ، القضاء عليهما يعني : التخلف والفقر- استهداف التعليم والجامعات هو استهداف للعقل العراقي ، يعني نشر الجهل.

٤ - استهداف الصحة والأطباء يعني استفحال المرض هكذا يكون لدينا رباعي البلاد المستعمرة : فقر وتخلف وجهل ومرض القضاء على خبراتنا في هذه المجالات يعني تدمير البني التحتية لبناء الإنسان العراقي الذي يظل من دونها تحت رحمة (خبرات) الاستعمار -

مما يثير الدهشة استهداف خبراء (اللغات) وهم الفئة الأكثر استهدافا في مجال العلوم الإنسانية مع أن المفترض أن الاستعمار يشجع على نشر لغته بل إنه يقدمها على اللغات الأصلية .

ولكن يمكن معرفة الجواب إذا عرفنا أية (لغات) استهدف أصحابها .. هل معظمهم من مدرسي اللغات غير الانجليزية ؟

لماذا ينتحر العراقيون ؟؟

حسين داود

كثرت في الآونة الاخيرة حالات الانتحار في عموم البلاد، والكثير يعزوها إلى ضنك العيش أو المشاكل العاطفية، الاجتماعية لكن اليوم وفي مقالي هذا سأتطرق لأكثر الجوانب أو المسببات التي ساهمت بشكل أو بأخر في جعل الشباب يتنازلون عن حياتهم بهذه البساطة ويتخلون عن عوائلهم وأصدقائهم والحياة برمتها.عازين ذلك إلى إنهم ليس لديهم القدرة على مواجهة مشاكلهم التي يرونها جبال على صدورهم لاتزاح ولا تتحرك.

من منظور نفسي (سيكولوجي) يرى الشباب مشاكلهم بشكل مضخم ومختلف عن ما هو في الواقع ويغلقون عقولهم وأعينهم عن أي فكرة إيجابية من شأنها أن تمحو هذه الأفكار السوداوية بمعنى أخر يروون الفأر .. فيل،حيث يحلل المختصون بعلم النفس الإجتماعي إرتباط حالات الإنتحار بالأوضاع العامة، للبلاد وإن أهم أسباب الانتحار هو مشاكل الحب وعجز الكثير من الشباب إنهاء علاقتهم بالزواج لأسباب عدّة ربما تقف الظروف المالية في مقدمتها... فضلاً عن الفوارق الطبقية والنسبية التي أخذت تتسع والعادات والتقاليد في الزواج والبطالة المستشرية بسبب الفساد وإنعدام الرؤى للنهوض بالقطاع الاقتصادي. الباحث الاجتماعي الدكتور علي طاهر الحمود، ذكر إن الحالات الأكثر معالجة قانونية أو مؤسساتية هي جرائم الشرف بحق النساء المنتحرات، فنحن كباحثين إجتماعيين نشك بوجود حالات إنتحار إلا بنسبة قليلة وهذا موثّق ضمن دراسة شملت مناطق العراق كافة. متابعاً: إن نسبة خط الفقر عالية في الوسط والجنوب حيث أظهرت الدراسات الحديثة إن نسبة الواقعين تحت الفقر في محافظة ذي قار ٤٥ ٪ ، تلتها السماوة وبعدها البصرة ثم العمارة صعوداً إلى بغداد، ويعد الفقر أهمّ مسببات الانتحار. أما السبب الثاني والذي يعد من الأسباب الرئيسة في الوقت الحالي هو القطاع التكنولوجي وإنتشار « السوشيال ميديا » ، موضحاً « إن حالات الإبتزاز التي تواجه المواطنين من مرتادي مواقع التواصل الإجتماعي وحالات التصوير غير المرخصة التي تتعرض لها الفتيات تحت مسمى الفضيحة أصبحت ظاهرة منتشرة، ما يعرض الشاب أو الفتاة لضغط نفسي شديد يؤدي إلى الانتحار».

مؤكداً « إن ظاهرة تعاطي المخدرات إحدى المسببات للإنتحار وعلى الرغم من إنه لم يتم التأكد علمياً بإحصائيات تثبت ذلك، لكن الإنتحار يتزامن مع إرتفاع عدد المتعاطين ما يدعو إلى ضرورة وجود دراسات جدية بشأن العلاقة بينهما.

ولا يسعنا في نهاية كلامنا الا ان نذكر إن بداية سنة ٢٠١٨سجلت نسبة مرتفعة لحالات الإنتحار، وذكرت مصادر ووكالات عراقية إن محافظة ديالى حلت في المرتبة الأولى من حيث عدد الحالات بـ (٢٦) حالة، وكانت هناك حالات متفرقة في عدة محافظات وتشير الإحصائيات إن العراق يشهد كل يوم أكثر من عشر حالات إنتحار لكن ما يثير دهشتنا هنا هو الاعلام العراقي الذي ما زال يلتزم بالصمت حيال تلك الحالات مما يدعونا هنا الى التأكيد على ضرورة تفعيل دوره أزاء الكشف عنها ، كما ندعو الى ضرورة الأستفادة من المناسبات الدينية للتأكيد على رفض هذه الظاهرة وبيان عواقبها الإجتماعية على العائلة والمجتمع،فضلا عن الاهتمام بالندوات التثقيفية والإرشادية في المدارس والجامعات .

زيارة إثنيّة !!!!

عماد عبد اللطيف سالم

وصلَتْ عائلة عراقيّة مُهاجِرة الى إحدى مُدن العالَم "الجديد" .. في أقصى وأبعَدْ نقطة يمكن لمُهاجِرٍ أنْ يصِلَ اليها في هذا الكون .بعدَ يومٍ واحدٍ من وصولهم، طرَقَتْ باب بيتهم عائلة عراقيّة أخرى ، كانتْ هي العائلة العراقيّة الوحيدة المقيمة هناك.

كانت العائلة الزائرة تحملُ معها عبوة كبيرة من عبوات البيبسي كولا ، مع كميّة قليلة من شيءٍ يشبهُ "الكعك" ، تقومُ بإعدادهِ قبائل السكان الأصليّين في تلك الجزيرة النائيّة التي لم يطأ ترابها عربيّ منذ أيّام جدّنا السندباد حفظه الله ورعاه . كان الغرَض المُعلَن من الزيارة هو التعارف ، والقيام بواجب الضيافة ، واداء مراسيم حسن الاستقبال "الوطني" ، أمّا الهدف الحقيقي ، و غير المُعلَن ، للزيارة فقد كان هدفاً إستراتيجياً، يتمحورُ حول بناء "تحالف" عائلي ، يمكن أن يقف مستقبلاً في وجه أيّة تحالفات عائلية "مُعارِضة"، يمكن أن تأتي مُستقبلاً ، وتسكن في هذا الطرف القصيّ من أطراف الكون، وتم بناء هذا "الإدراك" الإستراتيجي، استناداً على معلومات غير دقيقة حول الهويّة الطائفيّة للعائلة المُهاجِرة ، واعتقاد العائلة المُقيمة بأنّ العائلة المُهاجِرَة تنتمي لذات الطائفة التي تنتمي هي إليها.عندما بدأ تبادل الحديث ، لاحظَتْ العائلة الزائرة أنّ أفراد العائلة المُهاجِرة يتحدثون بلكنةٍ غريبة ، وبلهجة لم يألفوها من قبل . كانتْ لهجة خاصّة نوعاً ما ، لا تنتمي إلى لهجة تلكَ "الجماعة" ، ولا إلى لهجة أولئكَ "الرَبْع" .شَعرَ ربّ العائلة الزائرة بالتهديد ، فسألَ ربّ العائلة المُهاجِرة بفزعٍ واضِح : - من أنتم ؟ و .. من أين انتم ؟ مِنْ يا "رَبْع" .. مِنْ يا "عَمامْ" ؟؟..

أجابَ ربّ العائلة المُهاجِرة ببرود : - نحنُ يزيديّون .

هنا صرَخ ربّ العائلة الزائرة بجزَعٍ واضِح : - أهوووووووووو . إحنا جينا ، عبالنا إنتو من "جماعةَ رَبُعنا" .. تاليه تطلعون يزيديّين.

عندها نهض ربّ العائلة المُقيمة غاضِباً ، ونهضت معه زوجته وأولاده ، وغادروا بيت العائلةِ المُهاجِرةِ على الفور .همزين ما أخذ "عبوة" البيبسي كولا ، و"الكعك" مال السكان الأصليّين ويّاه .همزين عافْهِنْ لأخوتنا اليزيديّين "يكَركَطون" بيهن .. بلكي تجي عائلة ثالثة ، و يفتهمون منها "شنهي" السالفة بالضبط !! .

ماذا يحدث لو إختفى العرب جميعاً ؟

علي آل جعفر

أفاق العالم فجأة واكتشفوا إننا كعرب لم نعد موجودين..!..

بالتأكيد لن يخاف أي مواطن في العالم من خسارة شيء ، فلن ينقطع الأنترنيت أو مصانع السيارات أو قطع غيارها، ولن تتوقف البورصة ، ولن يفقد أي مواطن أي نوع من الدواء أو المعدات الطبية ، ولا حتى السلاح الذي نتباهى بقتل بعضنا البعض به ، فنحن لم نقدم للعالم سوى صور قتل بعضنا البعض في الصحف والنشرات الأخبار والمواقع الإجتماعية.

ستطل سيدة فرنسية من شرفتها لتقول لسيدة أخرى إختفى العرب جميعا وتجاوب الثانية تتحدثين عن هولاء الذين يقتلون بعضهم ليل نهار..!؟

هل نحن العرب أصبحنا مضحكة العالم بعدما كنا أسياده ؟

أليس القائل(الناس صنفان إما أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق) هو من العرب ؟ ، وإذا أعتقد أحدهم أنني أبالغ في رسم الصورة فليقف على مسافة ويتابع شريان خط الدم من من ليبيا إلى العراق وحتى سوريا والبحرين ومصر واليمن .

لو حدث ما يحدث في جامع الروضة في أي دور عبادة في الدول الغربية كانت لتقوم القيامة ولا تقعد....

نحن أكثر شعوب الأرض حديثاً عن الوحدة وأكثرهم تشتتاً ، أكثر شعوب الأرض حديثاً عن الديمقراطية ونحن غارقون في أشد أنواع الإستبداد ، وأكثر شعوب حديثاً عن التسامح والمحبة والسلام ونحن أشدها كراهية ، نحن شعب فقط نتناول ما ينتجه الآخرين!.

فقراء ما قبل الكاميرا .. !!؟

عبد الرحمن ضاحي

منشور على صفحة مؤسسة إغاثية به طفلان إفريقيان؛ أحدهما: رث الثياب، والآخر: لا يلبس إلا ما يستر عورته؛ بيديهما لوحة صغيرة عليها عبارات الثناء والشكر لمتبرع أوصل إليهم تبرعًا ماديًّا عن طريق المؤسسة الناشرة.

قد يرى أحدُنا ذلك المنشور ويستحسنه من باب حرص تلك المؤسسة على كسب ثقة جمهورها، بالإضافة إلى جود المتبرع وسخائه وعدم نسيانه إخوانه المسلمين في البلدان الفقيرة.

تفكيرك ورؤيتك لهذا المنشور من زاوية الفقير؛ قد يعكس لك شعورك الأول ويصيبك بالامتعاض! ولكن للحظات؛ تخيلت نفسي وأخي مكان هذين الطفلين الإفريقيين وقدر الله أن نكون فقراء نتلقى تبرعًا من جهة ما، ومشروط علينا أن يصورونا بتلك الهيئة المذلة!، كيف لو كبرنا أنا وأخي ورأينا تلك الصورة في أرشيف المؤسسة؟!.. أو كيف وإن ابتكرت المؤسسة وسيلة تسويق جديدة ووضعوا صورتنا -أنا وأخي- على حقائب المؤسسة وأجنداتها ولوحاتها التسويقية في الشوارع؟!.. لم أتحمل كل هذه التخيلات التي يأبى أي إنسان أن يكون بداخلها! ..وتذكرت عبارة نيلسون مانديلا: «ليس حرًّا من يُهان أمامه إنسان ولا يشعر بإهانة».

على العاملين في المجال الخيري والإغاثي؛ التوقف عن الترويج لأنشطتهم والتسويق لحملاتهم بنشر صور المحتاجين، والتوقف عن انتهاك حق المحتاج بفضحه على وسائل التواصل والمواقع.

مع انطلاق ثورة وسائل التواصل الاجتماعي ؛ شرعت كل مؤسسات العمل الإنساني بتوثيق مجهوداتها الإغاثية، واتخذت وسائل عدة في التسويق لذلك ؛ ولذلك أثر كبير في كسب رضا جمهورها وحفظ سمعتها وريادتها وسط المؤسسات الأخرى، ولكن يجب إحاطة الإنسانية من جميع جوانبها، ومراعاة الجانب النفسي للمستحقين قبل الجانب المادي، لما يترتب عليها أضرار نفسية بالغة تؤثر على المستحق طيلة حياته ! .

هناك بعض المؤسسات تبرر تلك الوسيلة بأنهم استأذنوا المستحقين في التصوير ولم يقدموا على تلك الوسيلة إلا بإذنهم ! ولنفترض أن ذلك التبرير تبريرٌ مقبولٌ ؛ فهناك جوانب خفية لم تخطر على بال المستحق وقت التوثيق؛ وهي أن تلك المادة الموثقة -التي هو فيها- سوف يشاهدها مئات الآلاف من البشر على مواقع التواصل الخاصة بالمؤسسة، ومن الممكن أن تستغل من مؤسسة أخرى للدعايا للغرض نفسه! أيضًا من الممكن أن ذلك المستحق محتاج لتلك المساعدة بأي شكل للدرجة التي يرضى بأي طلب يطلبه المانح منه، سواء أكان تصويرًا أم أي خدمات أخرى؛ فيرضى وهو جاهل بعواقب تصويره هو أو تصوير أولاده ! فتلك الصور إما أُخِذَت بسيف الحياء وإما بالغرر! كما أن تعويد المستحقين الراضين بتلك الفضيحة على ذلك السلوك ينزع ماء وجوههم نزعًا، ويصير التبجح والظهور في أي صورة تطلب منه مقابل وجبة أو مساعدة مالية شيئًا طبيعيًّا، وذلك ما لا نرضاه لهم أيضًا.فقراء ما قبل اختراع الكاميرا نجوا من تلك المفضحة التي فتكت بفقراء ما بعد الاختراع! هؤلاء الفقراء كانت تنتهي دورة مساعدتهم بتسليمهم ما يحتاجون والانصراف عنهم دون توثيق أو تصوير، لم يجدوا من يسوِّق صورهم على حقائب أو لوحات أو تصميمات لحملات إغاثية! لم يجدوا من يضع صورهم على منشورات الرضا بالمقسوم، والدعوة إلى التفاؤل الصباحي! فقراء ما قبل الكاميرا لم يطلب منهم أن يقفوا وبأيديهم لوحات مكتوب عليها عبارات الثناء والشكر للمحسنين داعين لهم بالخلف والبركة.من الممكن أن تنتهج تلك المؤسسات عشرات الوسائل الأخرى لتوثيق تلك المساعدات، ولطمأنة جمهور محسنيها بشكل ألطف، ولا يفضح ذلك المستحق الذي ما ارتكب ذنبًا، ولكن نصيبه من الدنيا لم يكن واسعًا! من الممكن أن تصور المؤسسة البئر المحفور الذي تبرعت به المحسنة، أو دور الأيتام أو بيوت الفقراء التي شيدها المتبرع دون ظهورهم بشكل يجرحهم أو يؤذيهم فيما بعد، من الممكن أيضًا تصوير المستحقين من زاوية بعيدة لا تظهر تفاصيل أحدهم بحيث نجمع بين التوثيق والستر للمستحق، فالأصل أن تنمي المؤسسات الإغاثية -لا سيما الإسلامية- ثقافة التكافل بحفظ ماء وجه المحتاج، وأن نعزز قيمة كتمان الصدقة كما حثنا الرسول في الحديث بألا تعلم شمالنا ما أنفقت يميننا، وكما قال الله في كتابه العزيز: «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ».

فعلى العاملين في المجال الخيري والإغاثي؛ التوقف عن الترويج لأنشطتهم والتسويق لحملاتهم بنشر صور المحتاجين، والتوقف عن انتهاك حق المحتاج بفضحه على وسائل التواصل والمواقع، وعليهم أن يبادروا بنشر ثقافة الستر على المحتاج، وأننا كلنا معرضون للفقر والحاجة، وجميعنا لا يرضى ذلك، وعليهم تطبيق المبادئ الإنسانية بكل جوانبها وعدم اجتزائها، فكما كان احتياجه المادي دافع لكم، يجب أن يراعى أيضًا احتياجه النفسي؛ فلا نطفئ نار جوعه ونضرم أخرى في كرامته!

وفي بعض الحالات قد يكون ظهور المستحق للمساعدة ضروري ولا مناص من ظهوره أمام الكاميرا؛ لنقل ما يحدث على الأرض بشكل مفصل ولصعوبة نقل ما يحدث عبر شخص آخر، من باب أن الثكلى ليست كالمستأجرة؛ وذلك مثل ما يحدث في الدول التي بها أزمة اضطهاد أو نكبة يريد المحتاج نفسه توصيل صوته لإخوانه؛ فهذه الحالة ليس بها من العيب شيء، وإن كان من الأفضل تغطية الوجه أو ظهوره بشكل لا يظهر هويته؛ خوفًا على أمنه ومشاعره بعد ذلك إذا فرَّج الله كربتهم..

الدواء الإيراني.. العميل 007: مُرخّص لهُ بالقتل ويمتلكُ جواز دبلوماسي !!

تحقيق :
مثنى رحيم . رزان الحافظ . عادل آل طعمة

منظر صادم جعلني أجهش بالبكاء ، حين رأيتها بين ذراعيه ، لم استطع أن أتمالك نفسي ، كانت أشبه بـ(مومياء) ، وهو يحاول تحريك جسدها النحيل ، المشلول ، ليجلسها قربه ، بين طفليه ، سارداً لي قصتها وهو يلوّح بيده بحقنة دواء الـ(كورتيزون)

هذا المشهد الذي أعتاد عليه أمير صاحب الـ (٢٧) ربيعاً من عمره ، الدواء الذي حوّل زوجته بشائر (٢٢) سنة لمجرد هيكل بشري ليس إلا ، بعد أن سلبها ريعان شبابها وهدم أحلمها الكبيرة بحياةٍ هانئة سعيدة مع عائلتها ، حيث لم يكن يعلم إن زوجته تنتظرُ مصيراً مجهولاً وقاتلاً جرّاء زرقها بحقنة منتهية الصلاحية إلّا بعد فوات الأوان .

أمّا سالم العبيدي الذي نحت الحزن جرّاء فراق ابنه المتوفي، تضاريساً واضحة على وجهه الشاحب ، شارحاً حال ولده الذي انتقل إلى جوار ربه، إثر حقنة منتهية الصلاحية حيث قال : (أصيب بحالة إعياء وحمى ، وتبين بعد فحوصات أجريت له في مستشفى حكومي ، إنّهُ مصاب بفطريات في المعدة ، بحسب الأطباء ، فقرروا إبقاءه في المستشفى لحين شفائه .

وتابع : (أعطي ابني حقنة للقضاء على تلك الفطريات ، بعدها تدهورت حالته الصحية ، وأصيب بتخثرٍ في الدم أدى إلى وفاته)

لافتاً إلى إن سبب الوفاة (حقنة إيرانية منتهية الصلاحية، وهذا ما اكتشفناه لاحقاً - حسب قوله) .

منافذ دون رقابة

أحمد الشمري، موظف في إحدى النقاط الحدودية ، قال إن :

« كميات من الأدوية والعقاقير الطبية الإيرانية أتلفت لعدم صلاحيتها، وعدم مطابقتها للمواصفات ، لافتاً إلى إن « آخِرها كانت شحنة من الأدوية تُقدّر كميتها بأكثر من طنين ، دخلت عن طريق منفذ زرباطية الحدودي قبل نحو شهر، لصالح إحدى الشركات المتخصصة ببيع الأدوية و قد صودرت وأتلفت»

الشمري أشّر لنا بعدها ملاحظةً مهمة : « إنّ المواد الغذائية والأدوية الإيرانية لا تخضع للتدقيق من قبل جهاز السيطرة النوعية ، وهذه من ضمن الأوامر التي تلقاها من قبل المسؤولين في المنفذ ، وأن تلف شحنة الأدوية، كان بسبب منافسة بين تجار الأدوية،حيث قام احدهم بفضح البضاعة بوسائلٍ علمية، وكان لا بد من إتلافها »!

مدير عام مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية - اللواء حسين الشمري، بيّن في مؤتمرٍ صحفي :

« إنّ هناك تجاراً كباراً يتمتعون بسلطة ونفوذ في المنافذ الحدودية، وهيئات الرقابة الصحية تساعدهم في إدخال الأدوية الفاسدة، وتمّت مصادرة عدّة أطنان منها خلال السنوات الماضية، والتي يتم بيعها من قبل أشخاص غير متخصصين أو شركات احتكارية»، كذلك :

« إنّ نسبة ٨٥ ٪ من هذه الأدوية المصادرة كانت منتهية الصلاحية في الصيدليات المُرخصة، ومن ثم فإن العديد من المواطنين لقوا حتفهم نتيجة هذه الجريمة البشعة » .

مافيا غش الأدوية

توجهنا إلى بغداد وبالتحديد إلى كلية الطب في الجامعة المستنصرية، حيث كشف الدكتور نبيل رزاق سمير - أستاذ الفارماكولوجي ، النقاب عن بعض أساليب غش الدواء وتزييفه ، والتي يدفع ثمنها في النهاية المريض :

« إنّهُ إلى جانب وجود مزيفين محليين و مصانع تعرف بمصانع (مريدي) ، والتي تقوم بتعبئة الدواء المغشوش في عبوات الدواء الفارغة ، هناك أيضاً مزيفون على مستوى عالمي ، فالصين على سبيل المثال من أوائل الدول في العالم التي تنتشر بها صناعة الدواء المزيف وفيها نحو ١٢٠٠ مصنع تقوم بإنتاج الدواء المزيف ، ونوّه إلى صعوبة التمييز بين الدواء الأصلي والمزيف ، وذلك لدقة ما يطلق عليهم «مافيا غش الأدوية» وبراعتهم في استخدام أمهر أساليب التزييف ، بدءً من طباعة ولون ا لعلبة حتى عملية التغليف نفسها ، لذلك تصعب التفرقة بين الدواء الأصلي والمزيف إلّا بعد تحليل المادة الخام الدوائية التي بداخل كل علبة دواء ، أو سحب عينات عشوائية من الأدوية المشكوك في سلامتها ، فعلى سبيل المثال تدرس انجلترا حالياً ، احتمال استخدام جهاز ذي قدرة تكنولوجية عالية على كشف تزييف الدواء عن طريق بصمة للدواء ، حيثُ تعمل هذه البصمة بنظامٍ يرتبط بالمصنع و بالتشغيلة الدوائية ، وبالتالي يصعب تزويرها ، ومن المتوقع أن ينتشر هذا الجهاز في بريطانيا وأوروبا رغم ارتفاع سعره الذي يتجاوز الـ ٥٠ ألف دولار» .

الدكتور أحمد جبار - رئيس إحدى الشركات المستوردة للأدوية ، شارك :

« إنّ جميع الشركات المُصنّفة للأدوية، تحاول جاهدة أن يكون منتجها الدوائي غير قابل للتزييف، أو على الأقل صعب التزييف، لذلك يجب على المستهلك في هذه الحالة أن يتعرف على كيفية كشف الدواء المزيف بنفسه ، وأن يقارن جيّداً بين الدواء الذي اعتاد استخدامه وأن يتعامل مع صيدلي يثق فيه » .

ونصح جبار: « إنّ الأدوية المستهدفة بالغش هي الأدوية الغالية الثمن، مثل أدوية السرطان وبعض الأدوية المنشطة للحالة الجنسية ، وأدوية الكلى والكبد والمكملات الغذائية » ، واتهم جبار : « بعض شركات الأدوية التي تقوم بنشر الأدوية المغشوشة والمحروقة أو التي فسدت لديها، لسوء تخزينها أو إنتهاء صلاحيتها » .

جبار أبقانا عنده بمزيدٍ من تحليلاته : « إنّ هذه الظاهرة الخطيرة بدأت مع ظهور موزعي الأدوية غير المعتمدين منهم من يتعامل مع مخازن الأدوية الأ هلية ، البعض منها غير مُرخص له بالعمل من وزارة الصحة.

يعمل هؤلاء الموزعون بعيداً عن شركات التوزيع المعتمدة، وشيئاً فشيئاً، بدأت تنتشر هذه التجارة التي وصفها بأنها أخطر من تجارة المخدرات حتى تحول مندوب الأدوية إلى تاجر (شنطة) ، يحمل قائمة بأدوية مغشوشة ومنتهية الصلاحية يبيعونها للصيادلة، بخصومات تصل نسبتها إلى ٥٠ ٪ .

وللأسف يقوم البعض من ضِعاف النفوس بشرائها في حين يبيعها البعض الآخر بسعرها الأصلي، حتى ينكشف أمره ويقع الصيدلي ضحية عملية نصب».

قائد شرطة محافظة كربلاء - اللواء أحمد علي زويني ، تطرق الى مافي يد السُلطات من وسائل لمكافحة هذا الغش القاتل :» إنّ قوة أمنية مشتركة من جهاز المخابرات الوطني وشعبة استخبارات الأمن الاقتصادي والمالي ،تمكنت وفي عملية نوعية ووفق معلومات استخباراتية دقيقة، ضبط أكثر من (عشرة أطنان) ، عبارة عن أدوية ومستلزمات طبية ومواد تجميل فاسدة ومنتهية الصلاحية ومختلفة الأنواع ، داخل مركز تجاري لبيع مواد التجميل في حي تجاري غربي المحافظة ، مكوّن من ثلاثة طوابق ، وأيضاً ضبط أختام وكتب مختلفة تستخدم لتزوير مدة الصلاحية وتاريخ النفاد».

أخيراً ومن خلال كل ما تقدم نصل إلى حقيقة إن استخدام الدواء منتهي الصلاحية أصبح خطراً حقيقياً يهدد حياة الملايين من الناس، نتيجة جشع ونهم أصحاب النفوس الضعيفة لجمع أكبر قد ممكن من الأموال على حساب صحة المواطنين وحياتهم، وهنا لابد من وقفة حقيقية مشتركة بين وزارة الصحة والداخلية لتفويت الفرصة على هؤلاء ، إضافة إلى تفعيل صلاحية جهاز التقييس والسيطرة النوعية، وعدم التعامل مع أي نوعية دوائية دون فحص الجهاز المذكور، مع التأكيد من قبل أجهزة العلم المختلفة على ضرورة تعاون المواطنين بهذا الخصوص من خلال امتناعهم عن شراء الأدوية التي لا تكون خاضعة للفحص من قبل الجهاز الوطني للتقييس.

صدى الموت الصامت

حسين طارق

كتبت هذا المقال كجزء من مشروع بحث التخرج ، حاولت من خلاله بيان معاناة وألم شريحة من المجتمع ذنبهم الوحيد إنهم إعتنقوا الاسلام ديناً ، ولقد تناسينا قول الرسول محمد صل الله عليه وآله وسلم : (من لم يهمهُ أمر المسلمين فليس منهم).

لم نعد نقوى على الحِراك أو الشعور, أصبحت البلادة هي الصفة الملازمة لمجتمعاتنا العربية الإسلامية و العالم أجمع بكل أطيافهُ , العالم اليوم لم يعد يتحرك الا إذا كان الدافع لذلك التحرك إما إقتصادي أومصالح مشتركة ..

أما الفقراء يموتون في صمت .. يدفنون ويحرقون ويعذبون في ظل إهمال الوسائل الإعلامية ومحاولتها بأن تقلل من حجم هذا الموت لإن من يموت لا يؤثر في سعر الصرف في البورصة أو صفقة مغرية تدفعهم للحصول عليها ...

قالها أحدهم : (الفقراء وقود الحروب حيث لا نار لهم ولا رماد)..

هم رذاذ الموت الصامت ، وحروف بيضاء تصطف على حمرة الشريط الإخباري ليس إلا.

قد يزيد عددهم عن الحروف بكثير ، لكن لا متسع للشريط سوى لجملتين تنبئ بمعاناتهم دون دون أن يضع هذا الشريط فكرة أو كلمة سحرية لإنهاء هذا الموت الممنهج والمنظم ،فوسائل الإعلام تضع قضاياهم بين نجمتين ولا تشعلها ، تترك الشاشة تبتلع أنّاتهم ،كما تبتلع الأرض أجسادهم النحيلة المثقلة بتخاذل المتفرّجين..

حتى الإنسانية باتت مثل العملات ، تحتاج لدعم نفطي أو ان تطلى بسبائك الذهب ليعلو سعرها وتتصدر شاشات المداولة ، وإذا ما كانت تستند إلى ظل الفقر البارد ، تهوي كأنها لا شيء ، أنت إنسان إن كنت على أرض تدر للقوى العظمى خيراً ومصالح ،وأنت مجرد فيروس من قبيلة الأمراض يحق لمن يخافك أن يبيدك كيفما يشاء كي لا يصاب بعدوى الحقوق..

مسلمو الروهينجا، لا وطن لهم ولا مواطنة ، لا حقوق لهم ولا أنصار ، لا ماكنات إعلامية تدعمهم، ولا قوى تحفر في آبار المصالح لتقول للبطش العرقي والطائفي كفى، مسلمو الروهينجا لا منظمات القبعات الزرقاء تضمّد أوجاعهم ،ولا مجلس أمن يعقد بشأنهم ، وحدهم يواجهون الإبادة بالفرار والموت بصرخات لا تعني محطات التلفزة بترجمتها ،وكأن الدموع بحاجة إلى مترجم. والظلم إلى محام دفاع ، والموت إلى لغة!!.. كيف يبحثون عن لغة تنقل الموت. والموت بحدّ ذاته لغة النهاية؟!.

أطفال أغمضوا أعينهم خوفاً من القتل فنسوا الحياة وماتوا ، أمهات كأنصاف التماثيل، رؤوس مقطوعة محمولة بين الأيادي ، وأجساد موزعة في مزارع القتل الطائفي.. بيوت تشتعل بسقوف الخشب الهشّ وأكوام القش فتذوب ككتلة ورق، قوارب تحمل الناجين تجدف القلوب بنبضها المتسارع في الممرات المائية ، علها تصل الى جزيرة سلام ، أو يابسة ، فلا أوطان تستقبلهم، ولا مياه تحملهم ، ولا غابات ترضاهم كأي كائن حي يريد أن يعيش منفرداً بين الأشجار البرية والأدغال الموحشة .

ما أصعب أن تكون بلا وطن ، فلا خارطة تصافح أقدامك ولا راية تلف جسدك اللاجئ، ما أصعب أن تغلق كل الأوطان منافذها في وجهك كإنسان ، ويفتح الكفن ذراعيه إليك كجثة ..ما أصعب ن تكون وحيداً في كل شيء؛ في أوجاعك، في تشريدك، في صيحاتك، في هروبك، في غروبك ،في البحث عن أرض بحجم طولك محدود بوسادتين حجريتين واحدة أسفل قدميك مكتوب عليها تاريخ البداية والثانية فوق رأسك مكتوب عليها تاريخ النهاية ..ما أصعب أن تكون إنسانا في أرض فقيرة..حيث لا يعني بقاؤك أو فناؤك مكيرفونات مجلس الأمن ولا الأمم المتحدة..

وأنا أشاهد صور سكان بورما ،وهم يهربون بملابسهم الملونة الرثة الممزقة المتسّخة من الموت بدموع سخية وصراخ متداخل ، أقول ماذا لو كان هؤلاء يقطنون أرضاً بترولية ؟ أو يجلسون على فوهة غاز..كم دولة عظمى تسابقت لتنقذهم ، لتحميهم، لتراهن على مستقبلهم، لتتذرّع بضرورة إنفصالهم ، كم قاعدة عسكرية ستستوطن بلادهم بحجة الحماية وحقوق الإنسان، كم فيتو سيصمد ، وكم تهديد من البيت الأبيض أو الكرملين سيصدر ، لو أن أبناء الروهينجا على منفذ بحري أو مضيق تجاري ، لرست البارجات قربهم ولوضعت حاملات الطائرات أوزارها، وصارت «بورما» الخبر الافتتاحي في النشرات..

لكنهم فقراء. والفقراء لا نار لهم ولا رماد، ما أبشع إنسانيتنا عندما يتبخّر النفط من تحت أرجل الضعفاء ..ما أبشع الدم عندما يصبح مادة ملونة للأخبار العاجلة..

ما أبشع هذا العالم..

عمالة فايروسية تنفجر بكارثة وطنية !!

علي فضل

يرتبط وجود العمالة الأجنبية في كافة الدول بالانتعاش الاقتصادي للبلد وأرتفاع دخل الفرد في هذه البلدان

كما يعد مؤشراً مهما من مؤشرات ارتفاع نسبة الأمن والأمان وإنخفاض معدلات البطالة فيها , عدا العراق الذي انهكته صراعات داخلية وأوضاع أمنية أثرت على كافة نواحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية لافراده

ليضاف اليها مشكلة العمالة الأجنبية التي أصبحت الهم الشاغل لكل الدوائر الأمنية والخدمية والصحية في ظل عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم عمل تلك العمالة وتهتم بشؤونها ففرضت تلك العمالة وجودها في السوق العراقية حاملة معها أمراض خطيرة كان العراق حتى وقت قريب خالياً منها

وعقائد وأخلاق غريبة على المجتمع ودخيلة عليه وبطالة طالت الشاب العراقي بسبب تدني أجورها وتفرغها الكامل للعمل بالإضافة

إلى انخراط بعض أفرادها مع التنظيمات الإرهابية , ورغم تعقد خيوط مشكلة العمالة الأجنبية وتشابكها كونها من القضايا المرتبطة بأكثر من دائرة ووزارة ولكنها في نفس الوقت من الأهمية بمكان لخطورتها وخصوصاً في ملفها الأمني والصحي .

دائرة الاقامة في كربلاء:

في لقائنا مع مدير دائرة الاقامة في كربلاء اكد لنا قائلاً : ان العمالة الاجنبية اصبحت عبئا على دائرته حيث تقوم المفارز التفتيشية بدوريات بين فترة واخرى لاحتجاز المخالفين ثم ترحيلهم بعد تغريمهم ولكن اعدادهم تزداد يوما بعد يوم رغم ذلك ، لانه لا توجد قوانين او تشريعات جديدة بخصوص العمالة الاجنبية في العراق وان القانون المعمول به هو القانون ذي الرقم ١٨ لسنة ١٩٨٧ وأضاف نحن بحاجة الى تشريعات وقوانين تتلاءم والمرحلة الجديدة.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

في تصريح للوزارة اكدت انها رفعت مسودة قانون تنظيم العمالة الاجنبية الوافدة للعراق قبل ثلاث سنوات الى مجلس النواب ولم يصادق عليه الى الان اما القانوني حامد حيدر بنيان مدير قسم العمل والتدريب المهني فقد قال ازداد عدد العاطلين في الوقت الحاضر لتواجد العمالة الأجنبية في أنشطتنا وأسواقنا الاقتصادية علما ان كافة الموجودين من العمال الأجانب حاليا يعملون خارج الضوابط وليس لديهم إجازات او تصاريح عمل, كون الإجازة تصدر من وزير العمل حصرا وبالتالي فان كافة الموجودين من العمال الأجانب وأصحاب العمل هم مخالفين للقانون ولا شرعية لهم حيث ان دخولهم يكون بواسطة فيزة سياحية وليس فيزة عمل, واعرب عن استبعاد فكرة ان البعض منهم حاصل على اجازة عمل, حيث ان قانون الاستثمار يجيز للمستثمرين جلب ٥٠٪ عمالة اجنبية و ٥٠٪ عمالة وطنية ليحصل على اجازة عمل.

كارثة اقتصادية واخرى اجتماعية :

شركات التحويل تؤكد و من خلال احصائية اجريناها معهم بان العمال الاجانب المخالفون يقومون بتحويل مبلغ وقدره ٩٠٠,٠٠٠ الف دولار شهرياً اي ١٠,٨٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً في مدينة كربلاء وحدها وهو مبلغ لا يستهان به من العملة الصعبة المهاجرة خارج البلد , كما اوضح ميزان المدفوعات في الحساب الجاري ان قيمة التحويلات تقارب المليار دولار في عموم العراق اغلبها من حوالات العاملين الاجانب الى خارج العراق في حين ان العمالة العراقية في الخارج لا تقوم بالتحويلات المالية الى داخل العراق , كذلك زاد ارتفاع اعداد العمالة الاجنبية في العراق من الضغط على السلع والخدمات المقدمة والتي لا تفي بحاجة المواطن العراقي اصلا .

كما تأتي الكثير من العمالة الاجنبية محملة بعقائد واخلاق لا تتناسب في كثير من الاحيان مع طبيعة المجتمع العراقي بالإضافة الى تعديها على حقوق العامل العراقي بالحصول على فرصة عمل .

وزارة الصحة , وما خفي كان اعظم :

دائرة الرقابة الصحية في مدينة كربلاء تؤكد أن مفارزها الصحية المتنقلة تقوم بتفتيش المطاعم والفنادق بصورة دورية بحثا عن العمال الاجانب لإصدار بطاقة صحية لهم ولكن كثرة العمالة الوافدة وتأخر نتائج بعض الفحوصات المختبرية يؤخر عملها قليلا حيث لا يوجد في المدينة مختبر متخصص لفحص مرض نقص المناعة المكتسب وتذهب العينات الى بغداد ثم تصل النتيجة بعد اسبوعين الى ثلاثة اسابيع , وبحسب الاستمارة السنوية لمركز فحص الوافدين في مدينة كربلاء المقدسة للاعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فان عدد المصابين بفايروس نقص المناعة المكتسب (الايدز) (HIV) هو اثنان فقط بينما بلغ عدد المصابين بالتهاب الكبد الفايروسي من النوع (C (HCV ٧٥ مصابا تم ترحيلهم بعد ان جاءت نتائج الفحص ايجابية لديهم علما ان اكثرهم كان يعمل لمدة طويلة نسبيا قبل ان يتم فحصه , وقد بينت الدائرة ان اللوم يقع على اصحاب العمل حيث يجب عليهم استصحاب العامل الاجنبي وفحصه للتأكد من سلامته من الامراض السارية والمعدية قبل تشغيله .

هيئة الاستثمار الوطنية ودائرة النزاهة:

من جانبها أعلنت هيئة النزاهة يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/٣/١٣ عن قيام فريق عملٍ استقصائيّ تفتيشي سري تابع لدائرة الوقاية في الهيأة أجرى مجموعة زياراتٍ ميدانيَّةٍ لهيأة الاستثمار الوطنيَّة وبعض دوائرها وأقسامها، بغية الاطلاع على واقع عملها وتشخيص المُعوِّقات وإبداء المقترحات، راصداً حالاتٍ لتسرُّب العمالة الأجنبيَّة؛ بسبب تلكُّؤ المشاريع الاستثماريَّة التي جلبت العمالة الأجنبيَّة للعمل فيها.

وكشف فريق دائرة الوقاية، في بيان نُشِر على موقع الهيئة، عن استحصال إحدى الشركات (٩٩٦٦) سمة دخولٍ لعمال أجانب (بنغاليِّين) رغم أنَّ هذه الشركة غير مُسجَّلة ولا تملك أيَّ إجازةٍ استثماريَّةٍ صادرةٍ عن هيأة الاستثمار الوطنيَّة، مُحذِّراً من تعدُّد الجهات المانحة لسمات دخول العمالة الأجنبيَّة، مُقترحاً قيام الجهات المُختصَّة في وزارة الداخليَّة بمتابعة موضوع تسرُّب العمالة الأجنبيَّة إلى الشوارع والمحال التجاريَّة وغيرها ممَّن تمَّ منحهم سمات دخول لغرض العمل في المشاريع الاستثماريَّة وتشخيص المخالفات واتِّخاذ الإجراءات القانونيَّة بحقِّ المخالفين.

وهنا يمكننا القول ان مشكلة الاستثمار والبطالة التي تطال شبابنا لا تفسرها أي نظرية اقتصادية بل تفسرها نظرية الفساد الذي ينخر في جسد العراق وفي كل مفصل من مفاصله والذي أدى الى تدفق العمالة الأجنبية بطريقة خاطئة وبلا مراقبة حتى فاقت الحاجة الاقتصادية الفعلية للبلد وتركت اثارها الاجتماعية والصحية على المجتمع العراقي والمطلوب هو تكاتف الجهود بين كل الدوائر المعنية لوضع معايير صارمة لنوع العمالة المطلوبة من حيث الخبرة العلمية والتأهيل الفني والحالة الصحية , فالمشكلة عميقة ولها اثارها الخطيرة على المجتمع .

مباراة الطفولة وتحمل مسؤولية العيش

آرب الشامي

حينما تتبارى براءة الطفولة وأحلامها مع الحرمان وتحمل مسؤولية العيش فيا ترى لمن ستكون الغلبة؟ سؤال طرحته على نفسي بينما كنت أنتظر في السيارة أمام معرض لبيع الأثاث في أحد الأحياء الراقية في العاصمة بغداد وقد وقع نظري على فتاة بعمر الزهور وكانت تحمل بإحدى يديها مجموعة وورود حمراء لتبيعها وباليد الأخرى منفاخ وبالونة وتوزع جهدها بين نفخ بالونتها وبين بيع زهورها على من يمر بجانبها، وكأن بها تريد أن ترضي تلك الطفلة التي في داخلها فهي تحب أن تلعب وتلهو كأقرانها وفي الوقت نفسه تحاول أن تكون تلك البنت التي يجب عليها أن تتحمل مسؤولية فرضتها عليها قسوة الحياة وبين هذا وذاك وبينما هي جالسة على إحدى المصطبات التي أمام المعرض بدأت تسترق النظر إليه حتى تمكنت بحجة بيع الورود من دخوله وبدا لها كالحلم وبعد إطمئنانها من إنشغال العاملين فيه مع الزبائن جلست على سرير إحدى غرف النوم المعروضة فيه والمطلة على الشارع وأخذت تتصفح أحدى (الكتلوكات) التي

كانت موضوعة على السرير وراحت تنظر وتتأمل فيما تراه وتبتسم وفجأة أغلقته وقامت مسرعة وكأنها أدركت

إن وجودها هنا هو لبيع الورود على زبائن المعرض لا أن تكون هي الزبونة وإتجهت نحو الباب والتفتت إلى الوراء تاركتا خلفها إبتسامة ممزوجة بالأمل في العودة يوما ما إلى هذا المكان .

وبينما كنت أراقبها خرجت هي من المعرض، ترجلت من السيارة مسرعة نحوها وطلبت أن أشتري منها وردة واحدة وسألتها لماذا تبيعين الورد وإنتي مازلتي صغيرة؟ إبتسمت وردت على سؤالي بإجابة أذهلتني أبيع الورد عيب أو حرام ؟

حيرتني في ردها وأردت أن أطيل الحديث معها فقلت لها : الورد يبيع الورد ، فردت مبتسمة: أسمي ياسمين وهو أحد أنواع الورود فبادلتها الابتسامة وأعطيتها نقود وردتين مقابل وردة واحدة لكنها رفضت وقامت بإعطائي الوردة الثانية عندها لم أستطع سوى أن أتقبلها ومضت وهي تركض وتضحك وتركتني خلفها في حيرة مرددة في نفسي تلك الاسئلة التي لم أجد لها أي إجابة يا ترى من سيتغلب في النهاية طفولتها أم المسؤولية التي تحملتها ؟!!

وكم طفلا في عمرها يعاني ما تعانيه تلك الزهرة في الشارع ؟

وهل سيأتي اليوم الذي تولي فيه الدولة أو الجهات المعنية أهمية لهذا الموضوع؟.

بطانيتك اليوم..

صوتك غداً

مديحة الربيعي

بمجرد أن تذكر أسم العراق , يتبادر إلى ذهنك , أسد بابل أشور , عشتار , كلكامش , دجلة والفرات , بساتين النخيل , الحضارة , أضرحة الانبياء , وتعرج بفكرك إلى قطع من الجنة على الأرض , قباب ذهبية تحتضن القيم والسمو الروحي , وتمثل طريقاً بين السماء والأرض , نعم أنها قبسات من نور خير الأنام (عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام), فبمجرد أن تذكر العراق تذكر كربلاء النجف والكاظمية المقدسة

هذا هو العراق , بلدٌ تجتمع فيه كل مقومات الحضارة والتاريخ , والتي عجزت البلدان الأخرى أن تضاهيها , فتجد الفكر السومري , ممزوجاً بالعشق الحسيني , يطرزه العنفوان العراقي , بكل ما تحمله من مضامين الكرم والشموخ والنخوة , فتجتمع كل تلك المقومات في المواطن العراقي , الذي ضحى وأعطى وعانى ., فقدم على مدى أعوام قرابين تتلوها قرابين , بين أخوة وفلذات أكباد , وشموس أفلت قبل أوانها

رغم ذلك كله , تجد من يساوم على العراق وأهله , ممن غرتهم السلطة , وأصبح الكرسي شغلهم الشاغل , فيروم المتاجرة , بالبلاد و من فيها , من أجل أن يحقق مبتغاه , لو أن أحدهم فكر بقيمة ماذا ينجز؟ وكيف يخدم الناس؟ وكيف يعالج ألازمات المتفاقمة بالبلاد؟ بقدر تفكيره بالهيمنة على السلطة , لكان العراق في مصاف الدول المتقدمة , فعندما يتعلق ألامر بالمنصب , تجدهم في حالة ألاستنفار القصوى , على قدم وساق , من أجل خدمة الكرسي , ويدخلون في سبات عميق حينما يتعلق ألامر بالبلد وأهله ربما يعتقد البعض , أن الوعود بالإصلاح , والسعي من أجل تغيير الوضع سيكون الجزء أحد مرتكزات الدعاية الانتخابية , ألا أن ألاستخفاف بعقول الناس وصل الى ابعد من ذلك بكثير , فهم يقدمون للعراقي (بطانية) أو (طبقة بيض) , (كارتونة مواد غذائية) , من أجل حث الناس على الانتخابات! مشهدٌ لن تراه ألا في الصومال, وفي الدول الأفريقية المتصارعة , التي ينزح سكانها هرباً من الحرب والقتل , ولو أن أحداً من الوافدين للبلاد شاهد هذا المنظر, لأعتقد أنه في أفريقيا, ألا أن الناس في العراق قد ألفوا هذه المشاهد قبيل الأنتخابات هل يتبجح هؤلاء بحجم العوز والفقر؟ الذي ما هو ألا نتيجة لأدارتهم الخاطئة للبلاد, أم أنهم يتعمدون استخدام سياسية التجويع , حتى يصبح الناس رهن أشاراتهم؟ , وكيف يعتقد من يسعى, لشراء البلد ببطانية أن الناس ممكن , أن تثق به بعد ذلك فيأتمنوه على إدارة بلد بأكمله؟

ربما نسي هؤلاء أن الفقر , لم ولن يذل العراقيين يوماً؟ وقد جربه من قبلهم الكثير ليذلوا أبناء الرافدين , والأهوار تشهد على ذلك , فكان مكان الطغاة الطبيعي مزبلة التاريخ , وبقيت أهوار العراق , شامخة كنخيل العراق , وربما نسي هؤلاء أن العراقي يجود بنفسه لأجل من يحب؟ ومواكب خدمة زوار سيد الشهداء (عليه السلام) , شاهدة على ذلك فلن تجد بيتاً , إلا وقد جاد صاحبه بما يملك حتى لو كان يعيش في فقر متقع , فهل تعتقدون أن شعب مثل هذا , ممكن أن يبيع بلده مقابل أشياء رخيصة

ذات مرة سُئل الشاعر العرب الأكبر الجواهري , لماذا تقول العُراق , بضم العين ولا تقول العِراق , بكسر العين ؟

فقال: لأنه يعز على الجواهري أن يكسر عين العراق», ليتك تعلم أيها الجواهري , أن الساسة يتاجرون بالعراق , في أسواق المزاد العلني , و بأبخس الأثمان, فهو لا يساوي عندهم أكثر من مجرد بطانية , أو أقل من ذلك , ختام الكلام , من يعتقد ان البلد , أو الشعب بهذا الرخص , فهذا دليلٌ على رخصه , فكل أناءٍ بما فيه ينضح

شريحة المعاقين.. قلوب منكسرة تبحث عن الأمل

زهراء جبار الكناني
تحقيق فائز بمسابقة بشرى حياة للتحقيق الصحفي ٢٠١٥

كانت زوجتي مذعورة لأن الجنين توقف عن الحركة، تذرعت بالصبر وتظاهرت بالشجاعة حتى الموعد الذي تقول به الطبيبة هل مازال الطفل حياً في جوف الرحم ام لا؟ في ذلك المساء لصقت أذني في باب الغرفة، كنت استمع لضجيج مكبرة الصوت وهي تنتقل من مكان لآخر وكانت جوارحي هائمة بين الأصوات، بقيت واثباً عند باب صالة العمليات كنت اسمعهم يلغطون بأصوات مبهمة لم استطع أن أفسر مغزاها، جاءت إحدى الممرضات لتبلغني إن الوقوف هنا ممنوع، تراجعت مخذولاً ثم عدت لأقف عند الباب، حتى جاء أخيراً نبض القلب وعدت واعياً من جديد لأن نبض طفلي الذي مابرح خلف جدران الرحم قد أعاد النبض لقلبي، هرعت مسرعاً نحو الطبيبة لأسألها هل الجنين بحالة جيدة؟ فقالت: «انظر له انه سليم البنية صحيح الجسم».

أطرقت برأسي وتوشح وجهي بالحزن وأخبرتها إن ولدي البكر ولد معاق، أدركت مغزى سؤالي إن كان طفلي الثاني مثل أخيه، فأجابتني بعدم قدرتها على تشخيص حالته الآن فما زال صغيراً، وربتت على كتفي لتهدئ من قلقي وبأنه سيكون بخير، ثم مضت في بهو المستشفى الذي غادرته بوجه كظيم خوفا من أن يلاقي طفلي الثاني مصير أخيه.

إنها بداية حكاية أبو غيث الذي تحدث لنا وهو يناهز الـ٥٨ من عمره استرسل بحديثه قائلا: «كبر ولداي غيث وليث وأصبحوا رجالاً وهما معاقان بشلل الأطفال فحال عوقهم من تحقيق ابسط أحلامهم وهو الاقتران بزوجة تشاطرهما الحياة باختيارهما ليس بما يفرضوه عليهما وضعهما لأنهما معاقان، كانا يلوذان بالصمت دون أن يكون لهما الحق بالإدلاء برأيهما» .

وأضاف: «كم تمنيت أن أهب لهما سعادة تنسيهما وجعهما حينما أرى احدهما جالساً لوحده يخفي رأسه بين ركبتيه باكياً على حاله متمنياً الموت، على ان لا ينظر احد له بازدراء او نظرة عطف وشفقة » .

حلم يلامس السحاب

إن الزواج من أقدس الروابط الاجتماعية التي أقرتها الشرائع الدينية ودعت لها لأنها تنظم العلاقات بين الجنسين لبناء أسرة صالحة ينشأ منها جيل واع، إلا أننا نجد شريحة المعاقين ما زالوا يعتصرون الألم الخفي بسبب إعاقتهم سواء كانت هذه الإعاقة ولادية او حادثة ، وتزداد معاناتهم أكثر حينما يعزمون الاقتران بزوجة لتأسيس أسرة فيصفعهم الرفض في الأغلب بسبب اعاقتهم سواء كان المعاق رجلاً ام امرأة ، فيتحول مشروع الزواج الى حلم يلامس السحاب لصعوبة حالهم وظروفهم التي حكم القدر عليهم بها .

أحلام في المنفى

حدثتنا «مها» وهو اسم مستعار ورافق حديثها ذرات من الدمع: «تعرضت لحادث سيارة في طفولتي أفقدني ذراعي، كانت طفولتي قاسية فلم أكن استطع أن أغير ثياب دميتي أو ألعب بارتياح، أنهيت دراستي بأعجوبة، لن أتحدث عن المعاناة التي واجهتها في رحلة تعليمي ونظرات الشفقة التي لازمتني منذ المرحلة الابتدائية حتى التخرج » .

انسكبت الدموع من عينيها الحانيتين حزناً وأردفت قائلة: «لم يتقدم أي شاب أو حتى مسن لخطبتي بسبب عوقي أو التشوه كما يسميه البعض، توقفت حياتي وانتقلت كل أحلامي إلى المنفى، وها أنا أناهز الأربعين دون أن أتزوج وتكون لي أسرة، وما يوجع قلبي أمنيتي فمنذ صغري وأنا أتمنى أن أصبح أماً ويبدو إني سأصطحب أمنيتي هذه إلى القبر».

كان القرار الذي لابد من اختياره أصعب شيء واجهته في حياتي، انطلقت هذه الجملة مع تنهدات من لسان الشاب محمد غازي ٣٣ سنة ثم تابع حديثه قائلاً: «كنت مخيراً بين نارين احداهما اشد لهيباً من الأخرى فلم ينتهي عذابي حينما تعرضت لحادث حرق قدماي أثناء مزاولتي لعملي فأنا صاحب ورشة تصليح

كان عليّ ان اختار أما بترهما أو الموت البطيء ولأني مصاب بالسكري كان علاجهما صعباً فأصيبتا بالكنكري».

وبحزن عميق بدى على محياه قائلاً: «وقع اختياري على الأول وهو البتر، بعدها أصبحت حبيس الكرسي المتحرك وبرغم توفير عمل لنفسي يناسب شكلي الجديد وسكني الخاص إلا إني ألاقي رفضاً قاطعاً من أي امرأة أتقدم لخطبتها ليومي هذا .

رؤية شرعية

وعن هذا الموضوع حدثنا الشيخ نزار التميمي قائلاً : «تحتل قضية زواج المعاقين حيزاً مهماً في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقهم في الحياة الكريمة التي كفلتها لهم معظم التشريعات والقوانين المعمول بها في البلدان المختلفة، والحق في تكوين أسرة وإنجاب الأطفال هي من جملة هذه الحقوق، وهي من القضايا المهمة التي فرضت نفسها في أجندة عمل المهتمين بهذه الفئة من أفراد المجتمع في الآونة الأخيرة مع تطور الوعي بأهمية تحسين نوعية الحياة لهذه الفئة من أفراد المجتمع».

وأشار التميمي إلى «ان الإعاقات أنواع ودرجات مختلفة، فهناك الإعاقة الجسدية أو الحركية، وهناك الإعاقة السمعية أو البصرية أو العقلية وأيضاً الإعاقة الكلامية، ويضاف إلى ذلك إعاقات أخرى مثل اضطراب التوحد والإعاقات المتعددة، ولأكون صريحا فإن الموقف الشرعي في الوقت الذي يراعي فيه الجوانب الإنسانية لذوي الإعاقات إلا انه يركز على بناء مجتمع متكافئ، وهنا تبرز قضايا كثيرة أهمها مفهوم الكفاءة في القدرات البدنية أو الحسية أو العقلية، وهناك تجارب ناجحة في هذا المجال تقابلها تجارب أخرى لم تنل حظها في النجاح وعدم النجاح، وهذا سببه عدم الاختيار الصحيح أو يكون على حساب الآخر الذي يكون هو الضحية كالأولاد مثلاً أو احد الشريكين إذا كان احدهما معاقاً والآخر لا».

وتابع: «لأهمية هذا الموضوع يرجى عزل الجوانب العاطفية عن هذه المشاريع المصيرية كالزواج عزلاً كاملاً حتى لا تتراكم الأخطاء والمشاكل، وعلينا ان نعمل بموضوعية ومسؤولية تجاه مشاريع الزواج نلاحظ فيها كل الآثار والنتائج قدر الإمكان».

رؤية اجتماعية

فيما أوضحت الباحثة الاجتماعية حنين الحسناوي: «إن موضوع زواج المعاقين ولكلا الجنسين لا يمكن أن نجزم بصورة نهائية بأنه ذات تأثير ايجابي أو سلبي لأن هذا الموضوع تترتب عليه آثار جمة».

وأضافت: «هناك العديد من الإعاقات منها ولادية ومنها تعرض لحادث إلا إن أكثر الإعاقات قسوة فقدان نعمة العقل أو فقدان التوازن النفسي، كما إن زواج المعاقين يكون مردوده ايجابياً لأننا سنحافظ عليهم من الضياع والأزمات النفسية وبذلك سيشعرون باثبات الذات والامان لان هناك عائلة وزوجة تحتويهم وتعترف بهم ولكن هذا التأثير الايجابي قد يتحول إلى سلبي في حال إذا لم يقم المجتمع بتوفير مورد اقتصادي مستمر له ولعائلته وإن لم يتوفر له فنكون قد جنينا عليهم لأن نهاية المطاف الزوجة ستطلب الانفصال وقد يكون هناك أطفال سيضيعون ويسببون مشاكل لأنفسهم والمجتمع وإدخال المعاق بأزمات نفسية أعمق مما كان عليه قبل الزواج».

آراء الشباب

فيما قال حسن علاء زيني طالب جامعي : «زواج المعاقين شيء مهم كعدالة ومساواة بين أقرانهم، ولأننا نمر بتقدم علمي فنلاحظ هناك الكثير من الوسائل التي تم توفيرها للمعاقين لتسهيل مهام حياتهم من كلا الجنسين».

وأضاف: «من الممكن ان اقترن بفتاة معاقة إذا توفرت بها شروط الذكاء والثقافة والأخلاق المناسبة، وأيضاً تعتمد على درجة الإعاقة لا يجب أن تكون درجة الإعاقة متقدمة كون الإنسان لديه احتياجات».

بينما الشاب مرتضى خضير الكرعاوي/ طالب جامعي شاركنا برأيه قائلاً: «أن شريحة المعاقين من أكثر الشرائح الاجتماعية المظلومة، كون اغلبهم لا يتمكنون من ممارسة حقهم الطبيعي في الارتباط بأنثى وتأسيس بيتاً زوجياً ويكونون أسرة».

وأضاف: «أنا عن نفسي أرى إن الزواج قرار مصيري تترتب عليه أمور كثيرة أهمها الأطفال والاقتران بفتاة معاقة تعد خطوة جريئة وتضحية كبيرة وكذلك للفتاة أيضاً

دائرة الاحتياجات الخاصة

وشاركتنا مسؤول دائرة الاحتياجات الخاصة ثورة مهدي الأموي قائلة: «لقد تم إنشاء قسم تابع إلى دائرتنا للمعاقين يعود هذا القسم إلى هيئة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهو يقوم بمنح المعاقين رواتباً شهرية وكذلك يقوم بمنح المعيل للمعوق راتباً شهرياً لإعالته للمعاق، والموظفين الذين لديهم معاق أيضاً يمنحون إجازة براتب لمدة سنة قابلة للتجديد».

وأضافت: «هنالك لجان خاصة نوفرها وذلك لزيارات المعاق لغرض التأكد من إن من يعيل يقوم بالمهمة فعلاً، أما دوائر الاحتياجات الخاصة فهي تقوم بالعناية بالمعاقين الذين هم في دوائرها ويتلقون كافة الدعم من الدائرة التي هي إحدى أقسام مديرية العمل والشؤون الاجتماعية والوحدات الفرعية منها معهد الرجاء التعليمي ودار الحنان لشديدي العوق وهذه دار إيوائية وهي الوحيدة بكل مدن العراق».

واصلت الأموي: «وغالباً يشعر المعاق انه عالة على أسرته والمجتمع بشكل عام لذلك تكون نفسيته سيئة وحاد الطباع ومنطوي وأحياناً كثيرة يكون عدوانياً، لذلك على ذويه أن يعاملوه معاملة محايدة وليست خاصة لأن المعاملة الخاصة تشعره بالعجز وان الآخرين يعطفون عليه، وفي نفس الوقت مساعدته من وقت لآخر أو التدخل بالوقت المناسب وإدخاله في المجتمع، لذلك يجب أن يكون هنالك تواصل بينه وبين المجتمع وتأهيله لوضعه الجديد وعدم إشعاره بعجزه».

وناشدت قائلة: «على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني مساندتهم بإيجاد فرص عمل حسب إعاقته وزجه بالمجتمع لإكمال دراسته وإعطائه الثقة بالنفس، ومساعدته في إيجاد الزوجة المناسبة وهذا أيضاً يحتاج إلى من يشرح وضعه للفتاة لتعرف طبيعة إعاقته وتقبلها كما هي والتعامل معه على أساس انه إنسان شاءت الظروف أن يكون هكذا لكي يكون له أسرة ويكمل مسيرته في الحياة».

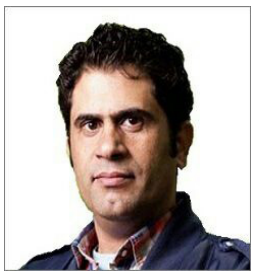

To Be Black in Iraq
أو
مارتن لوثر كنغ في البصرة

سعد سلوم

نشرت لي صحيفة عراقية تصدر في بغداد مقالاً عن ذكرى الاحتلال الاميركي للعراق، وكتبت في فقرة عنونتها بـ(خامنئي في الشارع و أوباما داخل الغرفة) عن صراع صورتين وثقافتين في البصرة، الأولى أعلنت انتصار إيران على الشيطان الأكبر في العراق، والثانية كانت تشير لصحوة هوية غير متوقع في مناطق الأقلية السوداء في البصرة.

ليأتي الرد في يوم جمعة دامي عندما حسم الصراع بين الصورتين برصاص أخترق جسد صديقنا (جلال ذياب) أحد أبرز رموز الحركة المدنية للدفاع عن حقوق السود في العراق .

من هو جلال ذياب ؟ و لماذا تم استهدافه؟ هل هناك اشباه له يبلغ عددهم العشرات وربما المئات، لا يجذب عملهم انتباه الناس الا اذا خطفهم ملاك الموت .

ألح علي الأصدقاء ان اكتب عن الراحل لكي تتضح صورة عملنا المشترك وحلمنا الصغير في الحفاظ على تعددية المجتمع وتنوعه الثقافي ، وبقيت حائراً لمدة يومين وأنا أستجدي بيانات إدانة لمقتله وسط عاصفة استقطاب طائفية تطيح بالبلاد، من سينتبه الى اغتيال ناشط مدني مغمور وسط الجنون الطائفي لقادتنا السياسيين، وصراخهم القبيح حول تمثيل الوطن والمواطن وتخوين الآخر وشيطنته .

سأبدأ القصة من البصرة حيث كنت احاضر قبل أشهر في ورشة حول حقوق الأقليات ، كان هناك ممثلون عن الأمم المتحدة ، المجتمع المدني ، الحكومة المحلية ، ممثلو الجماعات المختلفة في البصرة من ارمن وكلدان وشيخية وسنة و شيعة وبهائيين ومندائيين وصوفيين ، وكنت قد دعوت «جلال ذياب» ليتحدث عن حقوق السود ومطالبهم .

اصطدم «جلال» بجدار صلب من الإنكار وهو يعري ثقافة التمييز السائدة ، إذ لم يكن من السهل على من كان حاضراً أن يتقبل فكرة اضطهاد السود ويعدها جزء من ميراثنا الثقافي ، فقد كان الإنكار يختبأ تحت ستار المساواة التي جاء بها دين الأغلبية ، الذي يدفن أية محاولة للحديث عن ازدواجية المعايير والنفاق الاجتماعي والعقائدي السائد .

أذكر أن إحدى طالباتي أنكرت علي قبل عامين الحديث عن التمييز ضد السود قالت أن الإسلام حررنا من كل هذا ؟ .

وضعتها تحت الاختبار بسؤال استفزازي : إذا تقدم شخص أسود لخطبتك هل تقبلين به؟

صمتها يشرح التمييز الاجتماعي الذي تحول إلى مرض عضال يفتك بمجتمع «التقية» وازدواجية الشخصية، و يفضح «الدونية» التي حجرنا بها الإنسان الاسود في سلم تراتبي يقع فيه في مرتبة أدنى .

تقبلت الطالبة الفكرة أخيراً إذا توفر شرط الحب ، لكن اعتراضها هذه المرة يلخصه سؤال آخر: كيف ستتقبل عائلتي الأمر؟

وإذا تقبلت العائلة كيف ستتقبل العشيرة؟

صديقي «عمار» الذي كان يرافق «جلال» في السيارة يوم مقتله ، تقدم الى انتخابات مجالس المحافظات كممثل عن السود ، يشرح لي بألم كيف أن الإنكار موجود حتى داخل مجتمعه ، فهناك أستاذ جامعي أنكر عليه مطالبته

بحقوق السود وعدها بدعة ، وضعه عمار تحت الاختبار، توجه إلى أحد الطلاب وسأله : أين أجد الأستاذ فلان، فقال له تقصد الدكتور «العبد». أن حصول أستاذنا الجامعي على لقب الدكتوراه لم يخلصه من وصمة العبد.

صديقتي «مروة» القادمة من البصرة الى اربيل، أنزلها رجل أمن من السيارة في السيطرة الأمنية الحدودية ، ومن بين جميع الركاب سأل عن جواز سفرها ، استنكرت طلبه ، فهي تحمل هوية الأحوال المدنية ، رد عليها بجدية : أريد أن أرى فيزا الدخول الى العراق ، فقد كان يظنها أفريقية؟ .

سألها صديقنا الكردي «بيشكوت» إذا كان التمييز ضد السود يحدث في الجزء العربي من العراق فقط ، أجابته بحادثة : خرجت إلى مطعم في المساء، وطلبت العشاء ، سرعان ما أستجاب النادل في المطعم بالقول : مايكل جاكسون يريد نفر كباب؟!.

لا يحتاج القتل إلى رصاصة مثلما يفعل المجرمون مطلقو السراح في العراق ، بل كلمة تمييزية واحدة تكفي لقتل إنسان ، كلمة أقوى من جميع الرصاص والعبوات الناسفة والمفخخات ، كم مارسنا من القتل دون أن نعي أننا نطلق الرصاص مثل القتلة؟ .

مئات من القصص الشبيهة كانت تقصها علينا شهرزاد كل ليلة ، وهي دواء لكل داء إنكار لاضطهاد ذوي البشرة السوداء في العراق ، هناك أيها الأصدقاء ذاكرة جريحة أخفيناها تحت قناع عجيني من الاكاذيب و الاساطير عن تفوقنا السوبرماني في الأخلاق .

كان دور «جلال ذياب» محوريا هنا مثل شهرزاد تعري شهريار من رجولته ، فقد كان بليغا والبلاغة «أن تسمي الاشياء بمسمياتها»، وبهذا أرتقى الى أن يكون أبرز ممثل لذوي البشرة السوداء في العراق ، وهو بقيادته «جمعية انصار الحرية الانسانية» أستحق ان يحظى بتكريم بعثة الامم المتحدة «اليونامي» بوصفه من أبرز المدافعين عن حقوق الانسان في العراق ، كما أن لتأسيسه «حركة العراقيين الحرة» في العام ٢٠٠٧ أسهم في ولادة أول حركة تطالب بحقوق السود في الشرق الاوسط ، وتدعو إلى رفع الحيف عنهم ، وتبلورت في الاعوام التالية كحركة سياسية معبرة عن تطلعات السود ، وتدافع عن قضاياهم ، وتسعى لإعادة إحياء هويتهم ، إلى أن فاز «أوباما» بمعركة الرئاسة الاميركية ، فأعطى ذلك قوة دفع جديدة لعمل «جلال» وزملاءه.

سألته ذات مرة : أنت تتصدى للعنصرية ولكنك أسست حركة سياسية تتوجه للسود فحسب ، رد بهدوء أن السود لا يمثلون عرقاً واحداً بل هم متعددي الاعراق . لا ينحدر السود في العراق من سلالة واحدة، منهم من هو نوبي (من بلاد النوبة) ، وزنجباري - نسبة إلى زنجبار (جزيرة في البحر العربي مقابل اليمن)- ومنها اشتق اسم (زنجي) ، الذي عرف به السود خلال ثورتهم المعروفة بثورة الزنج ، وهناك من هو من غانا ، وبعضهم من بلاد الحبشة (اثيوبيا حاليا) .

نادت «حركة العراقيين الحرة» بالحرية والمساواة ، وبذلك صاغت خطابا توجه للحرية الإنسانية التي تهم جميع البشر، متجاوزة أي تحديد ديني أو طائفي ، وتصدت للتمييز ضد السود ، محاولة بلورة حركة مدنية تطالب بحقوق السود .

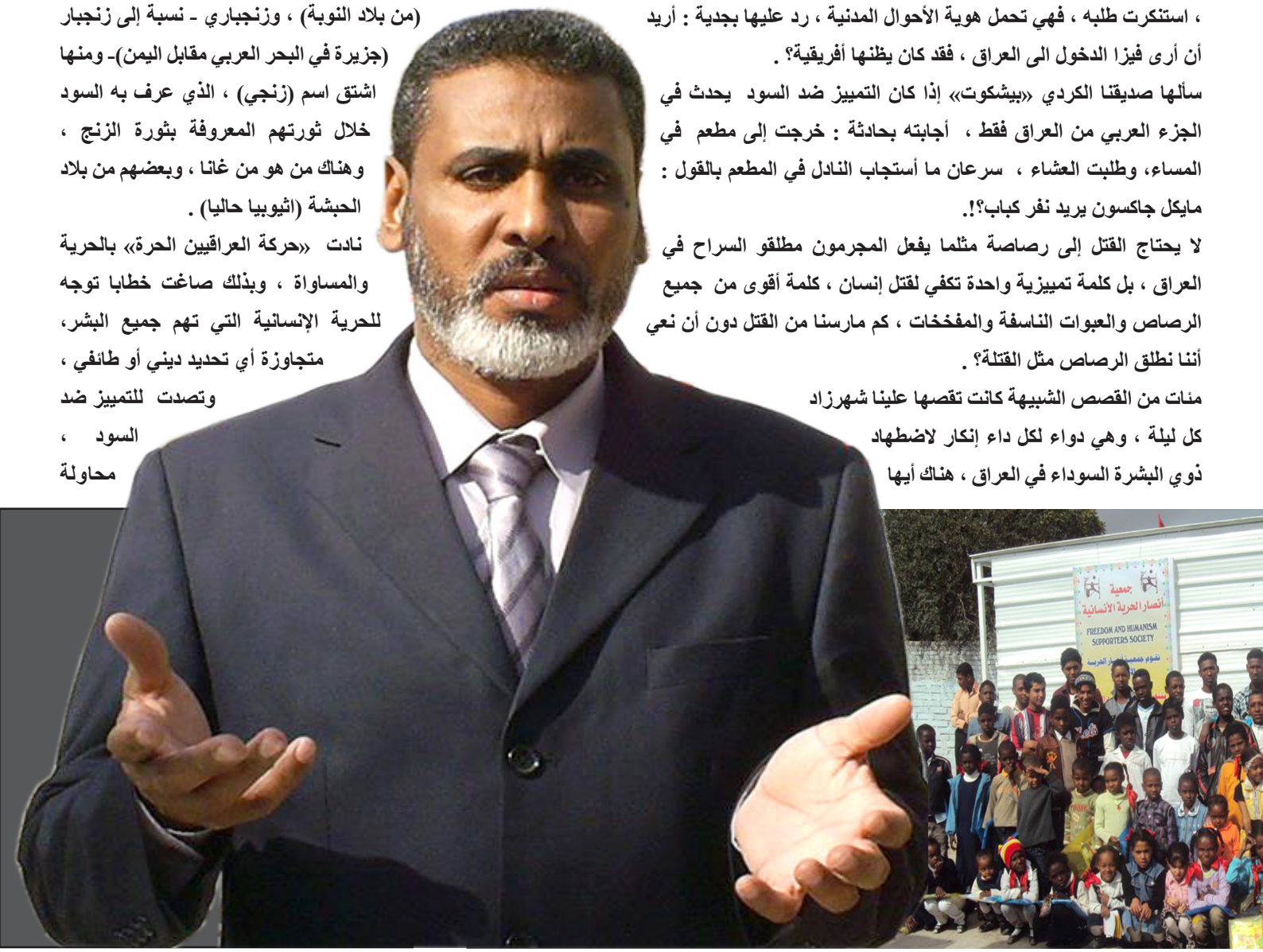

ولست أنكر أن لحركة الحقوق المدنية الشهيرة تأثير كبير على تفكيره ، وكان لـ«مارتن لوثر كنغ» الذي علق جلال صورته على حائط مكتبه مكان خاص في قلبه ، ويمكن تمييز ذلك في تبني «جلال» خطه المدني اللاعنفي ، على نحو يماثل تأثر مارتن لوثر كنغ بحركة المهاتما غاندي و إيمانه بالاحتجاج اللا عنفي .

لم يمتلك «جلال» فصاحة «مارتن لوثر كنغ»، ولا ذكاء «اوباما» الخطابي ، ولم يكن مفكراً خطيراً ، أو صاحب دين جديد ، أو مبدع ضلالة، لكنه كان مؤمنا حقيقيا بدور المجتمع المدني ، وكان سعيه فريداً من نوعه إلى بناء حركة للحقوق المدنية تكون حركة اجتماعية سلمية هدفها تجريم التمييز العنصري ضد السود ورفع مستوى تمثيلهم السياسي .

لا أبالغ في القول أن له دوراً مماثلا لدور «مالكوم إكس» في العراق ، فقد بلغت به الشجاعة حد وضعنا أمام تاريخنا الفظيع في انتهاك حقوق السود ، وكان يواجه الإنكار بالقصص التي تمزق أقسى القلوب .

هل يستطيع الإنكار أن يمحو تاريخ حضارتنا العربية الإسلامية القائم على الحروب والغزوات التي أستهدفت القارة السوداء لآسر الآلاف الافارقة الذين جلبوا بالاغلال والقيود إلى مناطق الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ، والبقية الذين اشتراهم زعماء القبائل والأغنياء من تجار الرقيق العرب كما يشترون الابل والنعاج .

تاريخنا مثل فلم سينمائي طويل عن عبودية السود في بيوت الأمراء والحكام ، وعملهم في ظل ظروف لا إنسانية في استصلاح الأراضي وكسحهم السباخ في أرض السواد ، اتأمل مشهد الجنود المحاربين الذين يغزون العالم لتوسيع رقعة إمبراطوراتهم وهم يتركون وراءهم أراض واسعة يفلحها السود المخطوفين من افريقيا في ظروف عمل لا تليق بالبشر، وهم يتناولون عجيناً مصنوعاً من نوى التمر يسمى « هيس » يستخدم كعلف للحيوانات .

ومن ذلك الوقت وهم في أدنى سلم اجتماعي ذائبين بين العشائر التي أعطتهم اسماءها والقابها دون ما يرتبه اللقب من امتياز أن تكون إنسانا ، فهم ليسوا من صلب عشائر آدم وابراهيم ونوح ، إنهم ليسوا عبيد الله بل عبيد خلق الله بالفطرة ، والعبودية قدر لا مرد له ، وهي قدر إلهي حسب الميثولوجيا التوراتية ، التي تحيل اللون الاسود إلى غضب إلهي .

هل نملك الجرأة على القول أنهم ما يزالون يعيشون في بعض محافظات الجنوب في بيوتات حقيرة ، وأنهم مرغمون على العمل في ظروف وأعمال تحط من كرامة البشر، بل ما يزال بعض الشيوخ والأغنياء يستخدمونهم في البيوت كعبيد ، هنيئا لدولتنا المدنية المؤمنة ، وشكراً لك أيتها القوى العظمى على وهم الانتقال إلى الديمقراطية .

كان « جلال » يفتح لي باب ذاكرة آباءه وأجداده ، فأسمع عن قصص الشيوخ الذين يتسلون بالتهديف على السود ، يدعو الشيخ ضيوفه إلى تسلية لطيفة قائلا : سوف أريكم طيحة الاسمر، وهكذا يصوب بندقيته نحو الارنب البشري الذي يركض مسابقا الرصاصة التي تستقر في ظهره .

أما قصص بعض الشيوخ الذين يضاجعون زوجاتهم أمام عبيد يستخدمون مراوح لتخفيف وطاءه الحر عن الشيخ وحرمه ، فهي لا تترك أي احتمال في أنه كان ينظر إلى الأسود بوصفه أدنى من البشر ، لذا لا خجل منه ولا استحياء .

كان «جلال» يضحك وهو يحدثني عن قانون ١٥ ، وهذا القانون المضاد للجاذبية يتلخص بوجوب جلوس الاسود على بعد ١٥ رجلا عن كبير القوم ، اي على بعد ١٥ سنة ضوئية عن الاعتراف به كبشر .

لم تذكر نسختنا الانتقائية من التاريخ دور بيت السعدون ، وآل النقيب ، وبيت الشيخ خزعل الكعبي في استرقاق السود و استعبادهم ، فقد كانت العشائر دوماً هي دولتنا حين تسقط الدولة ، وهويتنا الأولية حين تتلاشى الهوية الوطنية .

وحين يفقد النص المقدس تأثيره نهرب الى الشعر، فالشعر قرآن العرب الدائم ، وفيه نحتفي بعظيمنا المتنبي الذي قال:

لا تشتري العبد الا والعصا معه

ان العبيد لانجاس مناكيد

من علم الأسود الزنجي مكرمة

اقومه البيض أم آباؤه الصيدُ

هي ليست قصيدة من الشعر العظيم فحسب ، بل هي احتفاء بطريقة تفكير لا يمكن لنا الخلاص منها باحتلال أو تحرير أو حرب أهلية جديدة .

وبعيداً عن قصائد النرجسية العربية العصماء ، وأفلام الذاكرة السينمائية كان لـ«جلال» حلم بسيط عظيم ، أن يبني «متحفا» للثقافة السوداء في العراق ، ومن وراء حلمه إيمان بأن للسود فضل تم أنكاره في تحديد هوية البصرة الثقافية في الموسيقى و الغناء و الرقص ، بل ومن خلال مكانة البصرة المركزية في تشكيل خريطة الهوية الثقافية للخليج بأسره .

وكان سعيه دائباً لإعادة تصنيع الآلات الموسيقية التي اختفت معها القصص والذكريات ، فضلاً عن تجميع الآلات المرافقة للطقوس الإفريقية مثل : امصوندو الطنبورة ، وكيكانكا ، ووباتو ، والصرناي وغيرها .

وحين كنت أعمل على فلمي الوثائقي الذي لم ير النور بعد «To Be Black in Iraq» قادني «جلال» مثل ضوء في غابة الطقوس المبهرة للسود في البصرة، حاولت تسجيل الطقوس التي يؤديها السود في «المكايد» وهي عبارة عن طقوس شفاهية ترافقها معزوفات وراقصين من كلا الجنسين بقيت تنتقل من جيل الى اخر من ذاكرتهم القديمة ، وساعدتهم عاطفياً في تحمل عناء هذه الرحلة الطويلة التي فرضت عليهن عبر الزمن في سجن لا تبدو له نهاية .

كانت موسيقاهم الاحتفالية صرخة قادمة من أعماق ثقافة مختنقة، تتحرك في مجال يتبنى تحديدا حصريا لحرية الدين والمعتقد يسجنه في بعض الآراء السائدة ، وامام هذا التحديد الذي يجعل هويتهم خارج البنية الثقافية للبلاد ، اندفع «جلال» الى التفكير بها على مستوى آخر و شحنها كجزء من الذاكرة بدوافع حديثة بحيث تصبح تعبيراً مستقلا عن ثقافة فريدة ، وفرصة لنشرها كثقافة عراقية إفريقية تحمل سمات الثقافات الإفريقية في جميع بلدان العالم التي أنتشر فيها السود وواجهوا مصيراً واحد .

كان التحدي بالنسبة له مختلفا قليلا ، كيف يمكن إعادة إنتاج هذه الثقافة وتقديمها شعبيا للأجيال الجديدة،كيف يمكن لها أن تعيد احياء الغنائية المفقودة في بلد حزين ومغبر تخيم عليه شعائر الحزن منذ عقود، كيف يمكن لنا أن نحيل جراحنا إلى أغنية ورقصة ، بدلاً من أن نحيلها إلى تطبير وضرب زناجيل .

كيمياء سوداء ساحرة لتحويل لعنة الظلم والعنف في العراق إلى « هيب هوب» عراقي ، ومثلما أنبثق الهيب هوب في الولايات المتحدة كرد فعل على مظاهر العنصرية الاميركية ، كان المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ مناخا ملائماً لانتشار أساليب تعبير رابية (من الراب) والذي يعد العنصر الأساس في ثقافة الهيب هوب ، إذ يمثل منطقة وسطى بين الكلام والنثر والشعر والغناء و يمكن أن يكون بإيقاع أو بدونه وهو ما يتيح إمكانيات هائلة للتعبير عن الاضطهاد والتمييز ومواجهة التحديات التي يواجهها العراقيون بالسخرية في كل ساعة.

هل تبخر حلمه مع موته؟ لم يكن حلماً معزولاً بقدر كونه حلم لكل منا في أن نحيل قبح هذا العالم إلى جمال وصراخه الى غناء وضجيجه إلى موسيقى .

أتذكر سخريته التي تحيل الطاقة السلبية إلى ضحك مطلق ، كانت السخرية بالنسبة له طريقة حياة ، وأعلم أن ذاكرة الاضطهاد الطويلة علمت السود كيف يتصدون للاضطهاد بالسخرية ، حتى إنه كان يسخر من فكرة اغتياله ، قال لي :

ـ لو فزت كمرشح في البرلمان سوف لن يستطيع أي شخص اغتيالي

ـ لماذا؟

ـسوف يحتار المجرم حين يصوب بندقيته لأنه لن يستطيع التمييز بيني وبين حرسي ، فنحن السود في ليل العراق نضيع .

كنت أشكو له من الذهنية الطائفية التي تسيطر على أحكام الناس بحيث يعتقد الناس أنني مسيحي أو يهودي أو مندائي أو شبكي لمجرد أنني أدافع عن حقوق المسيحيين أو اليهود أو المندائيين أو الشبك، وكأن يقول ، لن يتهمك أحد بأنك أسود والحمد لله ، فاللون لا يمكن افتراضه ، لذا ستكون بمأمن من الاتهام إلا إذا صبغت وجهك بفحمة .

لكي لا يضيع صوت «جلال» وتضحيته نحن مطالبون بأن لا ننسى رسالته ومشروعه ، وأن نعمل على تحقيقها .

لذا أحفر الكلمات التالية كتذكير للقوى المدنية و الحكومة و البرلمان بواجبهم تجاه السود في العراق ، ولكي لا تضيع تضحية «جلال» ادارج الرياح، وسأكون واضحاً للغاية : إن مشاركة السود في الحياة العامة شبه معدومة ، ولا يسمح لهم بالتعبير عن معاناتهم بخطاب مداهن عن المساواة ، مع استمرار النظرة الدونية لهم ، هل يستطيع أحد أن ينكر إنهم بسبب ذلك تم رميهم خارج العملية السياسية ، بمسوغ إنهم جزء من المجتمع ويحظون بما يحظى به غيرهم ، ولو كان ذلك صحيحاً ، لكان منهم الوزراء ، أو النواب ، أو المديرون العامون على الأقل .

إن مطالبة السود بالكوتا أسوة ببقية الأقليات مطلب عادل لمعالجة الخلل في التمثيل ، ومن دون ذلك سيكون الصوت الوحيد المعبر عن مطالبهم ناشطاً مدنياً تتبعه سيارة قتلة وترديه قتيلاً دون أن يحفل به أحد وسوف ننساه جميعاً يوم غد حين نحتفي بشهيد جديد .

سوف أتجاوز موقف الحكومة المشغولة بأزماتها وصراعاتها وحروبها الداخلية وأكتب هذه الكلمات وأنا أحمل في داخلي غضباً من موقف الأمم المتحدة و السفارة الأميركية من مقتله ، فهو شبيه بموقف من يدخل عزاءً ويقرأ سورة الفاتحة على روح الميت ، إذ لم يتضمن بيان الأمم المتحدة أو بيان السفارة الأميركية أي كلمة تحث الحكومة على التحقيق في ملابسات اغتياله أو وجوب دفع الجناة إلى العدالة ، هل بلغ اليأس من قدرة الحكومة أو استجابتها إلى درجة عدم التأكيد على مسؤوليتها أو حتى ذكر واجبها؟ ، أم أن موقفهما (السفارة والأمم المتحدة) من قضايا حقوق الإنسان لا يتجاوز الشجب والادانة التي تمارسها بائعة الخضار في السوق ، هذا سؤال يبقى بلا إجابة ، في الوقت الذي نبقى فيه «نحن» بلا حماية ولا نصير حقيقي في مواجهة قتلة لا يتورعون عن فعل أي منكر خارج عن أي شريعة أو قانون ، فليس لنا إلا أن نتكاتف معاً على ظهر هذه السفينة المشرفة على الغرق

أملنا الأخير أن يكون موقف الاتحاد الأوربي أكثر جدية ، وأن بياناً يصدر من الليدي «كاثرين أشتون» منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يكون أكثر وضوحاً وصرامة في تحقيق العدالة .

كانت صورة «أوباما» التي علقها جلال ذياب في مدرسة انشأها لتعليم فقراء السود في البصرة احتفالا بالأمل ، فهل يستحق أن يطلق عليه الرصاص من أجل صورة ، لم يفهم القتلة أن هذه لم تكن صورة رئيس الولايات المتحدة أو الشيطان الاكبر، بل كانت «ايقونة» تحفز فيه الايمان بأن التغيير يحتاج الى تضحية وإلى عمل دؤوب ، ففي ستينيات القرن الماضي كان السود محرومين من حق الانتخابات في بعض ولايات الجنوب الاميركي ، وفي العام ٢٠٠٩ فاز مواطن أسود برئاسة أكبر إمبراطورية بنيت بجهود العبيد على مر التاريخ .

كانت رسالة من «جلال» إلى اقرانه وزملائه أن التغيير ممكن ، وهي رسالة لنا جميعا بأن الصمت منذ الأن أصبح نوعاً من الخيانة ، أكرر مرة أخرى هذه العبارة : نحن بحاجة إلى أن نتكاتف جميعا قبل أن تغرق السفينة في وحل حرب التقسيم القائمة .

الرصاصة التي اخترقت جسد «جلال ذياب» اغتالت حلمنا المشترك ، كانت رصاصة تستهدفنا جميعاً ، فمن هو التالي في قائمة القتلة : أنا أم قارئ هذا المقال؟

نجح التدريب...

حميد حران السعيدي

في تسعينيات القرن الماضي زارني أحدهم وبث شكواه من المرحوم (س) وهو أحد شيوخ التسعينات كما اصطلح عليهم بالعرف الاجتماعي , فقد هدده و اوعده بسبب تجاوز أحد أبناء عشيرته على أحد أفراد عشيرة ذلك الشيخ الحديث التكوين منذراً أياه بضرورة إرضاءه وإلا فسيحدث له مالا تُحمد عقباه , وباعتباري أحد معارفه من ذوي الخلفيات العشائرية عرض علي الموضوع طالباً المساعدة في إيجاد مخرج من أزمة لا ناقة له بها ولا جمل , فقد هدده الشيخ (بالكومه) كما قال , وبعد أن صححت له المفرده فهي (كوامه) وليس كما لفضها , وحمدت الله في سري أن هذه المفردات ما زالت بعيده عن أمثال هذا الرجل ولم يُقحَم بها إلا بسبب سعة رزقه وتعدد مصالحه التجارية , وهي محركات الشيخ التي جعلته يختاره بحيلة أبن آوى ليبتزه ودارت الأيام) , وإذا بصاحبي هو الذي يمارس (الكوامه) ويرتدي الزي الرسمي للمشايخ بدلاً من ملابس (الأفندية) ويردد عبارة (إحنه الشيوخ) مستعيناً بسعة الرزق لتقوية شوكته وهو الأن يتنقل بين هذا المحفل العشائري وذاك بسيارته الحديثة مساهماً (بحل المشاكل) بعيداً عن القانون وإلى هنا فالقضية لا بأس بها ففي ظل اللا دولة قد لايكون هناك بديل فاعل في حلحلة المشاكل اليومية التي تواجه الناس , وقد يكون وجوده في (دائرة الضوء ومركز الفعل) نافعاً باعتباره رجل عاش الحياة الحضرية وابتعد - ولو جغرافياً على الأقل - عن طقوس البداوه وتحجرها , ولربما أسهم بوجاهته المستحدثة بنقل بعض المفاهيم التي تضع حداً للتزييف , لكن ماحدث قبل أيام وضع حداً لتفاؤلي وحسن نواياي المبنية على ماضي العلاقة بيننا , فقد نقل لي أحد الثقاة أن صاحبي الشيخ قد أرتفع لديه أس الغيره العشائرية ذات محفل فوقف صارخاً بوجوه القوم (إحنه آل ... والمايعرفنه يسأل على أفعالنا !!!!) , ولو قُيضَ لأحدهم أن يسأل عن الرجل وعن الآل وسألني لذكرت له كيف أن الرجل لم يك يُجيد كلمة (كوامه) هذه المفردة السقيمة التي تتسع دائرة استخدامها أكثر من (سبحان الله) , أما الآل ... التي يتشدق بها الأن فليس لها في قاموس يومياته التسعيني الحافل - بمفردات السوق والمال - أي وجود غير ما مثبت في حقل اللقب بهوية الأحوال المدنية

« العقل و الحرج الإنساني »

ياسمين عبد

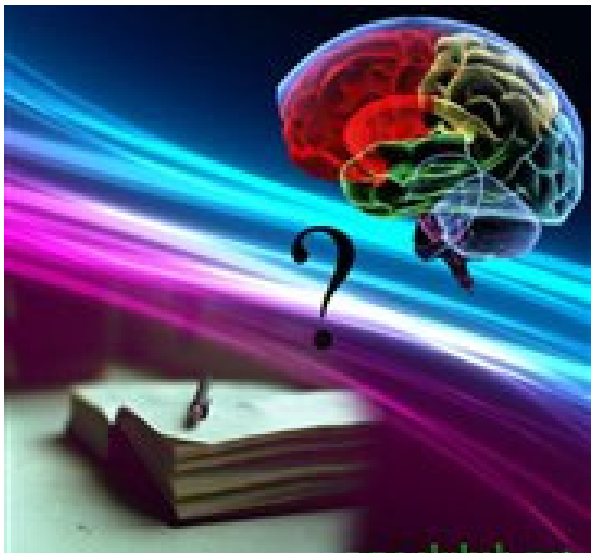

العقل الذي يطلق سراح صاحبه يخرج من حوزة مكامنه ، البشر قد يتوافقون بطرائق عدة ، مفهوم التعقل هو حرج لصاحبه اما يرتقي به او يبديه عاجزاً ، دائماً يبقى العقل المتحكم يمهد لحياة أبهج حتى إن الذين يسيرون به لا يغالون بإتباع أهوائهم ويبقى هناك سد منيع بين ما يحكمها العقل وبين ما يشعره حتى إنهم يتجاوزون مرحلة العجز والشكوى والمراحل الأخرى التي يجعلها العقل تذوب كما الجليد ، البشر يموتون حقاً حين ينسون حقهم ويواريهم الفكر بالجفاء ويتبعون صغائر تضعف أحقّية الموقف ، العقل هو هدية الله للإنسان كما أنه يأمر أن نكون تحت إشرافه ورعايته وحمايته من الفضاعة والتغافل ، التفكر يتآلف مع الواقع ويقوى به حتى إن الحياة يوماً بعد آخر تكسبه الصلابة والإرادة بأنه يمضي ويسدد ما يفكر به وإن الحرج الحقيقي أن لا يُستعمل العقل والحق أننا جميعاً نحتاج ان نواجه الحياة بعقل وأن نجابه ما نتمناه في حقيقة الشجاعة التي تسمو فوق الرتب يكون أكثر قوةً وعمقاً ، هو رصيدنا نأخذ في حسابه ما نروم إليه لنصل السفينة والمرفئ ، الأحلام التي لا تناسبها الأشرعة ، العقل الضئيل أو هي من خيط العنكبوت يتصارع من وحوشه الضارية بصوت عالٍ وفراغ كبير حتى يتكدس على نفسه وما حوله ويجهل تلقائية الأشياء التي بمقدورها صنع اختياراتنا في الحياة ، الفكر هو مؤامرة أخرى ضد ارتكاب الاشياء العاكفة عن صدقها ، النضج حالة فريدة هي مقارنة الأشياء بأضدادها وتركيز النضائر ، الناس المحدودون لن يتوقفوا في إيلام أنفسهم ، يجحدون بحقهم وحتى في سعاداتهم الموعودة غالباً وليس كل الذين يفكرون يشقون في عقولهم فربما يكون العقل هو النعمة الانسانية التي تجعلنا احراراً فيما نكتشفه وما نمتازه لنكون نادرين ولا مانع من موازنة العقل بالقلب لنعيش بين الضدين بصفة متآلفة .

رسائل التدجين والاغلبية

سعد سامي ندر

١- التدجين و الإنتخاب الإصطناعي

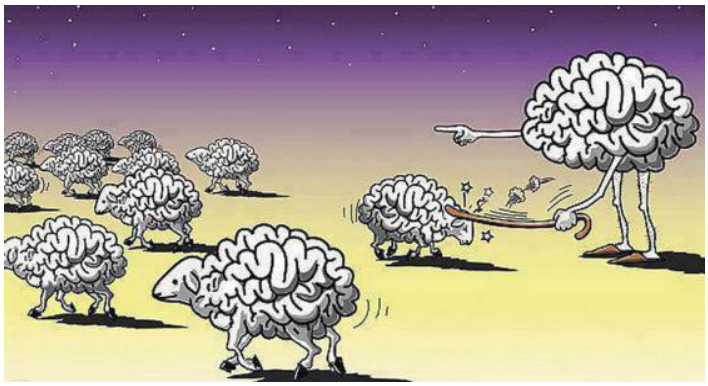

نختلف عن غيرنا من كائنات الكون الحية، كوننا حيوانات اجتناعية، ناطقة..! لساننا هذا،هو جوهر انسانيتنا المعلن.ا فالكلام وللغة، تمييز لرقينا .. أما تعلمها، فتعبر ثاني أعقد مهمة يواجهها عقل البشر، بعد القراءة والكتابة.. وفي عصرنا الذهبي، فالاخيرة، هي بيت قصيدنا المؤلم: الأمية والجهل..فما يميز العقل الأمّي عن غيره، هو فاصل زمني بسيط، يفصل ما بين ان يكون الانسان خروفاً مطيعاً وعنيداً في آن واحد، يمعمع فقط.. وبين ان يرتقي بعقله، وبكامل إرادته، الى مستوى عصرنا التقني الرقمي المذهل..وهذه من أهم مهام السلطة السياسية، ومع الاسف ، اصبحت من خياراتها أيضا...!

" تدجين" الناس الأميين والجهلة، مهمة سهلة على الحكومات، وبالاخص ، "الوطنية "منها. شوية جوع وترويع، يصير عند "الراعي" (المنغّل من عدة مناشئ)، قطعان من خراف مدجنة مطيعة تخاف حتى أن تصيح ماع.. فكيف تطالب بكهرباء و ماء..!!

هذا التدجين يسميه علماء البايو، بالانتخاب الطبيعي (التكيف الداروني). تذكروا ان هذا المفهوم ينطبق على الحيرانات،فقط..! حكوماتنا الوطنية،! بقدر خوفها عي سلطتها، تخاف من كلمة انتخابات.. تخاف حتى تطبق علينا مفاهيم غربية حديثة أخرى، مثل: عملية الانتخاب الاصطناعي (Selective Breeding). مفهوم يهتم بتحسين نسلنا والسيطرة على إبقاء الصفات الحميدة لسلفنا الصالح على الأقل..! ناهيكم من تفرعاته في الهندسة الوراثية، واستنساخ جينات راقية ذكية ترتبط بتاريخنا المجيد.... قرون والغرب يحسن ويرتقي بحيواناته نحو الكمال ، ونحن ندجن الناس حسب المذهب والعرق والدين. نعلمهم أن لا سبيل إلا بطاعة أولي أمر الطائفة وأمراء حربها من البدو والرعيان ..!هل نحن حقاً، أصلاء وأوفياء لماضينا التليد المجيد ؟ يقيناً كلا.. فقد بقينا على حالنابل "أنكس" طابت لهم فطرة "الانتخاب الطبيعي" للملحد دارون وها نحن نسير على نمط سلوك حيواناته في التكيف التدريجي ، وفكرة البقاء للأقوى. وهذه الفكرة هي مكمن علتنا. فروح البداوة المتأصلة فينا، في عشقها للقوة والسلب والنهب والنفوذ.. بقت على نقاوتها ولم تغادر كهوف التاريخ بعد. يفضحها، كرهنا للتجديد والتغيير، وحبنا المفرط للتقليد.. تقليد اسلافنا القرود..!

٢- حلم التغيير ونظام الأغلبية

الغريب أن كل بحوث و تجارب العلماء التطبيقية التي يجرونها على الحيوانات لدراسة ردود أفعالها وشذوذ سلوكها الاجتماعي ، خاصة الحيوانات الأقرب للانسان، يستفاد منها ومن نتائجها، ساسة سفلة ، يدجنون بآلياتها ووسائلها الفاشية ، شعوبنا المقهورة بالجهل ..! هذه تجربة منها :

وضع علماء اجتماع واحياء خمسة قرود داخل قفص .

وضعوا لهم سلما يؤدي الى "عثگ" موز معلق في اعلى القفص.. بالغريزة، صعد أحد القردة ليأكل موزة ، حينها قام العلماء برش ماء بارد قوي، على القرود الاربعة الاخوى.. عند تكرار التجربة، كان رد فعل القردة الاربع غريباً، فقد قاموا جميعا بضرب متسلق السلم الجرئ " ذو النفس الدنية ".. بقى العثگ على حاله .. بعدها ، لم يجسر أحد منهم بالمجازفة وصعود السلم ..

قام العلماء باستبدال قرد منهم بآخر جديد، لم يرَ مشهد الضرب، وتلقى نفس الكفخات واللكمات.. وهكذا استبدل العلماء على التوالي، القرد الثاني و الثالث ثم الرابع .

لاحظوا تكرار نفس روتين الضرب لكل قرد جديد يبادر بصعود سلم المجد- الموز للتغيير ..!

هنا، لنا وقفة امام ظاهرة تدجين غريبة : خمسة قرود جائعة جدد، لم يرش عليها الماء البارد..! خمستهم حاولت تغيير نظامها الغذائي ، لكن ،

لا أحد منهم يجسر أن يبادر، وبأي طريقة او تحايل أو ذكاء ، ان يغير ويكسر نظام حيونة الأغلبية.! على الأقل، ليسرق موزة ..!! لا يرفع سيفاً.!! فالقردة جهلة، لم تقرأ مقولة الأمام علي (ع) بعد..هنا تدخل "كنسليم" الحكيم، و سأل

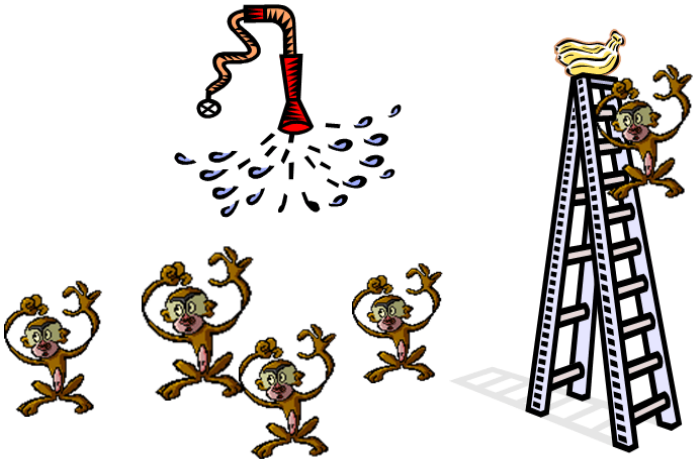

القردة الخمسة الجدد:

لماذا تضربون بهذه الخسة والنذالة كل من يحاول التغيير..؟ يقال من حينها، نطقت القرود معاً، وبصوت واحد، مع التكبير:" وجدنا أباءنا وأجدادنا يفعلون ذلك ..!! هل حقاً ، ثمة وراثة بالذكاء.؟!

آم ان خوف وترويع عقود من الدم ، هي افضل وسيلة لتدجين ملايين الفقراء الجهلة .. وسيلة سافلة، أثبتت نجاعتها على مرّ السنين..!!؟.

الإسلاموفوبيا ..
حيلة الإرهابيين الإسلامويين الجديدة لتبرير جرائمهم وإبتزاز الغرب

أشرف طانطو

اليوم تحاول العديد من الحركات والتجمعات الإسلاموية ، تبرير وجودها في البلدان العربية وغيرها ، بالدفاع عن الإسلام والإسهام في نشره والإنتصار له.

وفي خضم هذه العملية الإمدادية والتمددية للإسلام خاصة بأروبا ، تقوم هذه التيارات الإسلاموية من أجل كسب ود وتعاطف المسلمين ، بنشر أكاذيب تضليلية مفادها أن الإسلام في خطر وأن هناك الأخر أو الغرب يشن هجومات فكرية وحضارية تجاه الدين الإسلامي وزعزعته .

بمعنى أن الغرب لديه فوبيا من الدين الإسلامي ويحاول التضييق عليه ومنعه من الإنتشار حسب هذه الجماعات الإسلاموية .

لكن في الحقيقة إذا كانت هناك فوبيا غربية من الإسلام أو حالة تخوف نفسية مرضية غير مبررة من هذا الدين ، فالأمر راجع وبكل بساطة للفكر الرجعي الظلامي الذي يحمله هؤلاء المهاجرون من الحركات الإسلاموية المبني على العنف وتقديس الأنا ومحاولة التسلط على الفرد بحجة الدين والإساءة للثقافة والحضارة الغربية الضاربة في التاريخ، عن طريق الدعوى لتطبيق الحدود والقتل في قلب مجتمع غربي بعيد نمط عيشه وطريقة تفكيره عن الرجعية القادمة من الشرق .

وبالتالي فالغرب إذا كانت لديه حقا فوبيا من الإسلام فهو محق تماما ، فما يقع اليوم في ليبيا، الصومال ، السودان ، سوريا ، أفغانستان والعراق من تفجير للأرواح وقتل للناس بإسم الشريعة والدين ، كفيل بجعل العالم كل العالم ينفر من الإسلام هذا الدين الرحمة الدين النبيل الذي جاء به رسول كريم أعظم لتحقيق المساواة والمحبة بين الناس والدعوة للحياة بمفهومها الجمالي الحضاري ، هذا الإسلام الذي وللأسف أساء إليه أوباش المتأسلمين المنضوين تحت ما يسمى بالحركات الإسلاموية التي تستغل الدين والناس بكل بشاعة للوصول لمأرب دنيوية سلطوية .وتستعمل فيتو القتل في الردة فأي عاقل قد يؤمن بدين كيفما كان ، فما بالك بالإسلام ، يقتل الناس حينما يريدون الخروج منه .

علاقة الإسلاموفوبيا ازدراء الإسلام بالحركات الإرهابية يمكن وصفها بالعلاقة أو القرابة الأبوية ، بمعنى الأولى نتاج للثانية وبشكل وجودي يضمن البقاء لهذه التنظيمات الإسلاموية فهي تتغذى وتتقوى من هذه الكلمة أو المصطلح " الإسلاموفوبيا "

والإسلاموفوبيا تعتبر أداة إسلاموية جديدة ، لخداع العالم وإبتزاز الغرب ونشر السخط بين صفوف الشباب المسلم بالغرب حتى يسهل تجنيدهم لهذه الحركات الإرهابية ، قصد تبرير جرائمهم المروعة بإسم الدين .

كما تعتبر الإسلاموفوبيا سيف مسلط على حريات الإبداع والفكر والنقد في الغرب .

وتهدف الإسلاموفوبيا لمنع المسلم من دخول فلسفة المواطنة العالمية أو إلى نادي الإنسانية حيث يمكن أن تتعايش كل الأديان والديانات بسلام ومودة... وبالتالي فالإسلاموفوبيا ، حيلة وخديعة جديدة من الإرهابيين الإسلامويين والحركات الإسلاموية لتبرير جرائمهم وإستعطاف الشعوب المسلمة وتصوير أنفسهم كضحايا العصر من طرف الغرب " الكافر " ، وكل هذا للحصول على العديد من التفضيلات والتعاطف حتى يتسنى لهم زعزعة الأمن القومي للدول وتدميرها قصد الوصول للحكم والتفرد بالسلطة بإسم الدين والشريعة ، كما يحدث الان في ليبيا ، سوريا والعراق... ومصر من طرف الإخوان المسلمين الإرهابيين .

ومصطلح الإسلاموفوبيا أو إزدراء الإسلام ، يعود لسنة ١٩١٠ ردا على المستشرقيين الغربيين وكتاباتهم ، لكنها كلمة بدأت تسمع وبقوة بعد سنة ٢٠٠١ إبان أحداث ١١ شتنبر الإرهابية ...

وبصفة عامة يمكن أن نقول أن الإسلاموفوبيا مرض عضال يعاني منه الدول العربية المسلمة نتيجة لثقافة متخلفة مريضة عاشت لعقود وهي منغمسة في نظريات المؤامرة وأن أسباب تخلف العرب والمسلمين مرده للغرب المستعمر ولليهود والمسونية ، وللأسف هذه الثقافة الرجعية العربية الظلامية أنتجت لنا الإرهاب ، التمير ، التقتيل من طرف الإسلامويين الذين لحد الان لا يعترفون بمفهوم الدولة الحديثة وبالديمقراطية وبالإنفتاح نحو الاخر (الغرب) بل هم ضد العقل وإستعماله .

وللأمانة فالإسلام السياسي ساهم وبشكل كبير في تغذية هذه الثقافة الرجعية ووفر التربة الخصبة لتزايد ونمو الإرهاب ، حينما إستغل وببشاعة الدين والقران الكريم في السياسة وديماغوجياته التواصلية مع الشعب خاصة منهم الشباب .

ومن مظاهر الإسلاموفوبيا التي تستغلها هذه الحركات الإسلاموية ضد الغرب، نجد مثلا قضية منع الحجاب التي تثار من الحينة والأخرى من طرف المتشددين الإسلاميين بفرنسا مثلا .

صراحة أتساءل اليوم وبعمق وأقول ما جدوى هذه الحركات الإسلاموية الدعوية اليوم ، داخل مجتمعاتنا العربية وغيرها من المجتمعات الغربية ، إذا كان الإسلام معروف لدى الناس ، بل إذا كان الأصل في التدين مسألة شخصية وحرية ذاتية.؟؟؟

يجب على الحكومات التصدي وبكل حزم وشدة لجميع تمظهرات هذه الحركات الإسلاموية سواء أكانت أحزابا إسلاموية سياسية أم جمعيات وتنظيمات مجتمعية مدنية .

خلاصة القول ، أقول لهؤلاء الحركات الإسلاموية الدعوية : دعوا الإسلام وشأنه فهو منصور بقدرة ربانية وإن الله غني عن العالمين ، ومن أراد الجنة والحور العين فليذهب لها وحده ويترك الناس وشأنهم فلا تسلطية في الدين الإسلام .

رشوة أب

رافد علاء الخزاعي

اليوم وأنا أدخل المستشفى عصراً بعد يوم مرهق لأني كنت أحضر أحدى الندوات عن حوكمة الأنظمة الأمنية وسيادة القانون وأثرها في الأمن الإنساني والتنمية والعدالة الاجتماعية في أنظمة الحكم الانتقالية طرح فيها خبراء من منظمة الأمم المتحدة عصارة التجارب العالمية من أجل الرقي والإصلاح القانوني في العراق .

شاهدت صبياً يقود اخيه الأكبر وهو مجبراً ذراعه الأيسر بالجبس (لديه كسر بسيط في عظم الزند الأيسر وقد عولج تحفظياً بالساندة الجبسية) وعندها قلت له خير عمو ليش ماتدير بالك من تسوق (تركب البايسكل) الدراجة وحسبت نفسي فطنناً و وأكملت سؤالي وأبوك أشتراها بمناسبة نجاحك .... لأن الآن موسم توزيع النتائج و الآباء يشترون هدايا لأبنائهم الناجحين.....بكى الولد المكسور ونزلت من عينيه الدموع وضحك بقهقهة عالياً أخيه الصبي الصغير فتهت في تفكيري بين هذا الموقف الازدواجي بين بكاء الولد المكسور و الضحك الهستيري لأخيه الصبي الصغير..... وضاع عني التبصر والاستقراء للموقف الازدواجي بين الضحك والبكاء لأكتشف سخرية القدر.....أجابني الصبي الصغير عمو أن كسر يد أخي نتيجة لتلقيه ضربات أبي شرطي المرور بعد عودته من يوم متعب ودامي في بغداد..... وأنا كأني عباس المستعجل في التصريحات كما يقول المثل البغدادي ومثل باقي العرب والعراقيين لنا الظاهر من الأمر ونسرع بالحكم ونبني عليه تفكيرنا بدون تفحص ودراية شمولية كافية وهاي خصلة حتى في الانبياء كما في قصة سيدنا موسى عليه السلام والعبد الصالح..... فانبريت للصبي وهل شاهده أبيك يقود دراجته عكس السير أو يقودها في الطرق العامة..... فاجابني الصبي بخباثة عمو شبيك مستعجل إحنا حتى دراجة ماعدنا بس أنا قلت لاستعلامات المستشفى حتى أحمي أبي من المسائلة والعدالة وتم معالجة أخي أسرع وهكذا نسجل جميع حوادثنا قضاء وقدر.....عمو عفية دوختني وأنا دايخ بالوضع العراقي وإرهاب داعش.....

الصبي وهو يضحك عمو داعش مالهم علاقة هاي أمي النادرة من شافت أبوي تعبان من الشغل قالت له أبشرك الولد جابوا شهايدهم (نتائجهم) فاخرج أبي صفارته من جيبه وصفر ثلاث مرات وهو يدعونا للتجمع للاطلاع على نتائجنا ، فبرز له أخي المسكين هذا بنتيجته المصبغة بالدوائر الحمراء الخمسة فنظر أبي له شزراً مزراً وأنهال عليه بالضرب والنطح والبوكسيات والراشديات حتى كسر له يده ، فقلت له عفية عليك عمو أنت ناجح وقد قللت من غضب أبيك وحزنه على رسوب أخيك بنجاحك ، أجابني الصبي لا عمو آني هم راسب وشهادتي محمرة .....

قلت له إذا لماذا يضربك أبيك مثل أخيك..... ضحك الصبي عالياً وقال عمو أنا وضعت في وسط شهادتي عشرة الاف دينار وأعطيتها لأبي .... قلت له وماذا فعل أبيك حينها....

قال عمو دس العشرة في جيبه وقال لي وليدي أنت بعدك صغير وأمامك متسعاً من الوقت لغرض أن تنجح.....وقتها ضحكت وبكيت في آن واحد وكررت المثل العراقي « قيم الركاع من ديرة عفك « .....

رصاصة فرحتك تذكرة إلى الجحيم .....

أمير فيصل البير

(فاااااز المنتخب جيب السلاح)، سلاح!! منتخب!! رصاص!! أهداف!! فوز!! رمي!! مفردات متناقضة لا يجمع تناقضها شيء، السلاح سلاح والمباراة مُباراة، لِمَ نخلط الأوراق ونتوهم بين إحراز الهدف وبين قذف البارود، ما بالنا ونحنُ على دراية تامة جدًا، إن فرحة الفوز تُلغى وتُستبدل بحرق قلوب عائلة تلو العائلة ، اللاعب يُسجل هدف وأنت تكتب برصاصتكَ شهادة وفاة، بعض تصرفاتنا الدنيئة والمُعبرة عن جهل متراكم متوارث لا قدرة لنا إلى اليوم على كسر قيودهِ .

الدولة تمنع والدين ينهر هكذا أفعال والمجتمع يستغيث والإصابات تستغيث والرصاص يلعن حظهُ حين يُطلق من فوهة بندقية يمتلكها حيوانٌ بشاكلة بشري قذر، حتى أن الكلام بهكذا مواضيع وبطرق معالجتها قد استنفد وقت وجهد وطرق عديدة وما من فائدة تُذكر، نعيش الحرب في الحرب والحرب في الحب والحرب في الأعياد بأيدي الأطفال والحرب في مقطوعات الغناء والحرب في ساحات الألعاب الرياضية، حرب حرب حرب ، وغباء لا حد لهُ ولا يُصد بشيءٍ ما .

يحتفل اللاعب الذي يحرز هدف بحركات بهلوانية وتارة قبلة يطبعها على شاشة الكاميرا أو بعض حركات القوة والبسالة ، إلا نحن حتى حركات لاعبينا على هيأة سلاح وإطلاق النار، مشكلة عويصة نواجهها وننقدها دون أن ننقذها، ثقافة الاحتفال لدينا معدومة ، أعراسنا حرب وأحزاننا حرب ونحنُ نعيش الحرب وقلة ما يحارب بهِ ، الرصاصة التي تملكها لِمَ تُصيب جمجة العدو عوض ابن البلاد .

ألا يجتاحك تأنيب ضمير حين ترمي ذخيرة كاملة ، وتسمع بعد ساعتين من على شاشة التلفاز يقتحم الشريط الإخباري عاجل عاجل عاجل ، عيارات نارية عشوائية تُصيب المواطنين ، ماهوَ شعورك تجاه الإصابة ، ألا تشعر أنك قاتل!! ألا يتبادر في ذهنكَ لربما رصاصتك الرعناء قد سلبت بريء سينام اليوم وحيدًا تحت الأرض؟

كثيرة هي مشاكل المجتمع العراقي ، لكنها متفاوتة الدرجة والنسبة ، هنالك أخطاء يُمكن اجتيازها وهنالك ما يسبب الموت بلحظة فرح ، في الحقيقة إنها لفاجعة وطامة كبرى أن يموت إنسان فَرِح بفوز بلاده برصاصة من آخر فرح أيضًا ولكن بطريقة بشعة ولا إنسانية جداً .

على الجهات المسؤولة معاقبة الجاني معاقبة شديدة جداً ، وحين تُمسك مجموعة ممن أطلقوا العنان لأفواه البنادق ، يُحبسون ويزجون في التوقيف وكلهم يُحاسبون محاسبة القاتل لو شُهدت حالة موت في تلك المنطقة أو المحافظة على وجه العموم، ويحاسبون محاسبة التعرض المباشر بالسلاح لو شهدت حالات إصابة دون موت .

أقتباسات

ل ليس حرًا من يهان أمامه إنسان ولا يشعر بإهانة .

نيلسون مانديلا

ف فالحقوق ليس هدية تعطى ولا غنيمة تغتصب، وإنما هو نتيجة حتمية للقيام بالواجب، فهما متلازمان، والشعب لا ينشئ دستور حقوقه إلا إذا عدل وضعه الاجتماعي المرتبط بسلوكه النفسي.

مالك بن نبي

أ أنا أحترم حق كل إنسان في الإيمان بما يقوده إليه عقله، لكل إنسان الحق في الإيمان بكل ما يراه معقولًا، وأتوقع من غيري أن يعترف بحقي في ذلك أيضًا»

مالكوم إكس

ي يا أيُّها الإنسان يا أيُها المُجوعُ ، المُخوفُ ، المُهان يا أيُها المدفونُ في ثيابهِ شبعت موتا فانتفض آن النشورُ الآن .

أحمد_مطر

أ الحرية صفة أساسية للإنسان، وحق غير قابل للتفويت، فإذا تخلى الإنسان عن حريته فقد تخلى عن إنسانيته

جان جاك روسو

ب بالأمس كنا نفتقد الحرية ، اليوم نفتقد المحبة ، أنا خائف من الغد لأننا سنفتقد الإنسانية .

محمود درويش

أ السبب الأساسي في اضطراب العالم اليوم، هو أن الأحمق واثقٌ أكثر مما ينبغي، في حين أن الذكي مملوءٌ بالشك .

برتراند راسل

و وعجيب أن يخلق المرء حرًا .. ثمّ يأبى لنفسه الحرية .

إيليا ابو ماضي

ف في البداية يتجاهلونك ثم يسخرون منك ثم يحاربونك ثم تنتصر بالنهاية.

غاندي

و ليس هناك حرية جزئية، إما أن تكون حراً أو لا تكون .

والتر كرونكايت

أ المحايد هو الشخص الذي لم ينصر الباطل، ولكن المؤكد أنه خذل الحق .

علي بن أبي طالب

ح حرية الفرد لا تكمن في أنه يستطيع أن يفعل ما يريد، بل في أنه لا يجب عليه أن يفعل ما لا يريد .

جان جاك روسو

ل لا شيء أسوء من خيانة القلم ، فالرصاص الغادر قد يقتُل أفراداً بينما القلم الخائن قد يقتُل أُممًا .

جيفارا

أ الوطن الذي لا يتسع للجميع ليس بوطن بل خيمة مهترئة .

غازي عبدالغفور

أ احترام حقوق الإنسان أهم من احترام الثقافات.. الإنسان له حقوق أما الثقافات والمعتقدات فلا .

فيصل سعيد المطر

ق قولكم للظالم اعدل ، كقولكم للمجنون اعقل .

علي الوردي

أ أنت لا تُهزم عندما تخسر .. بل تهزم عندما تيأس وتغادر .

باولو كويلو

أ أخشى أن تصبح الخيانة يوماً ما .. وجهة نظر .

غسان كنفاني

الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة

*د . نهى الدرويش

اشتق مصطلح (Governance) في اللغة الانجليزية، الذي يُترجَم إلى العربية عادة بـ (الحوكمة) ، من الفعل اليوناني (κυβερνάω kubernáo]) الذي يعني (توجيه) ، وقد استعمله أفلاطون في معنى مجازي . ثم انتقل بعد ذلك إلى اللغة اللاتينية، ومن ثم إلى لغات عدة . ويُستعمَل مصطلح (الحوكمة) بديلاً من الترجمة المختصرة للمصطلح (Governznce) أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح فهي : أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة.

يرى البعض أن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية ، ويتفق الجميع على أنها تعتمد الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.وهي، بذلك، تعرف بأنها العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكم على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة على نحو فعال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .

وعلى ذلك، لا بد من توافر الوسائل التي من خلالها تدار عملية الحوكمة أو الحكم. على سبيل المثال، قد يختار الناس توقعات ما عن طريق النشاط السياسي يتم بموجبه منح السلطة من خلال العمل السياسي، وربما الحكم على الأداء من خلال السلوك السياسي .

ولابد من التمييز بين مفهومي الحوكمة والحكومة، فالحوكمة ممارسة حركية لطاقة وسياسة الإدارة، في حين أن الحكومة هي الأداة (عادة جماعية) التي تفعل ذلك ، وأحيانا يستخدم مصطلح الحكم بطريقة أكثر تجريدية، مرادفاً للحوكمة .

تشير المصادر إلى أن أول حالة موثقة استُعمِل فيها مصطلح (حوكمة الشركات) كانت عن طريق ريتشارد ايلس في سنة ١٩٦٠، وذلك للدلالة على «هيكل وأداء نظام السياسات في الشركات»، إلا أن مفهوم (الحكومة في الشركات) أقدم من هذا، فقد استُعمِل في كتب المالية بداية القرن العشرين. وهذه الأصول التأريخية تدعم تعريف الحوكمة الذي يشير إلى أهمية تعددية الأصوات (أصحاب المصلحة)، كما يمكن أن يفسر لنا شيوع المفهوم على المجال الاقتصادي أكثر من غيره من المجالات. ولكن المتابعة الدقيقة لتطور هذا المفهوم تؤشر بوضوح مدى تأثره بالقيم الديمقراطية ما دام يعتمد على أصوات المجموعة صاحبة المصلحة في تقييم أداء وقرارات المؤسسة التي يتشاركون فيها، ويبدو أن الحاجة للحوكمة في المؤسسة الاقتصادية كانت الأكثر مباشرة وإلحاحا والأسرع ظهورا وبخاصة اثر الانهيارات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض المؤسسات الاقتصادية مما سبب اندثارا وضياعا لرؤوس أموال المساهمين الصغار الذين صوتوا لأعضاء مجلس الإدارة وهو المسؤول عن رسم السياسات الاقتصادية، والتي اتضح فيما بعد أنها كانت خاطئة فأودت بمصير أسعار الأسهم إلى الانهيار.

يعد ظهور مفهوم (الحوكمة) أطاراً أخلاقياً يستوجب الشفافية في إعلان السياسات التي تصل إلى حد إشراك المصوتين (المساهمين) على أعضاء مجلس الإدارة، ليس فقط في معرفة وتقييم السياسات بل في مناقشتها واقتراح سياسات جديدة، والتدخل الايجابي في تنفيذ السياسات بما يحقق مصلحة المجموعة ، وهذا يعني أن حق الناخب لا ينحصر في التصويت فقط، بل يتعداه إلى المشاركة الايجابية في التشريع ودعم التنفيذ .

وبهذا فقد أخرجت الحوكمة شخصية الناخب من دورها السلبي بوصفه متلقياً لنتائج سياسات يصوّت فيها على اسم مشرعها، إلى ناخب إيجابي واع يصوت على فلسفة برنامج لمرشح معين، ويفهم هذا أيضا في إطار الخروج من نطاق الشكلانية إلى نطاق الجوهر والمعنى، مثلما يفهم أيضاً في إطار انهيار الدكتاتوريات الفردية أو الجماعية أمام نجومية الفلسفة السياسية الحكيمة على صعيد العملية الانتخابية. وهذا بالتأكيد يعطي قوة للتصويت على برنامج أو إستراتيجية معلنة وشفافة تتصف بالانتظام في خطط زمنية وذات أهداف محددة وواضحة ويمكن التنبؤ بمخرجاتها حتى بوجود ظروف قاهرة أو طارئة أو استثنائية، أكثر من التصويت على أسماء شخصيات تنطوي على الكثير من الغموض ويمكن أن تغير جلدها في أية لحظة تبعا للمصالح الشخصية غير المعلنة أو المستجدة أو الأهواء والانفعال أمام الظروف الطارئة أو المستجدة أو القاهرة وحتى الاعتيادية في بعض الأحيان. وكل هذا حقق مجالين للثقة، يتمثل الأول بثقة الناخب بمؤسسته الخاضعة لمعايير الحوكمة العقلانية الرشيدة، والآخر يتمثل بثقة المشرع وراسم السياسات في كون الناخب يشاركه مسؤولية التخطيط ودعم التنفيذ لتحقيق الأهداف، فضلا عن تقليل فرص الاحتكارالفردي والمؤسسي للمكاسب والمخرجات على حساب مصلحة الناخب، وبهذا فقد جمعت الحوكمة كلا من الناخب والمرشح في مركب واحد يحدد مصيره جودة التخطيط والتنفيذ للإستراتيجية أو البرنامج المتعاقد نيابيا عليه وبموجبه ، وبهذا يمكن القول أن الحوكمة هي الوجه العقلاني للممارسة الديمقراطية في الحكم ، وهي أيضاً ما يقصد به بالحكم الرشيد. وهذا يفسرشمول الحوكمة لجميع المؤسسات الاقتصادية والثقافية وغير الحكومية مثلما يشمل مؤسسات الدولة التي ينبغي أن تخرج من النطاق الحزبي، فردياً كان أو تعدديا، إلى النطاق السياسي الديمقراطي الرشيد المتمثل بإعلاء مبدأ المواطنة فوق الهويات الفرعية المتعددة بتعدد ألوان طيف جمهور الناخبين سياسيا وقوميا واثنيا، وهو في الوقت نفسه ما يجعل من المحاصصة السياسية أو التوافقية أكبر التحديات التي تواجه حوكمة الدولة ، والحكومة إذ تحتاج الحوكمة إنما تحقق ضمانا لمعايير عالية الجودة وشاملة وهي التي تحققها من خلال الخبرة والتخصص وليس الموقع السياسي .

وبهذا تمثل الحوكمة وعاء الدولة الديمقراطي الذي تنصهر فيه البرامج السياسية للأحزاب والمرشحين لتنتج فعلا مواطنياً مستداما وتنمويا عالي الجودة .

إن دور الدولة في تطبيق الحوكمة دور تشريعي ورقابي، فمهمات الدولة تتمثل بإنشاءالقوانين المنظمة لوضع مبادئ الحوكمة وتطبيقها ، ولا يقتصر ذلك على هذين الدورين ، بل هو يمتد إلى التزام الدولة ومؤسساتها بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد داخل مؤسساتها الإدارية والاقتصادية ، وانعدام هذا الالتزام - بالتأكيد - يؤثر سلبا على تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاعات الأخر، وسيفقد الدولة ثقة المجتمع المحلي والدولي بها على حد سواء .

المؤشرات العامة للحوكمة

لقد تم بذل جهود كبيرة لتهيئة معايير دولية لقياس الحوكمة بهدف المقارنة وتقييم المؤسسات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وتمثلت هذه الجهود بمشروع (المؤشرات العالمية لإدارة الحكم)، التي وضعت من قبل أعضاء في البنك الدولي ومعهد البنك الدولي ، وقد اعتمد المشروع مؤشرات مجمعة و فردية لأكثر من ٢٠٠دولة تم توحيدها في ستة أبعاد للحوكمة ، هي: التصويت والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد.

وقد تم تطوير مؤشرات عالمية للحوكمة العالمية لتحقيق التنمية من خلال اعتماد مؤشرات دولية وأرقام قياسية ومشاركة الجمهور. هذه المؤشرات هي: السلام والأمن، سيادة القانون، حقوق الإنسان والمشاركة، التنمية المستدامة، والتنمية البشرية .

الحوكمة التشاركية

وتعد الحوكمة من المفاهيم الأساسية التي ولجت مؤخرا فلسفة الديمقراطية وتطبيقاتها في شتى ميادين العمل المؤسساتي في بلدان العالم السائر نحو الديمقراطية ، ويبدو هذا متسقا مع التوجه العالمي نحو الالتزام باحترام وتطبيق حقوق الإنسان، لذا فقد سارعت الدول ذات التوجه الديمقراطي لاستنباط معايير مشتركة للحوكمة بهدف إتاحة الفرصة بشفافية لتقييم أداء حكوماتها. مما أتاح الفرصة لظهور الحوكمة التشاركية التي تركز على تعميق المشاركة الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين في عمليات الحوكمة مع الدولة. وتستند فكرة الحوكمةالتشاركية إلى أن المواطنين يجب أن يلعبوا أدوارا مباشرة في عملية صنع القرارات العامة، أوعلى الأقل الدخول بعمق أكبر في القضايا السياسية، وأن على المسؤولين الحكوميين أن يستجيبوا لهذا النوع من الاشتباك في الممارسة العملية وبهذا، يمكن للحوكمة التشاركية أن تكمل أدوار المواطنين، من حيث هم ناخبون ومراقبون، من خلال أشكال الرقابة المباشرة للمشاركة.

وإذا كان للمرء أن يلخص الهدف من الحوكمة الديمقراطية لأية حكومة فهي، مثلما عبرعنها السفير الفرنسي فرانسوا زيمري، تعني «تحويل حقوق الإنسان إلى حقوق»، أي الانتقال من المثال المُثار إلى المعيار المُطبق ، ومما لاشك فيه أن هذا اللقاء بين المثال والواقع هو الجزء الأكثر صعوبة في عمل أية حكومة، فهو يعني مواجهة كل الحواجز التي يضعها العالم أمام تقدم الحقوق .

وهذا يعني أن تكون الحكومة على مستوى عال من الكفاءة والنضج الأخلاقي الديمقراطي بحيث يمكنها تجاوز حدود مكوناتها الحزبية الضيقة بإعلاء مصلحة الوطن الفضلى من خلال الالتزام بإستراتيجية الدولة وليس إستراتيجية حزب أو أحزاب متعددة تمزق أهداف التنمية بمحدودية وتنافر أهدافها الضيقة أمام أهداف مستقبل المواطنين في التنمية، كما تتطلب أن تواجه الحكومة الركام السلبي لمصالح الفئات النوعية والعرقية والدينية والقومية في كفاح يستند إلى تطبيق حقيقي لشعارات (مستقبل المواطن في وطنه أولاً)، و(الكل سواسية أمام القانون)، و(العدالة للجميع)، وما إلى ذلك ، وهذا يعني مواجهة لكثير من أدران العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والأفكار والرؤى والتصورات التي تشكل تحديات كبيرة أمام السلام والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمشاركة المواطنية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية. وترى الباحثة أن مواجهة كهذه تحتاج إلى بطولة موقفية وقانونية تتجاوز التلصص الاندساسي إلى صناديق الاقتراع القادمة، ولكنها حتما ستترك بصمة على تاريخ البلاد ومستقبل مواطنيه ، وهذه هي المسؤولية الحقيقية التي تقع على عاتق الحكام الديمقراطيون نهجاً وأخلاقاً .

إن ضرورة تولي المسؤولية والالتزام بها يجب أن تكون في قلب العمل الحكومي)فعل ما نقوله إلى جانب قول ما نفعله أيضاً.(وهذا يعني الالتزام بالتطبيق إلى جانب الشفافية، كما يتطلب وضع مؤشرات للمتابعة وتقويم فاعلية السياسة المعتمدة في تنفيذ استراتيجية الحكومة.

كل ذلك هو بمثابة متطلبات في الكفاح من أجل حقوق الإنسان وخدمة المبادئ التي التزمت بها الدولة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها فضلا عن تفعيل المواد الدستورية، وكل هذا يحقق بالنتيجة مصالح وتطلعات الناخبين الذين وضعوا فيها أملهم .

الاستراتيجية الحكومية للحوكمة والديمقراطية

لتحقيق ما ورد أعلاه، ينبغي أن ترتكز الإستراتيجية الحكومية للحوكمة والديمقراطية على اعتماد مقاربة وطنية لحقوق الإنسان إذ يشكل تشجيع وحماية حقوق الإنسان وعمليات الدمقرطة مكوناً أساساً من مكونات السياسة في الدولة، وينبغي أن يمر عبر أعمال سواء علىالمستوى السياسي والدبلوماسي أو الوطني والدولي، لذا لابد أن تتضافر جهود التفعيل مع أعمال تعاون ودعم لمواضيع تحظى بأولوية الجمهور. ثم تندرج هذه السياسة في إطار الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الديمقراطية.

ولابد آن تتجاوز هذه المقاربة الوطنية للحوكمة الديمقراطية قضية المؤسسات الوحيدة ، وتتمسك بعمليات بلورة القرارات وتنفيذها ومشاركة الجهات الفاعلة بغية تشجيع دولة الحق والقانون وحماية الحريات الفردية والدفاع عنها ، وتستهدف هذه الإستراتيجية حماية الحق في حياة كريمة، ومكافحة التمييز والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما لابد إن تتجاوز هذه المقاربة الخطط المؤقتة سواء ما كان منها سنوية أو خمسية أوحتى عشرية، ذلك أن هذه المقاربة تعتنق في إطارها الحقوق الأساسية التي يقرها أي دستور ذوهوية ديمقراطية والمعتمدة أصلا على مبادئ حقوق الإنسان العالمية، وهذا ما يمنحها البقاءوالاستمرار وجوباً في التطبيق محليا ودوليا، وهذا يعني إنها ستشكل منطلقات فكرية أساسية للفلسفة الديمقراطية التي يعتمدها نظام الدولة الديمقراطي ، وهنا، تبرز بوضوح سلسلة التحدياتالتي تواجهها الدول المتجهة نحو الديمقراطية، ولا سيما في الشرق الأوسط وبلدان العالم الثالث وتلك الدول التي كانت تسمى (الدول النامية)، التي توقف نموها، لأسباب تخطيطية - سياسية .

الحوكمة وتحدي التحول نحو الديمقراطية

تعاني المجتمعات المحكومة من قبل الأنظمة الشمولية جملة من الانتهاكات للحقوق وتقع الانتهاكات التي تمس الحريات والحقوق الأساسية في مقدمتها. وعند القضاء على نظام حكم شمولي يكون السير في ركب المجتمعات الديمقراطية مازال بعيد المنال، فالانتهاكات السابقة للحقوق والحريات تدفع الآلاف من الضحايا وذويهم إلى الانفلات في ممارسات فرديةعنيفة للثأر من أتباع النظام الشمولي السابق، في الوقت الذي ينفلت فيه عنف هؤلاء الأتباع ضدالضحايا وضد النظام الجديد وتتجسد هذه المواجهات العنيفة في تقسيمات إثنية، أو دينية، أوطائفية، أو مناطقية، أو ما إلى ذلك. وغالباً ما تكون غير مقصودة سياسيا في بدايتها وتحت شعار (إن لم اقتله فسيقتلني)، حتى تتطور بسرعة بفعل التكتلات التي انقسمت بسببها فتتحول إلى صراعات مقصودة سياسيا تأخذ صفة الاستمرار النسبي وبشكل أكثر عنفا وتشددا وتصلبا ، فتنشأ الحروب الأهلية وتتفاقم في ظل غياب سلطة الحق والقانون، التي استباحها مسبقا النظام الشمولي الذي يستند إلى منطق (حق القوة وليس قوة الحق). وتزداد الأوضاع سوءا وعنفا عندما تتكتل قوى من حملة السلاح تتبنى أجندات سياسية (ذات طابع تمييزي متشدد وعالمي) مبطنة خلف شتى أنواع الهويات والانتماءات متعززة على تاريخ الضحايا من الطرفين، فتتحول بذلك قضايا الضحايا إلى صراعات بين عصابات ومليشيات متضادة، فتغيب فكرة معالجة الانتهاكات الماضية وتتناسل شخصية الجلاد على نحو أميبي إلى عشرات ومئات النسخ ، وتتورط فئات وأفراد وضحايا سابقون في جرائم وانتهاكات كثيرة تجعل من قضية فصل الأدوار بين الجلاد والضحية أمرا بالغ التعقيد على مستوى تحقيق العدالة الجنائية وعدالة جبرالضرر.

وما أن تخرج هذه المجتمعات من مرحلة الصراع حتى تكون قد استنزفت قواهاالداخلية بشكل مذهل، فضحايا العنف لا يستهان بهم كما ونوعا وكلهم يتطلعون إلى معالجات فورية لإرث الانتهاكات السابقة واللاحقة، والتي أفرزت ضحايا مخضرمين، وضحايا وجلادين تبادلوا الأدوار بشكل انفعالي عندما تم تجاهل اعتماد لغة الحوار والمنطق لحل المشكلات العالقة والمستمرة.

إن عملية الانتقال اللاسلمي من نظام الحكم الدكتاتوري إلى نظام الحكم الديمقراطي وما يرافقها من حجم الانتهاكات والصراعات الناشئة عنها تتناسب طرديا مع شدة تسلط النظام الدكتاتوري السابق وعمق انتهاكاته لحقوق الإنسان، ومع انهيار المنظومة القانونية السابقة،ولحين تنظيم المنظومة العادلة الجديدة، تقع فجوة زمنية خطيرة يتم فيها الاحتكام إلى شعار (أنا القانون) لذا، تبرز الحاجة إلى نوع من العدالة أوسع رؤية وأسرع تطبيقا من العدالةالاعتيادية، عدالة انتقالية تعالج ارث الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تجاهلها نظام الحكم الشمولي وشوه معالمها ازدواجية دوري الضحية والجلاد، وفك الاشتباك هذا يحتاج إلى وعي بأخلاقيات مبادئ حقوق الإنسان، وتطبيق ينسجم مع طبيعة وخصوصية ذلك المجتمع، وغالبا ما تحتاج هذه المرحلة إلى تدخلات إنسانية على صعيد التوعية والتثقيف والإغاثة والاستشارة والمساعدة والإسناد تقدمها منظمات إنسانية دولية متخصصة في هذا المجال .

وعلى هذا يمكن تعريف العدالة الانتقالية أثناء فترات ما يسمى بـ (الانتقال السياسي)بأنها التفعيل العملي الأمثل للآليات والأدوات المتنوعة لمواجهة الإرث المؤلم لانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي بهدف تأسيس أو ترسيخ الثقة المجتمعية، و الحيلولة دون تكرار حدوث هذه التجاوزات بما يسمح لمصالحة مستديمة ومستقبل أكثر عدالة وديمقراطية. وتشمل العدالة الانتقالية تفعيل مبادئ العدالة الجنائية، وعدالة إصلاح و تعويض الضرر ، والعدالة الاجتماعية،والعدالة الاقتصادية، كما ترتكز على مبدأ السياسة القضائية المسؤولة التي تضمن تحقيق هدفٍ مزدوجٍ وهو المحاسبة على جرائم الماضي ومنع حدوثها في المستقبل ، في الشكل المثالي للعدالة الانتقالية يتم تبني أربعة استراتيجيات لتحقيق العدالة الانتقالية ،هي:

١- إستراتيجية العدالة الجنائية: وتتضمن محاسبة ومحاكمة الجناة تحقيقا لمبدأ (لا إفلات من العقاب) لتطمين الضحايا باحترام حقهم في ردع ومعاقبة جلاديهم ومنتهكي حقوقهم، مما يزيد من حجم الثقة بالعدالة واحترام حقوق الإنسان. إلا إن الواقع يؤشر أن حجم الانتهاكات وعدد الضحايا وطول فترة ارتكاب جرم الانتهاك سيضعف اعتماد هذه الإستراتيجية بسبب اندثار الأدلة، وأحيانا عدد كبير من الضحايا، أو عدم وجود الأدلة الكافية لإدانة الجناة، أو ضعف دافعية الكثير من الضحايا لرفع دعاوى قضائية أوخوفهم من الإدلاء بشهاداتهم أمام القضاء، كما أن هناك الكثير من المعوقات لتطبيق هذه الإستراتيجية منها عدم توافر عدد كبير من القضاة للنظر في دعاوى الانتهاكات مما يتطلب مدة زمنية قد تصل إلى سنوات فتزيد الأدلة ضعفا واندثارا، كما أن نوع المحاكم المختصة للنظر في هذه القضايا لكل منه سلبياته ونقاط ضعفه، لذا يتم تشكيل لجان عدة لتقصي الحقائق وجمع الأدلة والوثائق والكشف عن الحقيقة وغيرها من اللجان التي تحتاج إلى آليات تنظيم لعملها وتدريب العاملين فيها وكل ذلك يتطلب مهارات وأموال ووقتا كثيرا مما يجعل عملها يمتد إلى سنوات، وغالبا ما يتم الاكتفاء بمعالجة كل هذا من خلال محاكمة الجناة المتهمين بانتهاكات خطيرة وواسعة، والبدء بعملية مصالحة بين الأطراف المتنازعة في حال غياب الأدلة والوثائق والشهود وكثرة أعداد الضحايا وتعدد أطراف وعدد المنتهكين للحقوق .

٢- إستراتيجية عدالة جبر الأضرار: هناك جدل فلسفي وفقهي قانوني حول مفاهيم مثل العدالة والإنصاف والآليات التي يتم العمل بها على وفق كل مفهوم، وغالبا ما توضع خبرات المجتمعات التي مرت بحالات انتهاك واسعة ومنوعة على محك تطبيق هذه الآليات واختيار الأنسب منها. إن إنصاف ضحايا الانتهاكات يتطلب عدلا في تحديد وتصنيف الضحايا والانتهاك الذي تعرضوا له من حيث الكم والنوع والشدة والمدة الزمنية وآثاره المادية والمعنوية والنفسية، ويبدو هكذا الأمر صعبا للغاية في مجتمع منهك من الصراع وصدمة التحول، وتؤشر تجارب المجتمعات الأخرى إن أفضل الوسائل هي إشراك الضحايا في هذه المهمة، ويصار إلى تعويضات مادية عندما يكون عدد المتضررين قليل نسبيا، ولكن غالبا ما يكون عدد الضحايا كبير وحجم الانتهاكات كبيرا، وفي هذه الحالة يتم تقديم تعويضات عامة بتحسين سريع على مستوى أداء الخدمات والتعليم الصحة وتعويضات مادية تعطى بدفعة واحدة وتعويضات معنوية مثل إنشاء متاحف للذكرى ونصب تذكارية وإطلاق أسماء الضحايا على بعض الأماكن وغيرها، ولعل من أهم الإصلاحات التعويضية التي غالبا ما يتم إغفالها هي تقديم الرعاية وإعادة التأهيل النفسي والمجتمعي للضحايا. ورغم كل هذا يبقى السؤال الكبيرهل يستطيع الضحية أن ينسى؟ ويبدو أن عملية إدماج الضحية في النشاطات المدنية والإنسانية إجراء مفيدا وهذا هو ما يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني.

٣- إستراتيجية العدالة الاقتصادية والاجتماعية: إن الفصل بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية أمرا بالغ الصعوبة لترابط هذين الجانبين في التأثير والتأثر، وهكذا يتم التعامل في هذا الجانب من قبل جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة .

إن العدالة الانتقالية تعد تمهيدا لتطبيق محلي هادئ لمبادئ حقوق الإنسان في المجتمعات الخارجة من نظام حكم دكتاتوري أو صراعات أو نزاعات مسلحة أو حروب أهلية،وغالبا ما يتم التعامل مع ملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصعوبة بالغة وبطأ واضح بسبب خطط الموازنة بين إنعاش الاقتصاد وإنعاش مستوى دخل الفرد، فغلبة الجانب الأول يثير حفيظة وتذمر الناس ، وغلبة الجانب الثاني يوقع مستقبل البلاد والتنمية في أزمة مستمرة، كما أن سوء استعمال الحريات المفاجئة وغياب المنظومة القانونية وضعف أجهزة الرقابة والشرطة واستشراء الفساد السابق وكل هذا يرافقه ضعف الوعي العام بأهمية التضامن والشراكة للبدء بمرحلة جديدة، كل هذا يسبب مشاكل جمة يصعب فك شباكها الأمن خلال معالجات تتضمن خطط إصلاح اقتصادي واجتماعي طويلة المدى .

ويعد الإصلاح المؤسسي لموظفي الدوائر وجهاز الشرطة والأمن والقضاء من أهم الإجراءات وأكثرها تعقيدا ، ولا يمكن وضع نموذج واحد لعدم تشابه الشروط الموضوعية المؤدية إلى هذه المشكلات بين مجتمعين في اقل تقدير.

ولا بد من الإشارة إلى أن إطلاق مبادرة دعم العدالة الانتقالية من خلال اعتراف الدولة والمواطن بجملة من الحقوق والعمل على احترامها، وهي: الحق في معرفة الحقيقة، الحق في العدالة، الحق في التعويض، شرط عدم التكرار، إجراء إصلاحات مؤسسية، إصلاح أنظمة الأمن، نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج .

تحقيق العدالة الانتقالية في العراق

إن تجربة العراق في التحول من النظام الدكتاتوري إلى نظام ديمقراطي لها خصوصيتها وتفردها كونها لم تتم عبر الآليات التقليدية من داخل البلد بل تمت بفعل عسكري خارجي، مما برر الكثير من أعمال العنف لبعض الأطراف السياسية المتصارعة قديما وحديثا سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية، فضلا عن أن السعي الجاد لتطبيق إستراتيجيات عدالة انتقالية في العراق كانت لها من التحديات التي يصعب تناولها في هذه الورقة البحثية، لذا فان حاجة العراق إلى تطبيق هذه العدالة أمر لابد من الوقوف عنده كثيرا وبخاصة بعد الانسحاب الكامل لقوات التحالف من العراق، وهناك أسئلة لابد من مناقشتها قبل البدء بأي قرار: كيف سيتم التعامل مع إرث الانتهاكات التي حدثت قبل ٢٠٠٣؟ والتي حدثت ما بعد٢٠٠٣؟ هل كانت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣حقا مرحلة انتقالية اعتمادا على الانتهاكات السابقة؟

هذا يعني الحاجة إلى مرحلة انتقالية بعد انسحاب قوات التحالف لمعالجة إرث الانتهاكات لما بعد٢٠٠٣؟ إذا سلمنا بان مرحلة ما بعد ٢٠٠٣مرحلة انتقالية فمتى تبدأ الحكومة بمرحلة دعم العدالة الانتقالية؟ البعض يشير إلى تسميات لحكومات ما بعد ٢٠٠٣، من قبيل: حكومة انتقالية، حكومة وطنية، حكومة توافق وطني ، فمتى تكون حكومة عدالة انتقالية؟ أو حكومة إصلاح انتقالي؟

جدوى برنامج عدالة منصفة وشاملة في العراق

إن حجم المشكلات السياسية التي انعكست سلباً على حياة المجتمع العراقي منذ عام ٢٠٠٣وما رافقها ونتج عنها من مشكلات اجتماعية واقتصادية تتطلب برنامجا واقعيا لعدالة انتقالية منصفة وشاملة في العراق، وهذا لن يتم ما لم يكن للحكومة إيمان حقيقي بجدوى هذه العدالة لإنهاء أزمة الحكم السياسي، والتي تتمثل بـ:

•إحراز الاهتمام والتوجه الدولي الواسع النطاق، نحو ضرورة تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان إلى المحاكمة. من خلال تشكيل محاكم مختلطة عن الجرائم التي ارتكبت بحق الإنسان والوطن في العراق بضمتها جرائم الفساد المالي وغسيل الأموال في العراق.

•بلورة مفهوم واقعي لأفضل صيغة للتعايش في المجتمعات التعددية، وهو تحقيق المصالحة بين الأطراف المتحاربة أو المتنافسة والمكونة للمجتمع من خلال مصالحة شاملة، مما يؤدي إلى استقرار الأوضاع العامة وتحقيق السلم الأهلي.

•إعلان مبدأ تصفية آثار ومخلفات الماضي بأسلوب حضاري لمعالجة الاحتقان والتوتر، والنصرة للضحايا وذويهم، عبر استحداث برامج وأنشطة اجتماعية وثقافية ومالية، من قبيل إقرار مبدأ التعويضات للضحايا والتشجيع على نشر قصص التسامح بين الناس ، أفرادا أو جماعات، عبر وسائل الإعلام .

•السعي الحثيث لأحداث تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي .

•إشاعة عمليات المراجعة والإصلاح لكافة البرامج الحياتية، بما ينسجم والأوضاع المستحدثة خصوصاً برامج التعليم، والأداء الاقتصادي، والحياة السياسية، والبرامج الاجتماعية، والمشهد الثقافي والإعلامي .

إن احترام حقوق الإنسان عنصر مركزي لا بد أن يتوافر في البرنامج الحكومي، ولا بد أن تتمحور حوله برامجُ التعاون في هذا الميدان لكون العدالة الانتقالية مولودة من رحم مبادئ حقوق الإنسان. لذا، لا بد أن تتناول الأولويات التي يجب الدفاع عنها بقوة على الساحة السياسية، محليا ودوليا، وتسمح بتطبيقها عملياً ضمن إستراتيجية تتضمن: احترام الحريات الأساسية، وحقوق الأطفال، وحقوق النساء، وحرية التعبير، ومكافحة الإفلات من العقاب، ودعم العدالة الجزائية، ومكافحة عقوبة الإعدام والتعذيب، وإدانة الاختفاء القسري ومكافحته، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالبشر، ومكافحة التمييز المرتبط بالنوع .

ومن جهة ثانية، لا بد من تشجيع حقوق الإنسان على مستوى أفقي من خلال: منع الأزمات والسعي لإحلال الأمن والسلام، وإصلاح قطاعات الأمن أو العدل، وضمان أفضلشفافية في توزع الثروات الطبيعية .

ولعل الدفاع عن حقوق النساء هو من الأمثلة البارزة على الأدوات ومميزات النجاح

أمثلة، إذ تشكل حقوق النساء إحدى أولويات العمل في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وتؤكد القرارات الأممية أن النساء اللواتي غالباً ما يكنّ أكثر ضحايا النزاعات المسلحة يمكنهن لعب دور أساسي في بسط السلام وإعادة البناء بعد مرحلة النزاع .

ومن الأمثلة الأخرى، كذلك، حماية الطفولة، التي ينبغي أن تشمل حمايةَ الطفولة في النزاعات المسلحة، والقضاء على بغاء الأطفال، واحترام حقوق الأطفال المعوقين، ومكافحة التمييز المرتبط بالميل الجنسي والهوية الجنسية.

ومن الأمثلة المهمة، هنا، حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين غالباً ما يتعرضون إلى تهديدات مباشرة بسبب التزامهم بالدفاع عن احترام الحريات الأساسية، وتتم عرقلة نشاط منظمات المجتمع المدني بانتظام (مصادرة وثائق، أو سرقة معطيات، أو ملاحقات قضائية) ، أوما إلى ذلك.

خريطة الطريق إلى العدالة والسلام الدائم

ينبغي أن تكون هناك مجموعة من الالتزامات الدائمة والثابتة عن حقوق الإنسان تلتزم بها الحكومة ، هذه الالتزامات هي:

•تشجيع حقوق الإنسان بطريقة أفقية في كل القطاعات، وعلى وفق استراتيجيات معتمدة في مجال الحوكمة الديمقراطية والهوية الجنسية.

•تركيز العمل على أولويات السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان ، هذه الأولويات يمكن أن تشمل: حماية حقوق النساء ومكافحة أعمال العنف ضدهن، وحماية الطفولة في أثناء النزاعات المسلحة، ومكافحة الإفلات من العقاب والاختفاء القسري، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان .

•تقوية الشراكة المتعددة الأطراف مع منظمات المجتمع المدني .

•تشجيع التدريب في مجال حقوق الإنسان الذي ينبغي أن تؤمنه المراكز والوحدات الجامعية أو المدنية.

•مواكبة الجهود وأعمال المنظمات المدنية من خلال الحوار وتقديم مساعدة تقنية ذات طابع وطني، لمدة قصيرة أو طويلة الأمد .

إجراءات فحص التحول نحو الديمقراطية

لا يمكن البدء بمرحلة التطبيق الصحيح للديمقراطية في العراق ما لم تتم حوكمة الحكومة، من خلال منظومة القوانين الفاعلة التي تلتزم بها على وفق المعايير الدولية للحوكمة.

وتتمثل هذه المنظومة بـ :

قانون التصويت والانتخاب الذي يتمثل بضمان أصوات الأغلبية الواعية، وضمان قانوني للشفافية والمساءلة، ودستور دائم وواضح يضمن الاستقرار السياسي ، ومنظومة قانونية ومجتمعية تضمن انعدام العنف والتمييز بإشكاله كافة، وتقييم أداء فعالية الحكومة وأحكامها بضمان صوت الناخب، ومنظومة قانونية إدارية محكمة بضمان الجودة التنظيمية، وسيادة القانون واستقلال ونزاهة القضاء، ومنظومة قانونية جزائية نزيهة لمكافحة الفساد .

مراجع مفيدة

http://ec.europa.eu/governance/docs/doc_fr.pdf
وثيقة المفوضية الأوروبية

•البنك الدولي ، وإدارة التنمية -- البعد الحكم ، عام ، ١٩٩١واشنطن

•المركز الدولي للعدالة الانتقالية

•الموقع الالكتروني لمنظمة المجتمع العراقي النموذجي – برنامج العدالة للجميع – مصادر

www.adala4all.org

* أستاذة مادة علم نفس الشخصية والصحة النفسية في جامعة بغداد رئيس منظمة المجتمع العراقي النموذجي . مدير برنامج العدالة للجميع ، خبيرة تدريب مدني. رئيسة الشبكة العراقية للعدالة الانتقالية .

الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق

د . نعمة العبادي
مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات

قفز مصطلح (التنمية) خطوات كبيرة، ليتحرر من مدلولها المحدود ويصل إلى مستوى متقدم من الدلالة، بات معها يشير إلى توسيع خيارات الناس من خلال إكسابهم القدرات، وتحسين فرصهم في استعمال هذه القدرات، هذا فضلاً عن دلالات أخرى.

هذه العملية المعقدة المتكاملة، التي لا تقف عند حدود الجوانب الاقتصادية؛ بل تتعداها إلى سائر جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، تحتاج إلى مدخلات متعددة تتناسب وحجمها المطلوب، وتتطلب حشداً واسعاً لكل الإمكانيات، فضلاً عن التخطيط والإدارة الجيدة والتدبير العالي .

(الحكم الصالح) هو أحد أهم المفردات التي تُقدَّم بوصفها أسلوباً جيداً لإدارة الدولة يحقق نتائج مضمونة في مجال التنمية الشاملة. وقد تضمن هذا المفهوم، بناء على الاستعمال المتداول لدى صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، مجموعة قضايا، منها اللامركزية، ومكافحة الفساد، والشفافية والمحاسبة الدقيقة، والمجتمع المدني، والمشاركة السياسية الواسعة.

إن مفهوم (الحكم الصالح) أوسع من هذه المفردات، فهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بوساطة الناس، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع. ولما كان شكل الحكم وطبيعة الآليات التي يستعملها هما وسيلة تقتضيها غاية عليا، هي تحقيق العدالة والرفاه لأبناء المجتمع، فإن هذا يقتضي أن نرصد الحاجات والاستحقاقات، للتعرف على ما يناسبها من الحكم والموقع الذي ينبغي أن تحتله الدولة في مجال تحقيق تلك المصالح .

ومن المفترض أن يمر العراق، بعد خلاصه من الدكتاتورية في نيسان ٢٠٠٣، بعملية تحول شاملة تتأطر في إطار تنمية بشرية متوازنة، تشتغل على جملة استحقاقات، سواء في المجال السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي. ولا يمكننا الحديث عن أية تنمية ما لم نرصد تلك الاستحقاقات ونرتب سُلماً للأولويات فيما بينها.

نحاول، هنا، أن نبين ما ينبغي أن يكون عليه الحكم في العراق في ظل حاجات التنمية البشرية واستحقاقات البناء والتطوير .

العراق في ظل الحكم الاستبدادي

لا يحتاج المرءُ إلى مزيد من العناء والجهد لمعرفة ما آل إليه العراقُ في ظل الحكم الاستبدادي الشمولي. وأحسن عبارة يمكن أن تختصر النتيجة التي وصلت إليها البلاد هي (الخراب الشامل)، فقد تصدعت الهوية العراقية، وأصبحت تعيش أزمة حقيقية بحيث لا يمكنها التعبير الحقيقي عن مكونات الشعب العراقي، لأنها صيغت بطريقة خاطئة اختزلت العراق وأهله في شخص دكتاتور، وأصبحت المواطنة تساوي الولاء للرئيس، الأمر الذي أنتج قلقاً في الانتماء وضعفا حاداً في رابطة المواطنة.

وقد تجلى ذلك في هواجس عالية الصوت بعد سقوط الدكتاتورية، حاولت الحصول على ضمانات في مجال التأكيد على وجودها، تطمئنها على أن الهوية الجديدة لا تطمس معالمها، وتفسح لها المجال المناسب من حيث هي مكون حقيقي من مكونات الشعب العراقي .

أما في مجال تحطيم البنية الاجتماعية والترابط بين أفراد المجتمع فقد نخرت ثقافة الشكوالتجسس في بدن المجتمع، وانعدمت الثقة والاطمئنان، ومن ثم، تقطعت الروابط الخفيةالمشكلة للنسيج الواصل بين مكونات المجتمع .

وأما مجال الحريات والحقوق، فإن الاضطهاد و الظلم صادر سائر حقوق الإنسان، في ظل دولة قمعية. والمقابر الجماعية والسجون والإعدامات هي خير شاهد على ذلك .

وأما التخلف والجهل والأمية، فإن سياسة الحروب وعسكرة المؤسسات أوصلتا نسبة الأمية في البلاد إلى ٧٠٪ .

وأما التخلف الاقتصادي وانعدام التنمية وشيوع الفقر والحرمان فهو الأمر الأبرز في حياة العراقيين.

استحقاقات التنمية البشرية في العراق اليوم

إن لوحة الخراب والدمار هذه تفرز كماً هائلاً من استحقاقات البناء والتأهيل، وتلقي على كاهل الراغبين أو المسؤولين عن إقامة تنمية بشرية حقيقة في العراق الجديد ثقلاً شديداً من خلال ما ترفعه من سقف عال لمطالب الأعمار والتصحيح والتأسيس من الأرض. يُضاف إلى هذا الأخطاء والتأخر في عملية البناء والتصحيح في المرحلة التي أعقبت نيسان ٢٠٠٣، والتي شهدت فساداً مالياً وإدارياً ونهباً منظماً للمال العام ومحاصصة في توزيع المناصب وما إلى ذلك آفات في طريقها لأن تتحول إلى سرطانات قاتلة.

إن استحقاقات البناء هذه ليست لمسات تكميلية أو إضافات مستحسنة. نحن نتحدث عن خراب شامل ودمار هائل، لم يبق حتى الأسس تحت الأرض، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء، تبدأ من مرحلة التفكير والتخطيط وتغيير الخرائط والتصاميم وتبديل الغايات والأهداف، وإذا كان الأمر في المجالات المادية تقاربه هذه التوصيفات، فإنه شائك ومعقد في المجالات المعنوية، فأي تأسيس نتحدث عنه في مجال إعادة الضمير وحس المراقبة والشعور بالأمل وترك الإحباط وانتهاج ثقافة البناء بدل ثقافة الهدم وثقافة الحكم بدل ثقافة المعارضة؟ وكيف نبدأ مع حالة اللاثقة وما ألحقته من تقطيع حاد لأوصال المجتمع جعل الحديث عن أي عمل جماعي شبه مستحيل؟ ومن أية خطوة نبدأ مع ثقافة الاستبداد والتسلط والقهر التي تتجلى في كل مفاصل المجتمع، فهي لا تقتصر على المسؤولين الكبار في الدولة، بل وصلت إلى أطفال المدارس والعائلة، وأصبحت نسقاً اجتماعياً تنتظم على غراره أغلب الفعاليات الاجتماعية، وهكذا الأدواء الأخرى التي يصعب توصيفها فضلا عن الحديث بعلاجها .

وعلى الرغم من الحجم الضخم الذي يمكن رسمه في قائمة طويلة من الاستحقاقات نحاول عرض ابرز هذه الاستحقاقات التي ينبغي للتنمية البشرية الحقيقية المرجوة أن تبدأ بها وتعمل عليها وهي :

١- القضاء التام على ثقافة الاستبداد والاضطهاد والدكتاتورية والتعسف وانتهاك حقوق الإنسان وتصفية جميع منابعها خصوصاً الفكرية منها، سواء في المناهج التعليمية أوالمؤسسات السياسية والاجتماعية، وبناء ثقافة بديلة قائمة على أساس احترام المواطنة ورعاية حقوق الإنسان وتجسيد المقولة التي تنص على أن الحكومة راعية وموجهة للشعب، لا عدواً قاهراً له ، وكذلك إشاعة روح الإخاء والتحابب والتواضع والرفق وما شابهها من السبل المهذبة لقيادة الحياة الاجتماعية والسياسية.

إن أية تنمية لا يمكنها أن تتحول إلى خيار طوعي جماعي في ظل ثقافة القهروالاستبداد وستكون أشبه (بالسخرة) التي لا يتفاعل معها الجمهور إلاّ بمقدار إحساسه بالخوف من العقاب المتوقع .

وأكيدا فأن هذا النسق من التفاعل الاجتماعي لا يبني أوطاناً ولا يشيد مدناً ولا يسمح للإنسان بان يفجر إبداعاته ، فالإبداع والحرية قرينان لا ينفكان عن بعضهما .

ولا يعني تطهير الاستبداد، مجرد التحول إلى مؤسسات ديمقراطية تقوم على أساس المشاورة والرأي بالرغم من أهمية هذه الخطوة وأثرها في إشاعة ثقافة الشراكة وسماع الآراء جميعها ولكن يبقى الاستبداد كمكون ثقافياً يحتاج إلى عملية استئصال شجاعة من كل صفحة من صفحات الحياة وبيد ماهرة لا تبالغ في الاستئصال و لا تتردد وتتهيب من القيام به .

٢- إقامة عقد اجتماعي طوعي حقيقي بين جميع مكونات المجتمع العراقي، يعترف فيه الجميع بالجميع بغض النظر عن حجم كل مكون من المكونات، ودون توصيفات الأكثرية و الأقلية في مسألة الاعتراف بالوجود وحق المواطنة وما يترتب عليه من استحقاقات ترتبها المواطنة الصحيحة في الدول التي تحترم انتماء مواطنيها.

إن لغة: (إننا أهل الوطن الحقيقيون وغيرنا لا أو شبه مواطنين)، هي لغة محمومة دفعت بالملايين من المواطنين الذين عاشوا وتربوا على ارض الوطن إلى خارجه ليعيشوا مرارة الغربة والتهجير القسري وإسقاط الهوية، كذلك فان القومية الجغرافية لا وجود لها في العراق والموجود هو القومية الثقافية التي لا ينبغي أن تكون حائلاً أو هاجساً تعلو على روح الانتماء إلى الوطن والاندماج الطوعي في ظل هوية مرنة تستوعب كل مكونات الشعب بأحجامهم وتنوعاتهم وتعيد صياغة جميع هذه المكونات في إطار جديد يمثل الكل وليس عبارة عن مجرد تجميع اصطفافي للكل ، كصف الطابوق بعضه إلى جانب بعض .

إن لغة اتهام الآخرين بالعمالة والانحياز والارتباط بالأجنبي، هي تركة سوداء أفرزتها روح التعالي والظلم و لا مكان لها في وطن يريد أن ينخرط في تنمية شاملة فكيف يتفاعل الشركاء في مشروع جماعي وهم لم يعترفوا بعضهم بالآخر ولم يقرروا تساوي حقهم في مسألة المشاركة في البناء والحصول على ثماره؟

٣- إنجاز منظومة متكاملة من المؤسسات التي تقوم على أساس ثقافة دولة المؤسسات وتتكفل برعاية التوزيع العادل للحقوق والواجبات، ويكون الضابط الوحيد في استحقاق المناصب والمواقع فيها هو الكفاءة والنزاهة والمواطنة، بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية ويقف على رأس هذه المؤسسات، تأسيس جهاز قضائي مبني على أسس علمية صحيحة، منزه عن الشبهات والتهم ويكون جهازاً محايداً لا يصطف إلى جانب إي جهة كانت، وظيفته إحقاق الحق وانتزاعه من إي جهة أو شخص مهما كان موقعه الوظيفي ودرجته الحكومية ، وينبغي أن يأتي هذا الجهاز من خلال البرلمان المنتخب وعند تعيينه يكسب الحصانة الكاملة التي تؤهله لممارسة دوره بحرية، ويمثل هذا الجهاز صمام الأمان الذي يمنع الزيغ والانحراف للأشخاص والمؤسسات عن جادة القانون وشرعة الدستور.

٤- الصيرورة إلى حكم ديمقراطي حقيقي، يأتي من خلال برلمان منتخب عبرانتخابات حرة نزيهة، تقوم على أساس التنافس الشريف في مجال أدارة الدولة وتقديم الخدمات وتبني البرامج الصحيحة، بعيدا عن التمترس الديني أو العرقي أو الطائفي، وفي جو من حرية الاختيار خال من أي قهر مباشر أو غير مباشر.

إن آلية الديمقراطية ينبغي أن تحترم نتائجها مهما كانت وعلى جميع الأطراف الالتزام التام بما تأتي به مهما كان، لأنها الأداة الوحيدة التي يمكن استكشاف إرادة الجماهير من خلالها ويتصل بهذا الأمر ضرورة تفعيل مبدئي التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات الثلاث.

إن حصر المنافذ التي تولد منها الحكومة في منفذ واحد وهو القبول والرضا المنكشف عبر صناديق الاقتراع، هو السبيل الوحيد لقهر شوكة البطش الحكومي والاستبداد والذي يعمق بدوره حقيقة إن الحكومة خادمة للشعب وراعية لمصالحه وليس متسيدة عليه وناهبة لثرواته ومتاجرة في مصيره كما هو حادث اليوم في اغلب بلدان العالم.

٥- إن المركزية الصارمة ودولة القطب المتفرد، قد سجلت وعبر تجارب متعددة من تأريخ العالم، قصورا في الأداء وتأخرا حادا في وصول استحقاقات أبناء الشعب في المناطق البعيدة والإطراف، كما أنها حسرت المشاركة وقتلت حب التعاون والإحساس بالمسؤولية وكدست الصلاحيات في يد واحدة. وهذا الأمر هو الذي يدعو وبإلحاح إلى نموذج جديد يتدرج في المرونة، بحيث يبدأ التقاسم للصلاحيات بين المركز والإطراف بشكل تدريجي. والأفضل البدء بتفعيل حقيقي لمجالس المحافظات شريطة أن تكون مولودة من انتخابات حقيقية ونزيهة،ثم يتم التدرج في توسيع دائرة الصلاحيات إلى أن يصل إلى النموذج الفيدرالي شريطة أن تتوافر لهذا النموذج شروطه الأساسية وتتلخص أهمها في شرطين : الأول : وجود حكومة في المركز قوية ومنتخبة مبسوطة النفوذ بشكل كامل على جميع أنحاء البلاد، بحيث يهابها الشخص الموجود بباب قصر الرئيس والراعي الموجود على آخر نقطة في الحدود على حد سواء، أما الشرط الثاني : فهو وجود مرجعية واحدة يتحاكم أ ليها جميع أبناء الشعب وهي مرجعية القانون، ولا ينافسها أي مرجعيات أخرى كالقومية والدينية والعشائرية. يضاف إلى هذا ضرورة دراسة جميع الظروف الإقليمية والدولية، بحيث لا يتحول الخيار الفيدرالي إلى عامل إضعاف وتمزيق للبلاد و منطلقاً للانفصال وخلق الدويلات. ومع تطبيقه ينبغي أن تبقى القضايا الأساسية بيد المركز تديرها بالتنسيق مع الأطراف.

٦- إقامة نظام تعليمي ينتهج سياسات تعليمية وتربوية حكيمة بعيدة عن منهج التلقين والاهتمام بالكم المعلوماتي فقط. ويكون الإبداع والتميز هو الرائد في جانب المفاضلة والحصول على المواقع والدرجات المهمة. ويلتفت هذا النظام إلى حاجات العصر ومتطلباته ويرصد المهارات المطلوبة التي يجب العمل على تخليقها وتطويرها من خلال الفروع النظرية والعلمية.

كما انه لا يتوقف عند فتح الفروع الجديدة أو إدخال المعدات الحديثة، بل يجب البدء بمراجعة شاملة لكافة المناهج التعليمية وطرق التدريس وتوزيع المواد وساعات الدرس واليات وضوابط منح الشهادة والاختصاص ونوع الناتج النهائي لكل المؤسسات التعليمية.

٧- إن التنمية البشرية لا يمكنها أن تقوم إلا من خلال توفر الكم والكيف المناسبين من البشر المستعدين لاستيعاب أهدافها والعمل على تحقيقها، ولا مجال لتوفير ذلك إلا من خلال المؤسسة التعليمية المنتجة.

٨- تشييد نظام راقبي عالي الكفاءة يتولى مسألة المحاسبة والمراقبة الدقيقة والعادلة لكل قطاعات الدولة ومؤسساتها ونشاطات الإفراد، ويعتمد مبدأ الشفافية والوضوح ويضع النقاط على الحروف.

إن تراكم الفساد السياسي والإداري والمالي وحتى الأخلاقي، يقتضي وقفة صارمة وحازمة لأجهزة النزاهة والرقابة التي يجب أن تشكل بعيدا عن المحاصصات والمحسوبيات وألا تكون هي نموذجا سيئا للفساد وبؤرة له. وكذلك يجب حمايتها بقوة قانونية رادعة وعمق اجتماعي يتعاطف مع قراراتها وأحكامها التي تستهدف حماية المصلحة العامة وصيانة أجهزة الدولة من الضلال والانحراف.

إن العراق يحتاج إلى جولة محاسبة صارمة ومنصفة لكل حالات الثراء غير المشروع قبل التغيير وبعده وينطلق برنامج واضح يقوم على مقولة (من أين لك هذا؟) و أن لا يقف هذا السؤال أمام أي خطوط حمراء مهما كانت الجهة الواقفة وراءها.

إقامة اقتصاد متوازن، يقوم على سياسات اقتصادية واعية تلحظ الموارد المتوافرة والحاجات المطلوبة والخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع العراقي ، ولا تعتمد على الاستنساخ الأعمى لتجارب الآخرين حاصرة لخياراتها بين نموذجين أو ثلاثة من نماذج الاقتصاد في العالم، فجميع هذه النماذج هي تجارب بشرية قابلة للتعديل وغير مانعة عن إبداع نماذج جديدة لحاجات مختلفة.

ومن أهم الأمور التي ينبغي رعايتها هي التقصي الدقيق لمسألة تحويل بعض المتبوعات من القطاع العام إلى الخاص ضمن عملية (الخصخصة)، والالتفات إلى موارد الإنتاج الرئيسية وعلى رأسها النفط وإبقاءه تحت سيطرة الدولة ولكن من خلال سياسة نفطية جديدة تلحظ القصور والخطأ في السياسات النفطية السابقة. ولا يقل أهمية البحث عن خيارات ومصادر أخرى مع النفط يتقوم بها الاقتصاد وأهما تطوير القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي وتطوير السياحة والصناعة. كما ينبغي أن تتضمن السياسات الاقتصادية الجديدة رعاية واعية للقطاع الخاص وتشجيعه ورسم خارطة

دقيقة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن البطالة والفقر والفساد الإداري والمالي والتخلف المهني والعلمي وشحة المعدات ووسائل التصنيع وعدم التوازن في مسألة الحركة الصناعية والتجارية وإهمال الأرض والقطاع الزراعي والاعتماد الكلي على النفط، هي تحديات بالغة الخطورة أمام النهضة الاقتصادية الجديدة وعملية التنمية البشرية المراد القيام بها. فإذا أضفنا إليه المديونية الجائرة التي طوق بها النظام المقبور عنق البلاد والعباد وأبقتها السياسات الدولية الظالمة على حالها،وكذلك الاتفاقات الخفية أو غير الواعية أو ذات المنافع الشخصية التي تم إبرامها خلال الثلاث سنوات المنصرمة والتي بمجملها لا تخدم الاقتصاد العراقي ومستقبله، يكون أمر النهوض بالقطاع الاقتصادي وإقامة تنمية ناجحة قضية بالغة الصعوبة وتحتاج إلى الكثير من الجهد والعناء والصبر على نتائجها البطيئة. ويدخل بضمن الاستحقاق الاقتصادي الجديد، عملية الاستثمار الواعي والمنصف للثروات الطبيعية وكافة الموارد، بحيث يتم حماية حق الأجيال القادمة ومراعاة التوازن البيئي والطبيعي والحرص التام على تصنيع المواد الأولية في داخل البلاد لان بيعها كمواد خام يظلمها وينقص من قيمتها ويحرم البلاد مما تتضمنه من مدخول جيد. فلو التفتنا إلى مورد بسيط وما يمكن أن يدره على العراق من منافع لو تم تصنيعه في البلاد وهو الثروة السمكية، فالعراق يملك مساحة مائية هائلة تتوافر على ثروة سمكية عظيمة وخصوصا في مناطق الاهوار، يمكن رعايتها وتنظيمها والاستفادة من التقدم العلمي في هذا المجال وتصنيع هذا الغذاء المهم الذي له رواج واسع في كل العالم ويدخل بصورة مباشرة في دعم الأمن الغذائي، وهكذا كل الموارد الأخرى .

إن الاضطراب والقلق الداخلي والتبعية والذيلية للأجنبي، كلها موانع قاتلة أمام عملية التنمية الصحيحة، بل هي المداخل الرئيسة للتخلف والدمار، لذا ينبغي الصيرورة إلى سياسات داخلية وخارجية واعية وعلمية تكفل تحقيق الاستقرار والطمأنينة وسيادة القانون، وتحقق السيادة والاستقلال وحرية القرار والرأي.

إن السياسات التي سار عليها النظام السابق قطعت أوصال العلاقات مع الجوار ومع اغلب بلدان العالم وأصبح العراق محاصراً مع امتلاكه لفضاء واسع يمكنه من إقامة أفضل العلاقات، لذا ينبغي انتهاج سياسات حكيمة تعيد للعراق موقعه في المنطقة والعالم وتفتح نوافذ واسعة لكل علاقة تصب في مصلحة البلاد بعيدة عن أمراض الانحياز الطائفي والقومي والديني وجعل مصلحة العراق هي الأس الذي تقوم عليه حركة العلاقات مع كل الدول والمؤسسات الأجنبية .

إن العراق يحتاج إلى انخراط واعي في حركة التجارة العالمية والتبادل الاقتصادي والبحث الجاد على شركاء منصفين للتكامل معهم (اقتصاديا وتجاريا)، ولكن في كل ذلك ينبغي أن تحضر مصلحة الفقراء المحرومين وتكون هي الهاجس الرئيس لأي تخطيط اقتصادي جديد .

إن هذه القائمة من الاستحقاقات ذات أهمية ضرورية لا مجال للتنازل أو التفريط بأي واحدة منها إذا ما أريد للعراق أن يسير في عملية تطوير وازدهار حقيقي وهي وإن كانت تمثل حاجات بنفسها ولكن كل منها يمكن أن ينحل إلى جملة كبيرة من الاستحقاقات وبتحقق جميعها يتواجد مركبها المطلوب، كما أنها ليست قضايا موجودة على أنها جزر لا علاقة لكل منها بالآخر، فهي بمثابة منظومة متكاملة يتصل بعضها بالآخر ويتكامل كل منها مع الآخر ولا قيمة لأحدها دون وجود الاستحقاقات الأخرى.

الحكم الصالح في ظل استحقاقات التنمية البشرية

يعد هذا المحور الأهم في بحثنا حيث يبين الصورة التي ينبغي أن يكون عليهاالحكم الصالح في العراق في ظل المحددات التي تفرضها الاستحقاقات المشار إليها في المحور السابق .

إن الصفات والصورة التي سوف نرسمها لا تمثل خيارا تقابله خيارات أخرى، بل هي ضرورة لازمة لا مجال من وجودها وإلا لا حديث عن عراق مزدهر وأكيدا لا حديث عن تنمية بشرية صحيحة بالرغم من إن دائرة الاستحقاقات التي أشرنا إليها واسعة وتتجاوز مفهوم التنمية المتداول في الأدبيات الاقتصادية والسياسية ولكننا هنا نتحدث عن التنمية بصورتها الواسعة الشاملة التي تتضمن جميع جوانب الحياة ومفرداتها فإننا نرى وجود ترابط حقيقي بين مفاصل الحياة وحالة تفاعل وتأثير وتأثر فلا يمكن تصور تطوراً حقيقيا في إحدى المجالات ويقابله تخلف في المجالات الأخرى.

الحكم الطالح (الفاسد والمفسد) هو الذي دمر البلاد وقتل العباد وهدر الثروات وخرب كل شي وترك العراق جثة هامدة لا حراك لها فتطالع مجموعة احتياجات المفروض إننا فرغنا من تحقيقها في عصور خلت ولكن بفعل الجهالة المعمقة والشر المكثف وروح الأنانية المنفتحة التي كانت سمة للحكم الطالح في الأزمان السابقة حدث كل هذا وهكذا امتلأت قائمة الاستحقاقات بطلبات تتنافس في الأهمية وضرورة العمل عليها ولكل منها يحتاج إلى جهد عظيم .

إن أول محدد للحكم الصالح ينبغي استحضاره ومراعاته بقوة هو الصورة الحقيقية لموقع الحكومات في حياة الشعوب فالحكومة هي الخادمة والقائمة على حاجات المجتمع والمنصب الحكومي مهما كان موقعه فهو توظيفا لا تشريفا وهو فرصة للخدمة والإعانة لا نافذة للسرقة والانقضاض على المال العام. وهذه النظرة ينبغي أن تتعمق وتترسخ وتصبح هي الثقافة السائدة في ذهن المسؤول والمواطن ويتم تصفية ثقافة القهر والاستبداد التي تتعامل مع الشعوب وكأنهم رعايا قاصرين لا يملكون من أمرهم أي شي وللحاكم أن يفعل بهم ما يشاء وكل ما يقدمه لهم هو منّة عليهم.

إن المواطنة تتضمن في محتواها الكبير مجموعه أصيلة من الحقوق التي لا يتسنى لأحد حتى (رئيس الجمهورية) أن يسلخها عن الفرد الذي مازال يتمتع بعنوانها. وهذه الحقوقهي التي ينبغي أن تحدد الحكم الصالح في العراق وتكون بمثابة البوصلة التي ينبغي أن تتجهإليها السياسات العامة.

ومن المفيد ذكره في هذا المجال إن تلك النتائج لا تأتي عبر الأمنيات ولا يمكننا أن نتصور بأن الحاكمين سيقدمون على تلك السيرة من تلقاء أنفسهم وسيتنازلون عن أنانياتهم مجاناً وبدون أدنى تدافع، فهذا خطا فاحش بل يجب على الشعب أن يسعى جاهدا لحصول ذلك ويقف في طريق أي حركة أو توجه تؤصل لثقافة (القائد الرمز)والدكتاتور الأوحد كما أنها تكون مُراقِبة وحاضرة تقـوم مسيرة الحكومة من الاعوجاج وتعينها على الصحيح والملائم. ولا يمكننا ضمان توافر نموذج من الحكم على هذه الصورة إلا من خلال تعميق ثقافة دولة المؤسسات وحاكمية القانون .

إن الحكم الصالح لا يمكنه أن يؤدي تلك الاستحقاقات ويقوم بقيادة تنمية بشرية شاملة إلا إذا كان أساسه خيارا ديمقراطيا حرا نزيها بعيدا عن دائرة التأثير والإغراء والتضليل واستخدام الأوراق الباليه لكسب ود المواطن وانتزاع صوته قهرا. وهذا الخيار يفرز الأكفأ والأليق للحكم الذي تحدد مواصفاته حجم المسؤولية والوظيفة التي ينبغي أن يحتلها ولا تكون مواصفاته هي المحددة لحجم الوظيفة وصلاحيتها. ولاشك في أن هذا لا يأتي إلا من خلال تأصل وتجذر مؤسسات الحكم الديمقراطية وإشرافها المباشر على عملية وميكانيكية قيام الحكومات وذهابها بعيدا عن الثورات والانقلابات العسكرية، بل من خلال التداول السلمي للسلطة وشكل يضمن الأنسابية والسلاسة في عملية التغيير .

إن المؤسسات الحكومية اليوم ينبغي أن تستعصي أمام أي محاولة امتلاك شخصي أو حزبي وتبقى مؤسسات الشعب كله دون أي تفرقة . وعلى الحكومة أن تتشبع بثقافة مفادها أنها غير مالكه لمناصبها الوظيفية وهي ليست أملاك مسجلة بأسمائهم، وحقهم بالبقاء فيها مشروط بوجود سند قانوني دستوري يتيح ذلك وسيرة حسنة من الانجازات تؤهلهم للاستمرار، وفي خلافه لا مجال لهم فيها دقيقة واحدة. فإذا ما صار الحكم على هذه الصورة فأنه سيتبنى وبشكل تلقائي مبدأ التعددية السياسية وحرية إنشاء الأحزاب والمؤسسات ويفتح المجال واسعا للتنافس في مجال تقديم الخدمة وإعطاء أفضل الخيارات للشعب في مجال تحقيق مصالحهم وما يطمحون إليه من خلال التنافس في البرامج السياسية التي تستهدف قيادة الدولة ورسم سياساتها العامة ، ومع الوصول إلى هذا النموذج فان الفردية والاستبدادية تتلاشى وبشكل تلقائي وينفتح الباب للجميع أن يشاركوا في عملية البناء والقيادة، كلّ بقدر ما يمتلكه من مؤهلات وكفاءات.

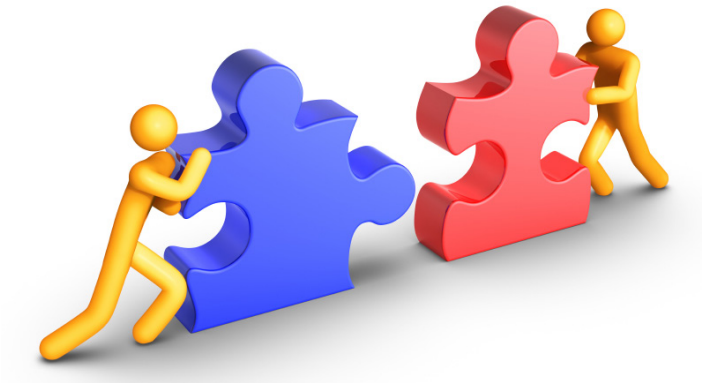

وأكيداً فان هذه الأمور هي الأرضية الضرورية لقيام التنمية البشرية الحقيقية في البلاد ، ولاشك في إن انحصار القرار بيد واحدة وتكديس الصلاحيات في نقطة مركزية يقتل روح المشاركة ويعمق الروتين والبيروقراطية ويحرم أجزاءاً مهمة من البلاد من الحصول على حقوقهم بشكل منساب وطبيعي، الأمر الذي يحتم أن يتبنى الحكم الصالح في العراق منهج اللامركزية المرن الذي يتدرج في مجال توسعة دائرة الصلاحيات بشكل منظم بحيث لا تخل العملية بتوازن الدولة ووحدة قراراتها.

وهذا إنما يأتي من خلال إعطاء دور فعال وحقيقي لمجالس المحافظات التي ينبغي أن تكون وليدة انتخابات حرة ونزيهة ، ومعبرا حقيقيا عن أبناء محافظاتها وهذه السياسة تتدرج في التوسع إلى أن تصل إلى الخيار الفيدرالي عند ضمان توافر شروطه التي اشرنا إليها في محور الاستحقاقات، ولا تكون نافذة للتقسيم وتقطيع أوصال البلد وخلق كيانات متعددة .

فهذا النموذج إذا ما قام على أسسه الصحيحة و تمت رعاية اشتراطاته وضروراته فانه يساعد وبقوة في حركة تنموية شاملة تسير بنسق واحد نضمن فيها مشاركة الجميع لأ نهم جميعا يشعرون بوجود فرصة حقيقة متاحة لهم للمشاركة في القول والفعل وتترك لهم خيارات أدارة أنفسهم بأنفسهم والحفاظ المناسب على خصوصياتهم مع حفظ المصلحة العليا للبلاد.

وفي اتجاه متصل ينبغي أن يستحضر الحكم الصالح في العراق الاستحقاقات والتحديات الاقتصادية وهذا الدمار والتخلف الشامل وينتهج سياسات اقتصادية حكيمة واعية بعيدا عن تقليد أي نموذج آخر ولا بأس؛ بل من الضروري دراسة تجارب الناجحين في كل العالم والاستفادة منها.

إن السياسات الاقتصادية الجديدة ينبغي أن توازن بين المساحة الضرورية التي يجب بقاء زمامها بيد قطاع الدولة وإشرافها مثل النفط والكهرباء والموارد المائية وغيرها من الأساسيات وبين ما يجب فسحه للقطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، فيجري تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة لأنها تشكل موردا اقتصاديا مهما.

كما انه وبحسب ما أشرناه في فقرة الاستحقاقات، على السياسات الاقتصادية أن تتوجه بجدية للبحث عن بدائل أو مساعدات للثروة النفطية وبذل قصارى الجهد من اجل استصلاح الأرض ودعم القطاع الزراعي وبناء الصناعات الغذائية.

هذا بالإضافة إلى تفعيل القطاعات الأخرى ورسم سياسة حكيمة لإداراتها وخصوصا السياحة عموما والدينية منها على وجه الخصوص .

إن العراق اليوم لا يناسبه نموذجاً جاهزاً، كالمنهج الاقتصادي الاشتراكي أو الرأسمالي أو نظام السوق الحرة، وإنما يجب أن يستحضر ذوي الاختصاص القدرات الموجودة والممكنة والحاجات والضرورات ومحددات الظروف المحلية والإقليمية والدولية والخصوصيات الثقافية للمجتمع وعلى أساس جميع هذه الأمور يتم رسم سياسة اقتصادية خاصة.

ويتصل بهذه النقطة ضرورة إجراء مراجعة صارمة وجدية لكل العقود والاتفاقيات التي جرت خلال السنوات الثلاثة الماضية، فضلا عن السنين السابقة والنظر فيها من خلال موقع مصلحة الشعب العراقي في تلك الاتفاقيات ومدى مراعاتها مهما كانت الجهات التي تمثل الطرف العاقد والمتعاقد لهذه الاتفاقيات والعقود.

إن هذه المحددات وما يتصل بها، تجعل من الضروري أن يكون جهاز الحكم اليوم قائم ومتقوم بأهل الدراية والنزاهة وذوي الاختصاص، كما لابد أن يقوم على أساس التخطيط الاستراتيجي والتصور البعيد المدى والالتفات إلى كل التجارب الناجحة واخذ الدروس والعبرمنها وان يكون الحبل متصل بين السياسي والمفكر والأكاديمي لكي تتكامل القدرات وتنضج الأفكار ويستقيم العمل .

إن نموذجا من الحكم يقوم على الأسس المشار إليها أعلاه، سوف يعبر بالبلاد من حافة الأزمة إلى شاطئ الأمان وهو الضمانة الأساسية لقيام تنمية شاملة تستوعب كل القطاعات وتحقق الرفاه والسعادة لأبناء الشعب العراقي .

مراجع مفيدة

(١)الثقافة والتنمية/أوراق ملتقى عمان الثقافي في التاسع من /٢٠٠٦ /٩/ ٢٦-٢٣سلسلة كتب ثقافية/وزارة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢)تحديات اللامركزية والحكم المحلي في العالم العربي/عمل جماعي/منشورات المركز اللبناني للدراسات.

(٣)فلسفة التنمية رؤية إسلامية .د/(إبراهيم أحمد عمر)/سلسلة أبحاث علمية /(٤)قضايا الفكر الإسلامي/المعهد العالي للفكر الإسلامي.

(٤)الفقر والغنى في الوطن العربي/وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية من٢٣-٢٢تشرين الأول/٢٠٠٠مجموعة باحثين/بيت الحكمة/بغداد.٢٠٠٢

(٥)العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئية الطبيعية والبيئة الاجتماعية .د/(علي حنوش ط/ /٢٠٠٠ ١دار الكنوز الأدبية/بيروت.

(٦)العراق والمنطقة بعد الحرب/قضايا أعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي/بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/ مركز دراسات الوحدة العربية.

(٧)التخلف الاجتماعي سايكلوجية الإنسان المقهور/ مصطفى حجازي/الدراسات الإنسانية/علم النفس ط/ ١٩٨٩/٥معهد الإنماء العربي

(٨)حال الأمة العربية/المؤتمر القومي العربي العاشر/الوثائق-القرارات-البيانات/ نيسان/٢٠٠٠مركز دراسات الوحدة العربية.

(٩)مجلة الحوار/العدد / ٣تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي.

(١٠)مجلة الإسلام والديمقراطية/العدد/١٣تصدر عن منظمة الإسلام والديمقراطية.

(١١)مجلة النبأ/العدد/٨٠السنة الحادية عشر.

(١٢)نظرية التنمية السياسية/ريتشارد هيجوت/ترجمة أ .د. حمدي عبد الرحمن و د.محمد عبد الحميد/منشورات المركز العلمي للدراسات السياسية.

(١٣)الدولة والتنمية والإصلاح الإداري في لبنان/عمل جماعي/منشورات المركز اللبناني للدراسات.

(١٤)العراق ورهانات المستقبل/ميثم الجنابي ط/ /٢٠٠٦ ١منشورات دار المدى.

المصالحة الوطنية ... والتوازن الوطني

الحقوقي
علي عبد الحسين كمونة
الممثل السابق للجنة البرلمانية للمصالحة الوطنية

(المصالحة هي أكثر الأشياء طبيعية في العالم ، لكنها شيء معقد أيضاً)

ديسموند توتو / رئيس الأساقفة

التعريف بمفهوم المصالحة

تتباين الآراء كثيرا حول مفهوم المصالحة إلا أن الجميع يتفق على أنها إيجاد أرضية مشتركة لإقامة علاقة بين المجموعات والأفراد المتنازعين ، وتتنوع طبيعة هذه العلاقة بتنوع الثقافة والخبرات الخاصة لانتهاكات حقوق الإنسان في كل مجتمع ، فضلا عن الموقع في البنية السياسية والظروف الشخصية للأطراف الداخلة في عملية المصالحة ، كما تعد المصالحة آلية التعامل مع الماضي بنظرة مستقبلية بناءة وتحويلية، أكثر منها تأديبية وعقابية ، ويتفق الجميع على أن المصالحة عملية أكثر منها هدفا ، أما الهدف منها فيتحدد بالسلام والأمن والاستقرار والعدالة والتنمية البشرية والمالية .

أهمية المصالحة في فترة التحول نحو الديمقراطية

أصبح التركيز خلال السنوات العشرة أو الخمس عشرة الأخيرة على المصالحة يشكل أولوية للدول التي تمر بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء العالم، فقد اتخذت العديد من الدول خطوات عدة لتعزيز المصالحة في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار.وتحتاج عملية المصالحة إلى منظومة قانونية متينة إذ أن الهدف من سن وإقرار القوانين الوضعية هو إرساء حالة من العدالة النسبية بين الخصوم لحل المشكلات الاجتماعية والشخصية والاقتصادية والثقافية بوصف الجريمة أو الجنحة أو المخالفة هي الاستثناء وليس القاعدة ، أما في المجتمعات التي تعاني من وطأة الأنظمة الشمولية والعسكرية والدكتاتورية والتي غالبا ما تتفشى فيها شتى أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات الموارد البشرية والمالية والتي غالبا ما تكون قد مرت بأوضاع سياسية عسيرة مخلفة إرثا لا يستهان به من ١الضحايا في فترة النظام المستبد ، فمن الملاحظ أن الجريمة تصبح هي القاعدة العامة في المجتمع فيما يصبح الالتزام بالقانون هوالاستثناء وذلك بسبب سطوة القرار السياسي الفردي وعلوه تطبيقيا على سلطة القانون مما يؤدي إلى انهيار تدريجي للمنظومة القانونية ، و تصل الأجهزة المسؤولة عن القضاء وإنفاذ القانون إلى مرحلة من الضعف والفساد تفقدها علاقة الاحترام والالتزام الأخلاقي بينها وبين المجتمع مما يؤدي إلى استفحال وتعقد الخلافات والمشكلات وتعدد وجهات النظر في تقييم الأوضاع بين فئة مستفيدة من نواتج الفساد وانتهاكات الحقوق وفئة أخرى تعاني من الظلم والانتهاك لحقوقها وغالبا ما تكون هذه الفئة اكبر عددا وتنوعاً من الأولى وتعمل هذه الفئة أخيراً على الإطاحة بالنظام السياسي برمته كمحاولة للتغيير باتجاه نشدان العدالة ، فينهار النظام بفعل قوة التغيير على تنوع وسائلها ، وقبل الاتفاق على هيكل لنظام وقانون جديد يمر المجتمع بمرحلة من الفراغ السياسي يتباين أمدها بين مجتمع وآخر ، تصبح فيه الجريمة قاعدة بغياب نظام قوي بما فيه الكفاية لفرض النظام وغالبا ما يزداد حجم الانتهاكات كما ونوعا بين فئات المجتمع بسبب اللاعدالة في التعددية السياسية المتصارعة على إدارة النظام السياسي الحاكم في البلد ، لذا فان الحاجة تدعو إلى قيام عدالة وفرض سلطة القانون لإنهاء الصراع والانقسام والانتهاكات ، والانتقال بالمجتمع من مرحلة الجريمة - القاعدة إلى مرحلة الجريمة - الاستثناء وهذا النوع من العدالة هو ما يصطلح على تسميته بالعدالة الانتقالية .

المدخل النظري:دور المصالحة في تحقيق العدالة الانتقالية

تكمن أهمية المصالحة في توحيد المجتمع وخلق أرضية مشتركة تكون قوية بما يكفي للتغلب على الانقسامات الوطنية المتداخلة للماضي بسبب الصراع بين دوري الضحية والجلاد ، فإعادة هيكلة اصطفاف إفراد أو فئات المجتمع على أساس دورين – دور الضحية ودور الجلاد - سيجعل جميع أصابع الاتهام موجهة إلى الجميع بسبب الاختلاف والتباين في إثبات آو إنكارالماضي بما يحمله من ارث انتهاكات وهذه من أكبر العقبات التي تواجهها عملية المصالحة الوطنية ، إذ من شأن الماضي أن يعيق عملية المصالحة ويضع العراقيل في طريقها وهكذا تبدأ الأصوات بالتعالي رافضة .

مصالحة بين الطرفين ، وفي أحسن الأحوال يتم طرح مقترحينمتناقضين ومتطرفين لمعالجة الموقف من الماضي :

الأول : المطالبة بالنسيان الكامل للماضي ، واعتماد مبدأ « عفا الله عما سلف « وفتح صفحة جديدة .

والثاني : المطالبة بإجراء محاسبة وحسبة دقيقة وشديدة لكل ما جرى في الماضي .

ومن الناحية التطبيقية ومن خلال تجارب مجتمعات أخرى في هذا المجال اتضح أن النسيان الكامل غير ممكن من الناحية النفسية ، و العدالة المطلقة والمحاسبة الدقيقة والتفصيلية غيرممكنة أيضا من الناحية العملية .

ويمكن الاعتماد على دور الماضي في تحقيق المصالحة الوطنية إذا تحقق ما يأتي :

- استناد المصالحة على السعي الأمين والواضح لتكوين فهم مشترك لما جرى في السابق .
- تحديد تعريف إجرائي لمفهوم العدالة الانتقالية .
- اعتماد المصالحة إستراتيجية لتحقيق هذه العدالة .
- تضمين إستراتيجية المصالحة آليات تتعلق بقضايا الاعتراف والمصارحة والاعتذار والكشف عن الحقيقة ومن ثم التسامح

والجزاء بصورة معقولة .

•التعاطي السليم مع الماضي يؤدي إلى شراكة سياسية ومصالحة وطنية صحيحة مما يؤدي إلى إنجاح عملية التحول الانتقالي لتحقيق العدالة والسلام .

المدخل الإجرائي : المصالحة الوطنية في العراق

يمر بلدنا العراق بأخطر المنعطفات في تاريخه المعاصر وما يرافق ذلك من التداعيات الأمنية والصراع السياسي والطائفي الذي قد يؤدي إلى نتائج ليس فيها غالب أو منتصر، وبغية المحافظة على امن ووحدة واستقرار العراق ودعم العملية السياسية والسعي لإعادة هيكلتها لتكون أكثر فاعلية مع وجوب المحافظة على الانجازات التي تحققت منذ سقوط النظام السابق في / ٢٠٠٣ ٤ / ٩ولحد الآن ، يأتي خيار المصالحة الوطنية الشاملة متسقا مع الهدف من تحقيق السلام والآمن المجتمعي بوصفه إلية من آليات العدالة الانتقالية تحمل في طياتها نتائج تطبيقات حصدتها مجتمعات أخرى .

وقد يشير المستوى العالي من العنف الطائفي الذي قام في العراق ، إلى أن المصالحة السياسية غير قابلة للإدراك والتحقيق. وبالرغم من ذلك فإن قدراً قليلاً من المصالحة أمكن تحقيقه ، لكن خلال فترة زمنية طويلة نسبيا . وقد اعتمد هذا إلى حد ما على الخطوات التي اتخذ ت لتوجيه العوامل المسببة للصراع .

أهمية المصالحة في العراق والحاجة اليها

تعد المصالحة الوطنية حاجة آنية وضرورة ملحة يتطلبها هذا المقطع الهام من تاريخ العراق المعاصر وتتطلبها ضرورات وعوامل كثيرة لعل أهمها بحسب ما افرزه الواقع الفعلي في العراق هو :

•ثبوت فشل وعدم جدوى العنف كوسيلة لحل المشاكل العالقة بين القوى السياسية .

•الحاجة إلى مراعاة مصالح القوى السياسية والوطنية والاعتراف بتعددها وبتنوع انتماءاتها والتوفيق بين توجهاتها على أساس مواطني مشترك.

•ضرورة فتح صفحة جديدة في حياة العراق وفي بناء نسيج جديد من العلاقات بين أبنائه على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والتوجه نحو مستقبل موحد على وفق منظور ثقافي ديمقراطي جديد ، بعد أن ثبت فشل الماضي المنقسم حتى على نفسه .

•العمل على إطفاء أي بوّر للفتنة وتأجيج المشاعر وإشاعة روح الخصام والفرقة بين أبناء الوطن الواحد .

•ووجوب سحب البساط من تحت أقدام المناهضين لإقامة العراق الديمقراطي الاتحادي الفيدرالي الموحد.

•تفعيل الواقعية السياسية واعتماد المساءلة والشفافية إلى أقصى درجاتها.

•اعتماد الحكمة والتسامح والتخلي عن نزعات الثأر والانتقام والتمييز بين من أجرم عنوعي وقصد واغرق البلاد والجيران بالدماء والدموع وبين غيره .

الهدف من المصالحة

يعد السلام الدائم والتطلع الى سلام ثابت هو الهدف العام من أية مصالحة ، فيما تصبح عملية تحقيق تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية أهدافا فرعية ومنتجات تفرزها منطقية عملية بناء السلام ، لأجل أن تحقق المصالحة أهدافها لابد من حوار وطني شامل يتجه نحو المصالحة الحقيقية وهذا لا يتحقق إلا بوجود رغبة وإرادة حقيقية وواعية لأهمية المصالحة تتمثل بالجهدالمشترك والحوارات الجادة التي لابد أن تجريها القوى السياسية .

ولأجل الشروع بالمصالحة ينبغي الاتفاق ابتداءا على ما يأتي :

•تحقيق مبدأ سيادة واحترام القانون .

•تفعيل المؤسسات الدستورية والديمقراطية .

•اعتماد نهج الحوار واحترام الرأي الآخر.

•ضمان واحترام حقوق الأقليات السياسية والفكرية والدينية والمذهبية والقومية .

•التمسك الكامل بحقوق الإنسان .

•توفير الأمن والاستقرار وإعادة الونام والسلم إلى ربوع الوطن الواحد نحو إستراتيجية مصالحة شاملة .

إن انجاز المصالحة الوطنية الشاملة لإنقاذ البلد من عنق الزجاجة وتطويره وتقديم أفضلالخدمات لأبنائه، هو خيار ومسؤولية الأفراد قبل الأطراف السياسية وهذا يتطلب من الجميع -:

•التعاطي الموضوعي والسليم مع الماضي .

•تأكيد روح التضامن والتعاون وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية .

•التركيز على الحلول المقدمة مسبقاً من التاريخ والثقافة العراقية.

•البحث عن الوسائل التي تمكّن العراقيين من استخدام الحوار الوطني لتجديد فكرة المجتمع الوطني، وهو الأمر الحاسم في تحقيق المصالحة .

•تفعيل الهوية الوطنية من اجل بناء مصالحة حقيقية.

•إشاعة أجواء المحبة والتسامح والانسجام بين مكونات المجتمع المختلفة والعمل على تعزيزها .

•معالجة الآثار التي تركها الإرهاب والفساد الإداري وغير ذلك .

•إعلاء سلطة القانون وسيادته وفرضه من اجل إشاعة أجواء الثقة المتبادلة .

•تعميم روح المواطنة المخلصة للعراق والتي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على أساس المذهبية والعرقية والحزبية السياسية .

•بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق واستعادة كامل إرادته وسيادته .

•استعادة العراق موقعه الرائد إقليميا ودوليا.

ولابد من الأخذ بالحسبان إن المصالحة ليست قرارا فوقيا ، أو أمرا إداريا بل تمثل نمطا جديدا من التفكير السياسي الناضج والمستوعب لدروس التاريخ وخبرته، والتفاعل مع حقائق الواقع ، لذا لابد أن تستند على ثوابت وطنية منها :

•إدانة الممارسات الدكتاتورية والأعمال الإجرامية للنظام السابق وجميع الأعمال المماثلة من أي جهة كانت .•القبول بالية الانتخابات التي تعني إن لكل مواطن عراقي صوت يضعه في صندوق الاقتراع (أي القبول باليات الديمقراطية في تشكيلة وإدارة السلطة وتشكيل البرلمان وفي التداول السلمي للسلطة) .

•نبذ العنف والعدوان في حل المشكلات السياسية بين المجموعات السياسية نفسها وبين المجموعات والسلطة واعتماد الحوار والآليات الديمقراطية في حل تلك المشكلات .

•الإيمان بوحدة العراق أرضا وشعبا، واحترام التنوع القومي والديني لمكونات الشعب العراقي .

•الإيمان بأهمية العمل الجاد والسريع لاستكمال مقومات السيادة الوطنية.

•احترام الثوابت الوطنية والدستورية واحترام آليات تغيير الدستور .
•إدانة الإرهاب الذي يستهدف المدنيين ومنتسبي دوائر الدولة والمرافق العامة .
•احترام مفاهيم حقوق الإنسان.
•إدانة نهج التكفير والتخوين بحق أي مكون من مكونات المجتمع العراقي .
•استكمال بناء القوات المسلحة على أساس الكفاءة والولاء للوطن والدفاع عن مصالح الشعب والتأبي بها عن الاتجاهات السياسية والفئوية بما يعزز السيادة الوطنية ويمنع الإخلال بالأمن والاستقرار في البلاد .
•حصر السلاح بيد الدولة وإنهاء دور المليشيات .

ووفق هذه الرؤيا لابد من تحديد آلية يتم اعتمادها لبلورة هذه الأفكار ونقلها من أفق التنظير إلى واقع التطبيق من خلال إستراتيجية وطنية تشترك بها القوى السياسية وغيرالسياسية على حد سواء من خلال خطط عمل ترمي إلى:

•دعم مشروع المصالحة الوطنية وتطويره إلى مشروع مصالحة شاملة وتوفير مستلزمات نجاحه .
•الوصول إلى رؤية مشتركة للسبل المثلى لاستكمال مقومات الوطنية وإنهاء مرحلة التواجد للقوات الأجنبية .
•الوصول إلى بيان سياسي مشترك يوحد الرؤيا اتجاه السياسة والموقف من الإرهاب ومن العلاقات الإقليمية و الدولية.
•تعارف القوى السياسية العراقية فيما بينها و الوصول إلى آليات متحضرة ومستقرة للتعامل فيما بينهما.
•الوصول إلى ميثاق شرف بين القوى السياسية العراقية خاصة في مجال أخلاقية وسائلها الإعلامية وفي مجال توجيه النقد.
•بلورة رؤية سياسية عراقية مشتركة وبناءة حول دور ومستقبل الأجنحة العسكرية للقوى السياسية العسكرية (المليشيات) وسبل معالجة هذه الظاهرة الخطيرة .
•وضع مقترحات عملية لضمان الاستفادة القصوى من خبرات وطاقات كافة القوى الوطنية العراقية (سواء كانت داخل العملية السياسية أو خارجها) في عملية صناعة القرار وتنفيذه ورقابة الأداء ورسم السياسات الإستراتيجية العامة للبلد ، وصياغة لجنة خاصة .

ومن هذا المنطلق نرى أن هناك بعض الإجراءات التي ينبغي أن تتم بشكل جاد وحقيقي من اجل مصالحة شاملة وإحلال سلام دائم وهي :

•فتح كل أبواب المشاركة السياسية أمام أي مواطن أو أي قوة سياسية عراقية للمشاركة في العملية السياسية طالما كان هذا المواطن أو هذه القوة تؤمن بالثوابت الوطنية وبسلمية العملية السياسية وباليات الديمقراطية وبالتداول السلمي للسلطة ولم تتلوث أيديهم بدماء العراقيين .
•تضييق الموانع الدستورية والقانونية التي تعيق المشاركة السياسية للبعض ودعوة الأحزاب والتنظيمات من خارج العملية السياسية وتفهم مطالبيهم وإقناعهم بالمشاركة في العملية السياسية وفق آليات يقررها مجلس النواب .
•يجب أن يكون للقضاء العراقي المستقل كلمته في هذا الموضوع .

المصالحة الشاملة ومشكلة التوازن الوطني

التوازن الوطني هو مجموعة آليات تعمل على إنهاء حالة الإقصاء وعدم الانفراد باتخاذ القرارات والتنسيق بين المشاركين في الحكومة وبين القوى خارج التشكيلة الحكومية وفق ثوابت وطنية لا تستند على أساس المحاصصة .

إن المصالحة الشاملة تتطلب بناء إستراتيجية تعتمد التوازن الوطني على وفق الأسس الآتية :

•ينبغي على جميع الفرقاء السياسيين اعتماد كل أشكال الحوار السلمي.
•بناء وترسيخ ثقافة اللاعنف وثقافة تقبل الآخر دينيا وقوميا وفكريا .
•السعي من قبل الجميع إلى توسيع دائرة المتحاورين وضم اكبر عدد ممكن من القوى ذات التوجه الحقيقي والتي تدعوا إلى نبذ سياسة الإقصاء والتهميش ، من اجل إعادة بناء العراق على أسس عادلة وديمقراطية ، ووفق معايير واضحة ومرنة وقادرة على استيعاب التنوع العراقي.
•ينبغي التأكيد على إن التوازن الوطني يجب أن يعتمد على مبدأ إحياء الكفاءات ودعم القدرات الأكثر إمكانية لخدمة العراق والعراقيين .
•لابد من العمل بجد على استبعاد مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية والدينية وتحت كل المسميات .
•التأكيد على مبدأ المواطنة بوصفه الهوية الرئيسة والأولى في العراق وان كل الهويات الأخرى تعد فرعية وشخصية .
•أن يكون لكل عراقي الحق في التنافس السياسي الحر والشريف على أساس الكفاءة والأهلية الفردية الشخصية .
•الكشف وبشكل صريح عن المسميات التي تقف وراء العمليات المسلحة وعمليات العنف المنظم .
•اعتماد الشفافية والمساءلة من اجل بلورة رؤية مستقبلية مستمرة لعملية مصالحة حقيقية مثمرة وحوار وطني هادف .
•تشكيل لجنة التوازن الوطني والمصالحة الشاملة وتوجه دعوتها إلى القوى السياسية وتطالبها بأداء قسم المواطنة الذي ينص على الالتزام والتعهد ببناء دولة المواطنة وبناء دولة المؤسسات وان يكون ولاء هذه القوى الأول والأخير للوطن وللمواطن العراقي .
•السماح للجميع بالمشاركة في العملية السياسية الوطنية، ومن كل مكونات الطيف العراقي ودون استثناء، عدا من تلطخت يداه بدماء العراقيين قبل أو بعد عام ٢٠٠٣

ومن اجل توسيع المشاركة السياسية يجب تبني مجموعة من التوجهات التي نعتقد أنها تساعد في عملية تقوية الاصطفاف السياسي الوطني وتوسع من قاعدة المشاركة السياسية لمختلف القوى والتيارات العراقية، ومن هذه التوصيات:

•إعادة النظر بطريقة الانتخابات على وفق الدوائر الانتخابية المتعددة والانتخاب الفردي المباشر .
•تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية وتقوية روح المواطنة لدى العراقيين .
•تشريع قانون الأحزاب السياسية عدم السماح بتشكيل الأحزاب والتيارات والقوى على أسس دينية أو قومية أو طائفية .
•اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في أشغال الوظائف العامة .
•إلزام القوى السياسية باعتماد مبدأ الحوار بدلا من الاقتتال في حل المشاكل بينها .
•تكاتف المواطنين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في دعم الحكومة وجعلها قوية وفاعلة ومؤثرة.
•الإسراع بمراجعة مواد الدستور وتعديل بعض فقراته .
•التركيز على الخطاب السياسي والديني الموحد والداعم للسلام والتآخي وتجريم الخطاب الطائفي التحريضي .

•محاربة التهجير ألقسري وتسهيل إعادة العوائل المهجرة والمبعدة إلى أماكنها وتعويض المتضررين منهم .
•السعي وبشكل جاد وحازم وسريع لحل المليشيات جميعها وجعل السلاح بيد الدولة حصرا.
•اعتماد مبدأ الفيدرالية في العراق كأساس لطريقة الحكم فيه، ويمكن الآن تبني فيدرالية
•المحافظة الواحدة (اللامركزية)كخطوة أولى لإنشاء أقاليم في المستقبل.
•عدم السماح بعودة الصداميين والتكفيريين والقتلة ومن تلوثت يداه بدم العراقيين ومن تلوث جيبه بأموال العراقيين بالعودة إلى الحياة السياسية .
•تفعيل مبدأ لا إفلات من العقاب العادل .

إن أحد أهم أسباب تردي الوضع الحالي في العراق هو التعاطي مع المتغيرات والأحداث بشكل طائفي أو قومي أو اثني أو حزبي في حين إن الأصح والأنجع هو التعاطي مع هذه المتغيرات تعاطيا وطنيا ، لان العراق يتكون من مجموعة من الأديان والمذاهب والاتجاهات ومن الضروري أن يكون للجميع دور في إدارته ولا نعني بهذا القول أن يكون لكل تيار أو قوة حصة تستأثر بها ، بل نقصد أن يكون للجميع شرف المشاركة في إنجاح العملية السياسية الوطنية وخدمة العراقيين جميعا دون تحديد ميولهم واتجاهاتهم ، وبهذا نتمكن من استثمار الكفاءات الوطنية في مختلف المجالات لبناء

العراق الجديد وهذا لا يمكن الوصول أليه إلا بالحوار والمصالحة الوطنية .
كما إن الالتفاف حول مشروع المصالحة الوطنية الشاملة والحوار ودعمه يساعدنا في إيقاف ما يجري من عنف ودمار وفق تصورات ومبادرات المخلصين من أبناء الوطن وداخل خيمة العراق من دون انتظار لعطف ومساعدة أي جهة في خارج العراق لان الآخرين (غيرالعراقيين) ومهما حاولوا التظاهر بالتعاطف مع ماسينا إلا أنهم يتحملون نصيبا من فضاعات ما يجري علينا اليوم ، لذلك فالمسؤولية محددة ومنوطة بالعراقيين ولا محيص من تدبر الأمور وفق إطار المصالحة الوطنية والحوار لان ما ينتظرنا سيكون أقسى واشد لو أوكلنا حل مشكلاتنا إلى الآخرين أو إذا بحثنا مشاكلنا خارج خيمة العراق .

تشكل حقوق النساء إحدى أولويات العمل في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها. ومنذ سنوات عدة، تلعب المنظمات النسوية دوراً فاعلاً في التوعية والدفاع عن حقوق المرأة.

وتؤكد معظم الوقائع والوثائق بأن النساء، ولا سيما اللواتي هن غالباً ضحايا النزاعات المسلحة، يمكنهن لعب دور أساس في بسط السلام وإعادة البناء بعد مرحلة النزاع .

لقد مر العراق بمرحلة انتقالية منذ عام ٢٠٠٣وإلى الآن، إذ تعرض المجتمع العراقي ولا سيما المرأة، إلى أنواع شتى من الانتهاكات بسبب الأنظمة والقوانين الجائرة للنظام الشمولي لما قبل ٢٠٠٣،مما زاد من تراكم هذه الانتهاكات كما ونوعاً .

ويمكن إجمال الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة قبل عام ٢٠٠٣على النحو الآتي:

•بسبب الحروب، أثّر نقص الطعام والأدوية، والتضخم العنيف، وتدنى الخدمات الصحية، بشدة في الشعب العراقي، ولا سيما النساء. وقد كان عدد كبير من هؤلاء النساء من الأرامل المعيلات للأسر اللواتي يرزحن في معاناة شديدة، وفي كثير من الأحيان تحت خط الفقر .

•أفرز الانكماش الاقتصادي بعد الحرب العراقية الإيرانية، والعقوبات الاقتصادية على العراق بعد حرب الخليج ١٩٩٠، آثارا غير متكافئة في النساء،إذ ترملت الكثير منهن وأصبحن المعيلات فعليا للعائل، وبأعداد مضافة أخرى.

•تقييد منافسة النساء للرجال في الحصول على الوظائف، من خلال خطب وتوجيهات لرئيس النظام السابق، تؤكد أن المهمة الوطنية للمرأة هي فسح المجال للرجل في العمل، وأن على المرأة أن تعود إلى واجبها المقدس من حيث هي أم .

•تعرضت كثير من النساء الموظفات والعاملات للفصل لأسباب سياسية تتعلق بالانتماء السياسي المعارض لأحد أفراد عائلتها أو أقربائها، حتى من الدرجة الثالثة أو الرابعة، كما استقالت نسبة كبيرة من النساء بسبب ضعف الرواتب وتدني مستوى المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار .

•صدور قرار في عام ١٩٨٢يمنع المرأة العراقية من الزواج من أجنبي .

•في عام ١٩٨٨،تم وضع العوائق أمام النساء للعمل في المكاتب والمصانع،وتم تشجيعهن على التقاعد المبكر والعودة إلى المنزل، بهدف إتاحة الفرصة أمام الجنود المسرحين من الجيش للعمل .

•في عام ١٩٩٠،أُضيفت المادة ١١١ إلى قانون العقوبات والتي خفضت عقوبة السجن من ٨سنوات إلى ما لا يزيد عن ٦أشهر للرجال الذين يقتلون أقاربهم من الإناث (لحماية الشرف)، الأمر الذي أدى إلى إعادة إحياء ممارسة (جرائم الشرف)، التي كانت في طريقها للتلاشي .

•وضع العراقيل القانونية على حرية تنقل المرأة ، التي ُمنعت من السفر إلى خارج العراق من دون صحبة أحد أقاربها من الذكور من الدرجة الأولى .

•في عام ١٩٩٣،استُبدل بقرار يمنع الزوج من الزواج بثانية أو ثالثة من دون موافقة الزوجة الأولى قرار يسمح للزوج بذلك .

•تم تجاهل التعليم الإلزامي للمرأة بصفة كلية ، ومع نهاية عام ٢٠٠٠،كانت نسبة تعليم الإناث ٥٪ .

•بالإضافة إلى قوة المجتمع الأبوي العراق، كان لتنامي التطرف الديني تأثير مباشر في حياة المرأة. هناك الكثير من العادات والتقاليد التي تضع قيودا حقيقية على الحرية الشخصية للمرأة واستقلالها. فطبقا للثقافة السائدة، تأتي الحقوق الشخصية في مرتبة أقل أهمية من صالح العائلة، التي ما تزال مؤسسة قوية في العراق. وتغلب مبادئ القبلية الأبوية في المناطق الريفية، إذ غالبا ما يؤدي الاهتمام بـ (شرف العائلة) وسمعتها إلى الزواج المبكر والإبقاء على المرأة في البيت.

•لم تكن هناك قوانين محددة تحمى المرأة من التعذيب قبل ٢٠٠٣،فالتعذيب كان شائعاً ضد الرجال والنساء. وفي معظم الأحيان، تعرضت النساء مثل الرجال للطرد من وظائفهن، وللسجن والتعذيب، ليس بسبب التمييز النوعي، ولكن بسبب آرائهن السياسية ونشاطاتهن أو علاقاتهن بما يسمى بأعداء النظام .

أما بعد سقوط النظام الشمولي، وخلال السنوات الثماني الماضية التي تلت عام ٢٠٠٣،فقد سُجّلت انتهاكات أكثر حدة وارتفاعا وبشكل متزايد نتيجة للأحداث السياسية والأمنية التي مر بها العراق .

ويمكن إجمال الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ على النحو الآتي:

•حالة الفوضى وغياب سلطة القانون وانهيار الأمن دبع الاحتلال الأمريكي عرقلت حرية تنقل المرأة، ولا سيما مع تزايد حالات الاختطاف، والاعتداء الجنسي، والاغتصاب، إذ امتنعت الكثير من النساء عن مغادرة منازلهن للعمل أو التسوق من دون حماية من أقارب رجال، بسبب تعرضهن للتحرش الجنسي، لفظا أو سلوكاً، وخوفهن من عمليات الاختطاف والقتل التي شاعت كثيرا تحت غطاء التمييز الطائفي.

•تعرض الكثير من النساء العاملات في مؤسسات الدولة والمنظمات الأجنبية داخل العراق للمضايقات أو التهديدات لحياتهن، وفى أحيان أخرى تعرضن فعلا للقتل .

•ظل الزواج المبكر يمثل مشكلة مزمنة فعلى الرغم من أن القانون العراقي يمنع زواج البنات في الأعمار الأقل من ١٥عاما، تتعرض فتيات صغيرات في سن ١٢عاما للزواج بصفة روتينية من الأقارب،سواء في المدن أو القرى، ولا يمكن للغالبية منهن الاعتراض أو رفض هذا الزواج .

•ظلت حقوق المرأة وحرياتها رهينة لرغبات وقرارات أي جماعة تتولى السلطة.

•زادت حدة مشكلة الاتجار بالبشر الموجودة من قبل والناتجة عن عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية على العراق وحرب الخليج عام ١٩٩١وبسبب انهيار الأمن والنظام، والبطالة، وتدهور الرعاية الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣.وزادت هذه العوامل من فرص الشبكات المنظمة العاملة في الاتجار بالبشر، والبغاء واستغلال الأطفال الذين يعيش الكثير منهم ألان في شوارع بغداد.

•أدى انهيار النظام العام في فترة ما بعد الحرب ٢٠٠٣إلى زيادة العنف ضد المدنيين خاصة النساء .فالتقارير التي ترصدها المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان عن المضايقات،و الاختطاف والاغتصاب ، وكذلك العنف المفرط من المجرمين والجماعات الإرهابية جعلت المرأة قابعة في منزلها .فالعائلات تشعر بالخوف من إرسال بناتهم للمدارس دون مرافقة رجل .

•شهدت الجامعات والكليات انخفاضا حادا في أعداد لطلبة الإناث بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ .

•ازداد عدد النساء اللائي يخترن ارتداء الحجاب، ليس بالضرورة عن اقتناع ديني ولكن كوسيلة لتفادى المضايقات وحماية أنفسهن في الأماكن العامة.

•تزايدت حدة الشعور بالعار في حالة الاغتصاب والمهانة في حالة العنف المنزلي، والخوف من العنف المضاد من أفراد العائلة الذكور مما يمنع معظم من النساء من الشكوى أو السعي للمساعدة القانونية ويدفع البعض منهن إلى الانتحار أو الهرب من المنزل.

•تفشي الأمية بكل أنواعها وبخاصة الأمية الأبجدية بين الفتيات من سن العاشرة فأكثر.

•مازالت الترقيات والوصول للمناصب العليا,والقرار السياسي الفعلي حكرا للرجل،على الرغم من أن المرأة تشكل حوالي ٥٤٪من سكان العراق، فقد تم تعيين ٣نساء فقط في مجلس الحكم الانتقالي من أصل ٢٥ عضوا، والذي تم تكوينه في يوليو،٢٠٠٣ولم تعين أية امرأة في المجلس الرئاسي المكون من تسعة أعضاء، أو في لجنة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وفي آب ٢٠٠٣تم تشكيل وزارة مؤقتة من٢٥عضوا

ضمت امرأة واحدة تولت وزارة البلديات والأشغال العامة.ولم تعين سلطة التحالف المؤقتة أية امرأة في منصب محافظ من إجمالي ١٨محافظ وما زال هذا سارياً لحد الآن .

•استمرار الفجوة الاجتماعية والفصل الثقافي بين النساء في كردستان وباقي المحافظات.

•التدهور في مستوى الخدمات الصحية و سوء التغذية وضعف مستوى رعاية الأطفال والمستشفيات. وقد أخذ الحفاظ على صحة النساء أولوية متدنية بالمقارنة بالحاجة لتوفير الغذاء للعائلة.

•في يوليو ٢٠٠٣وجد إن نسبة وفيات الأمهات في العراق تصل إلى ٢٩٢في ١٠٠ ألف.

•شحة حصص الغذاء فئ غمرة التضخم الحاد والفترة الانتقالية الفوضوية لاقتصاد السوق أدى إلى المزيد من التدهور التراكمي في صحة النساء الفقيرات وأطفالهن.

•ما زال الزواج المبكر يمارس في المناطق الريفية بالعراق وخصوصاً في المناطق التي بها تنظيمات قبلية قوية .وتقدر عذرية الإناث تقديراً عالياً، ويتوقع من العرائس إن يكن عذارى لذا تحدث الكثير من الجرائم وإعمال العنف ضد غير العذراوات ويصعب جدا الاقتناع بنتائج الفحوص الطبية وأنواع أغشية البكارة من قبل رجال العائلة وعموم المجتمع.

•تتعرض معظم النساء إلى استغلال ذكور العائلة لمسكنها بعد وفاة زوجها أو طلاقها بسبب أعراف وتقاليد اجتماعية معروفة تمنع المرأة من العيش بمفردها.

•ليس للمرأة أي دور في صنع القرارات القبلية والتي ما زالت حكرا على الرجال.

•ازدياد عدد النساء غير المتزوجات بسبب ارتفاع نسبة ضحايا الحروب من الرجال وهجرة الكثير من الرجال خارج العراق وارتفاع مستوى البطالة مما أدى بتفاقم عزوف الرجال عن الزواج .

•ارتفاع في نسبة إصابة النساء بالأورام الخبيثة والولادات المشوهة بسبب التلوث البيني والإشعاعي نتيجة الحروب .

وعلى الرغم من التغيير الحاصل في النظام السياسي في العراق ومحاولاته المتعثرة للتحول نحو نظام ديمقراطي، إلا انه لم تتم معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام والانتهاكات التي تعرضت لها المرأة بشكل خاص على نحو منصف وعادل، لعدم تطبيق استراتيجيات واضحة شفافة ومعلنة للعدالة الانتقالية، وعدم استثمار مشروع المصالحة الوطنية بشكل صحيح وشامل، وعدم تفعيل الأنظمة والقوانين التي تخص المرأة،مما اثر سلبيا على التطور الاجتماعي والسياسي للمرأة العراقية التي تمثل النسبة الأكبر عددا والأكثر مظلومية في المجتمع العراقي، واثر كذلك على أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقدرتهاعلى تفعيل دورها في مواقع صنع القرار، وتفعيل دورها في المساءلة والمحاسبة على تجاهل تطبيق الحكومة ومجلس النواب لآليات العدالة الانتقالية للمرأة .

وما زالت المرأة العراقية تعاني جملة من الانتهاكات لحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن تعرضها للعنف بكافة إشكاله والتهميش نتيجة الأنظمة والقوانين والأعراف المجتمعية السائدة والافتقار إلى استراتيجيات للعدالة الانتقالية في العراق بشكلها العام وللمرأة بشكل خاص، فضلا عن عدم وجود مراكز متخصصة للعدالة الانتقالية للمرأة في العراق، كل هذا أسهم في جهل المرأة بكيفية مطالبتها بحقوقها ضمن آليات منصفة وشاملة للعدالة الانتقالية.

لذا، لا بد من التساؤل كيف يمكن وضع آليات تطبيقية للعدالة الانتقالية للمرأة ورفع الوعي بحقوقها المدنية العامة و حقوقها السياسية ومعالجة إرث الانتهاكات التي تعرضت لها بشكل خاص وتمكينها من المطالبة بحقوقها فضلا عن إشراك الرجال في الدفاع عن قضاياها وحقوقها ومشاركتهم لها في وضع هذه الآليات، وعن كيفية توافر مراكز متخصصة لها في هذا المجال تقدم فيها الخدمات القانونية والاستشارات النفسية والاجتماعية والاستماع إلى المشكلات التي تتعرض لها بهدف الإنصاف والعدالة لتشمل الانتهاكات الماضية التي تعرضت لها بسبب عنف الدولة والمجتمع وليس فقط في مجال الأحوال الشخصية؟

ولو تعرضنا إلى مفهوم (العدالة الانتقالية)، الذي يعني «مجموعة المناهج التي تنتهجها المجتمعات لمواجهة موروثات إساءات حقوق الإنسان المنتشرة خلال فترات الصراع العنيف أوالحكم الاستبدادي »» إذ يسعى أثناء فترات الانتقال السياسي إلى تنمية مجموعة واسعة من الآليات والسبل والاستراتيجيات والخطط بمختلف أنواعها لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات التي لحقت بالمجتمع خلال الفترة السابقة، لوجدنا إن للمرأة نصيبا كبيرا في هذه المناهج كونها أكثرالشرائح الاجتماعية التي تحملت تبعات موروثات الإساءة بحقها كانسان في أوقات السلم والاستقرار وتبعات اثر ووطأة وشدة الانتهاك في أوقات الحروب والصراعات والنزاعات، إذ غالبا ما تكون المرأة هي الضحية ونادرا ما تكون الجلاد.

بل غالبا ما تحرم النساء من الوصول إلى العدالة تحت الضغط الاجتماعي أو بسبب الفقر أو الجهل بحقوقها ، وتخشى الكثير منهن وصمة العار والنبذ من جانب مجتمعاتهم المحلية للتحدث علنا عن خبرات العنف التي واجهنها. وغالباً ما تواجه المؤسسات القضائية تجارب المرأة أثناء الصراع بحساسية أو تعالج انتهاكات حقوق المرأة باعتبارها أولوية متدنية بالمقارنة مع غيرها من الجرائم.

إن الهدف من تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية هو خلق مستقبل يسوده العدل والديمقراطية، إذ تشمل هذه الآليات تقريبا كل مجالات الحياة وتتصل بالعدالة القضائية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ولعل أهمها: رصد وتسجيل الانتهاكات، وتحقيق العدالة والإنصاف والمساءلة، وتقصي الحقائق، وتخليد الذكرى، والعفو ،والتحري،والتعويضات،وإعادة البناء الاجتماعي، والمصالحة الاجتماعية (بوصفها جزءاً أساسيا من المصالحة الوطنية الشاملة) .

فما هي نسبة إسهام القضايا التي تخص المرأة في هذه الآليات من اجل إيجاد المعالجات لها؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابد أن نتعرف على الأسباب التي عرقلت تطبيق هذه الآليات بشكل عام إذ يقع في أولوية هذه الأسباب الغموض الذي يحيط بمفهوم العدالة الانتقالية لدى الأغلبية الساحقة في المجتمع العراقي بشكل عام، ولا سيما إذا ارتبط بالنوع الاجتماعي مع مراعاة أن هناك أيضا غموضا في فهم مصطلح النوع الاجتماعي ذاته وسيادة الاعتقاد أن المقصود بهذا المصطلح هو المرأة فقط، وقد يعود السبب في كل هذا إلى ضعف التوعية والتثقيف وقلة البحوث المتعلقة بهذا الموضوع حتى في جانبها الأكاديمي نظرا لحداثة المراكزوالمعاهد المختصة به نسبياً في العراق .

إن العمل على المقاربة بين مفهوم العدالة الانتقالية ومفهوم النوع الاجتماعي لابد منها في أي عملية تحول نحو الديمقراطية لأنها تستهدف تصميم وتطوير عمليات العدالة الانتقالية التي تخاطب النمط القائم على النوع الاجتماعي لانتهاكات حقوق الإنسان خلال فترات الصراع العنيف أو الحكم الاستبدادي، وتعد هذه الإجراءات ضرورية لاستكمال العدالة الانتقالية بشكلها الواسع والشامل وفهمها على نحو تطبيقي.

كما لابد من مراعاة إن الأسباب الكامنة خلف تطوير إجراءات العدالة الانتقالية تبعا للنمط القائم على النوع الاجتماعي، تعود إلى أن أغلب تدابير تحقيق العدالة الانتقالية التي تركزعلى النوع لابد أن تعتمد على وضع المبادرات لمعالجة الانتهاكات، مع الأخذ بنظرالاعتبار أنّ الإساءات الموجهة للمرأة أكثر عرضة للتجاهل والاستهانة بها في إطار المؤسسات السائدة في مرحلة التحول نحو الديمقراطية،في معظم المجتمعات، فضلا عن أن العديد من آليات العدالة الانتقالية مثل جبر الأضرار ولجان تقصي الحقائق لا تأخذ بالنوع الاجتماعي خاصة في بدايتها من اجل تقليص إعداد الضحايا وتصنيفاتهم، وفي أحيان أخرى يتم تجاهل وتهميش معاناة النساء في مرحلة ما قبل الانتقال، وهذا من شانه أن يبعد المخرجات الانتقالية عن جادة العدالة بسبب تضييق مفهوم الضحية.

إن ضعف الوعي والتثقيف بالتغييرات السياسية التي حصلت في العراق وتضارب الآراء والاتجاهات التحليلية المفرطة في الانحياز نحو أجندات سياسية مسبقة جعل من العدالة الانتقالية بشكل عام وارتباطها بالنوع الاجتماعي من الموضوعات المسكوت عنها، فحتى في الفترات التي برزت خلالها بعض الهوامش من الحريات فأنها سرعان ما أدغمت بإجراءات ارتدادية قد تكون أكثر بشاعة لإقصاء كل آليات الإصلاح الاجتماعي بوصفها من آليات العدالة الانتقالية ، أضف إلى كل ذلك مساهمة بعض التقاليد الاجتماعية والبنى الفكرية المحافظة والتشريعات المضطربة في عرقلة أي مبادرة للعدالة الانتقالية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في العراق .

كما أن من الملاحظ أن أغلب المؤسسات العراقية التي تناولت جوانب من العدالة الانتقالية لم تعمل باستقلالية تامة بسبب هيمنة الأجندات السياسية وتأثيرات المحاصصة والطائفية التي كرستها معظم الأحزاب الساعية للسلطة، أو أنها لم تكمل عملها أو عملت في ظل انتهاكات متواصلة، إضافة على استغلال الدكتاتوريات الحزبية المتمقرطة لتلك الهيئات وفعالياتها إعلاميا للإيهام بتغييرات فعلية وجذرية لإدامة سيطرتها, واستدامة وجودها في صناديق الانتخاب.

وقد أغفلت الإجراءات التنفيذية محاولات الفهم ومراعاة التدرج في تحقيق المهام المرتبطة بتوفير العدالة الانتقالية بشكل عام وللمرأة بشكل خاص، وضعف مراعاة المرونة طبقا لاختلاف البيئات جغرافيا وديموغرافيا، فقد اعتبرت أن الإجراءات التنفيذية من الصعوبة بحيث يمكن أن تخلق التباسا أكثر إذا ارتبطت بالنوع الاجتماعي

مما ساعد على مضاعفة الاضطهاد النوعي وتجاهل حقيقة أن المرأة هي الضحية المفضلة لكل أنواع الاستغلال والاعتداءات والإقصاء والتهميش مع ملاحظة أن تواجد المرأة في الهيئات واللجان المهتمة بتسجيل الانتهاكات وتقصي الحقائق وتقدير التعويضات وحتى في المحاكم الخاصة بذلك لا يمكن أن يلغي الالتباس المذكور ما لم يكن هناك وعي بوجود قضية للمرأة تعكس مطالب خصوصية نابعة من الاضطهاد الذي تتعرض له بسبب جنسها، لذا فان التطبيق الصحيح للعدالة الانتقالية في العراق يتطلب مراعاة التدرج في تحقيق المهام المرتبطة بتوفير العدالة الانتقالية وبخاصة ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي، ومراعاة المرونة طبقا للبيئة العراقية بشكل عام والبيئات المحلية في الأقضية والنواحي والقرى والأرياف والبيئات الصحراوية بشكل خاص .

إن إجراءات إنصاف الضحايا من النساء وإعادة الاعتبار لهن لا بد أن تراعي تاريخ اضطهاد المرأة في مجتمعنا من جميع النواحي، بدءا من واقع تعدد الزوجات والتبعية الكاملة للزوج وعدم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وانتهاء بالتأكيد على ضرورة التشبع بثقافة المساواة والعقلانية والتحرر من خلال برامج الحركات النسوية والسياسية في المجتمع عموما كشرط أساسي للتقدم بمشروع العدالة الانتقالية القائمة على النوع بكل صلابة ووضوح وعدالة وبآليات يمنح فيها التمييز الايجابي في العمل والإدارة والكفاءة والخبرة مثلما يمنح في التعويضات وجبر الضرر المادي والمعنوي لذا لابد من التركيز على خلق المبادرات الفاعلة لعدالة النوع الاجتماعي في العراق وبخاصة في بيئات النزاع ذات الطابع الاجتماعي، وان يؤخذ بنظر الاعتبار سياق الإمكانات السياسية المحدودة، والتحديات والفرص لمبادرات العدالة الانتقالية للنساء ودراسة حدود آلية جبر الضرر في تعزيز العدالة الانتقالية انطلاقا من النوع الاجتماعي ، وتشكيل لجان الحقيقة والنوع الاجتماعي .

إن توافر هكذا مبادرات لإنصاف النساء الضحايا وإعادة الاعتبار لهن، رغم ندرة المعطيات والكتابات والشهادات وغياب الدراسات المتعلقة بالضحايا من النساء يجب أن لا يمنع النساء من لعب دور كبير في عمليات الرصد والتسجيل و التصدي للانتهاكات وطرح ملف التجاوزات الجسيمة والضغط من اجل معالجته، وكل هذا يتطلب استمرارية التركيز على ضرورة تعزيز الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي في العراق كمقدمة لتصفية ملفات الماضي، فضلا عن استيعاب مفهوم العدالة الانتقالية من قبل الجميع وتوفير ضمان حرية الرأي والتعبير والتعايش السلمي .

إن ارتباط مفهوم العدالة الانتقالية بالنوع الاجتماعي قد يعكس في أذهان البعض التباسا انحيازيا نحو قضية المرأة بأصدائها العالمية، مما يدفع البعض لتحييدها حفاظا على نهج التجربة المحلية في المعالجات الانتقالية وهذا يؤدي في كثير من الأحيان الى طمس الحقائق و وزيادة الاضطهاد وتناسي أن المرأة هي الضحية المفضلة لكل أنواع الاستغلال والاعتداءات والإقصاء والتهميش في فترات الأزمات والحروب والنزاعات،ولا يمكن إلغاء هذا الالتباس الانحيازي ما لم يتوافر وعي بوجود قضية للمرأة تعكس مطالب خاصة نابعة من الاضطهاد الذي عانت منه بسبب جنسها. لذا، من الضروري تمثيل المرأة في الهيئات واللجان المهتمة بتسجيل الانتهاكات وتقصي الحقائق وتقدير التعويضات وحتى في المحاكم الخاصة بذلك.

إن بناء إستراتيجية لعدالة منصفة وشاملة للمرأة لا بد أن يتضمن إعداد ودعم رؤيا وبرامج عمل للإدماج الأفقي للنوع الاجتماعي في برامج الدولة ومشاريعها و بلورة آراء استشارية حول السياسة العامة في مجال تعديل المساطر والقوانين، وملاءمتها مع المعاييرالدولية المتعلقة بحماية حقوق النساء والنهوض بها، فضلا عن الإشراف على إعداد الندوات،وبرامج التمكين والتقارير السنوية، بالاعتماد على نتائج الرصد والمتابعة من قبل مراصد متخصصة بحقوق المرأة والعدالة الانتقالية وإدماج المرأة في برامج القضاء على العنف، وتفعيل دورها في القضاء على الحروب، بدل اعتبارها ضحية حرب.

كما أن النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وبدورهن في مسلسل العدالة الانتقالية في العراق يتطلب تنفيذ ومتابعة إجراءات النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وبدورهن في تتابع آليات العدالة الانتقالية وإبراز دور وإسهام النساء في مسلسل الديمقراطية، وتعزيز مشاركتهن في مجال المصالحة وتدبير النزاعات.

ومن أجل التخطيط لوضع استراتيجيات متكاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وتشريعية تنهض بواقع المرأة وتقضي على رواسب التهميش والمصادرة لوجود ودور ورسالة المرأة وبالذات في العمل السياسي لابد من :

•بلورة خطاب بنيوي ثقافي سياسي جديد يتعامل مع الشوائب الفكرية والثقافية المتصلة بصورة المرأة ودورها ورسالتها البنائية والوظيفية في الحياة، وهو جهد أساسي لضمان تكوين القناعة المعرفية التي تُبنى على أساس تجارب المشاركة النسوية في الشؤون العامة من موقع القناعة الراسخة والإيمان المتجذّر بقيمة وقدرة المرأة على العطاء .

•بلورة تشريعات متكاملة ومتعاضدة في الأحوال المدنية والأنظمة الإدارية والاقتصادية لتقوية وتفعيل وجود المرأة وفرصها على المشاركة الواسعة في إدارة الشؤون العامة للبلاد.

•بلورة مبادرات منتظمة داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لضمان زج المرأة في المستويات القيادية لهذه الأُطر، فالمرأة الحاضرة بقوة في الحزب السياسي أو في الهيئة الإدارية للنقابة يمكن أن تكون مرشحة قوية للانتخابات النيابية في المستقبل .

•بلورة برامج تأهيلية على المستوى الوطني للارتفاع بمستوى المرأة التعليمي والتربوي والاقتصادي والسياسي في الريف والمدينة وعلى اختلاف مواقع وحضور المرأة في المجتمع والحياة.

•بلورة مشاريع الحضور النوعي والدائم للمرأة العراقية في الإعلام والصحافة لكسر حواجز التهميش والإقصاء أمام تكوين رأي عام جماهيري قابل لفكرة الرّيادة النّسوية للمشاريع المختلفة.

إن المضي بمشروع العدالة الانتقالية للمرأة يتطلب الكثير من عمليات الإنضاج الفكري الجمعي والتي تقع على عاتق المنظمات الغير حكومية المتخصصة بهذا الشأن.

ويمكن عرض مجموعة من المقترحات كمحاور نقاشية وتطبيقية لمجموعات عمل من أجل الوصول إلى إعداد إستراتيجية لعدالة انتقالية للمرأة، من قبيل:

•مأسسة مقاربة النوع في إجراءات تطبيق العدالة الانتقالية .

•أنشطة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتضمنة لمقاربة النوع .

•حماية الحقوق الإنسانية للنساء في المناطق التي عانت الانتهاكات في الماضي والتي سميت بالمناطق الساخنة مع إدراج ذلك وفق منظور جبر الضرر والمصالحة وحفظ الذاكرة، فضلا عن النهوض بمناخ الحوار بين الفاعلين المحليين، على خلفية اعتماد مقاربة النوع، وحماية الحقوق الإنسانية للنساء.

•كيفية تطوير وسائل التحسيس بإشكالية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في العراق في الماضي، من منظور مقاربة النوع والحقوق الإنسانية للمرأة، ثم بحث سبل جعل التجربة العراقية في ميدان النوع والعدالة الانتقالية نموذجا في المجال، عبر دراسة مسلسل تنفيذ مشروع النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وبدورهن في مسلسل العدالة الانتقالية في العراق، في أفق تعزيز تبادل الدروس المستخلصة منه على المستوى الإقليمي.

•استحداث منهج يراعي الاعتبار الجنسي)بين الرجل والمرأة(في العدالة الجنائية.

•اعتبار الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية، واعتبار العنف الجنسي جريمة حرب أو تعذيب أو جريمة ضد الإنسانية أو إبادة جماعية.

•مراعاة النوع الجنسي في القضايا الجنائية وتوفير الحماية الإجرائية فيما يتعلق بالضحايا والشهود وتدريب العاملين وتوظيفهم .

•اقتراح آليات وضمانات لحصول المرأة العراقية على تعليم جيد، وتدريب مهني، ورعاية صحية مناسبة، وبرامج رعاية اجتماعية فعلية طويلة المدى وقابلة للاستمرار، محلية وخارج إطار القرار السياسي .

•توفير المعونة القانونية للمرأة، وغيرها من الخدمات ذات الصلة التي لم تقدم على قدم المساواة في المجتمع .

•اقتراح آليات للعمل على ضمان قدرة المرأة العراقية على المشاركة بفعالية في كل جوانب الحياة السياسية في العراق .

•رصد مشاركة النساء السياسيات في مناصب اتخاذ القرار في جميع المستويات.

•تحديد آليات للضغط باتجاه اتخاذ خطوات ايجابية لإصدار قوانين ووضع آليات للتنفيذ تضمن وظائف للمرأة في كافة مناصب اتخاذ القرارات العليا في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية اعتمادا على الكفاءة والخبرة العلمية.

•إمكانية تصميم برامج طويلة المدى لتقديم خدمات الرعاية الصحية العقلية والنفسية للمرأة العراقية.

•كيفية تطوير برامج إذاعية وتليفزيونية متعلقة باحتياجات وأولويات المرأة،

•إمكانية تصميم مشاريع محددة لتمكين النساء الأرامل المعاقات (ذوات الاحتياجات الخاصة) .

•التخطيط لخلق الوعي بحماية المرأة من العنف، وتأسيس الملاجئ، وتقديم النصائح والاستشارات لضحايا العنف الجنسي والإيذاء العائلي .

« جريمة شرف» لنغسل عار العروبة ؟ !

رزان بدر الدين الحافظ

إنها الساعات الأولى بعد العدوان الأمريكي على بلدي سورية ..

وأنا على مدار الساعة أقفز بين القنوات لعلي أسمع أو أشاهد استنكاراً عربياً ..أو فتوى شرعية ..أو برنامجاً سياسياً او حتى فنياً يشجب أو يعارض تلك الضربة ...!

كنت أرتقب , و يا لسذاجتي ، أن نوعاً من التعاطف مع دولة عريقة هي « سورية » عمرها عمر الأبجدية والحضارة والأديان .. لا بد وأن يتحول لحظة إعلان ترامب العدوان إلى انفجار وغليان شعبي .....

ولهذا بدأت استجدي شاشة التلفزيون أن تريني شبح أو أطياف جماهير عربية ترفع لافتات الإدانة وتحرق علم أمريكا وتهتف الموت لإسرائيل ..الموت لأمريكا.. ولكن ..ولكن ..!!!!!! بدأت أرجع بذاكرتي إلى أحاديث آبائنا عن العدوان الثلاثي الغاشم على مصر عام ١٩٥٦ ،عندما توقف البث الإذاعي أعلنت بلادي آنذاك ، هنا القاهرة من دمشق، و انطلق البطل جول جمال بطائرته ليدمر البارجة الفرنسية التي ساهمت في عدوانها على مصر التي الآن غارقة تحت رحمة آل سعود والامريكان .

في حين أثناء العدوان على بلادي لم يقطع البث الإذاعي أو المرئي وسمعنا ما تفوه به الآعراب الذين تآمروا و أيدوا العدوان شعوباً وحكومات ولا أستثني أحد .

أية كارثة أن تخون الأوطان شرف الانتماء إلى التاريخ ..!!

هل بتنا نحتاج إلى « جريمة شرف لنغسل عار العروبة » ؟!!

أية مأساة يعيشها الفكر العربي بعدما غُسلت الأدمغة من كل القيم والروابط الأخوية والتاريخية ؟

اللغة العربية ما أشد حزنك ...لا مفردة هناك لتندد أو تصرخ أو تعترض ....فقط مفردة الإذعان المذِّلة تفرض نفسها .

تضحكني ذاكرتي عندما أعود للوراء زمن الربيع العربي وأرى كل الحشود الجماهيرية في البلدان العربية تندد بالظلم والإضطهاد ولكنها اليوم خرساء صامتة مشلولة عاجزة أمام عنجهية الكاوبوي .

نحن في مأزق حقيقي .... في الزمن المشوَّه والمشوِّه .... نحن في زمن الخطيئة العربية ...

زمن حصاد الشوك .... زمن الولادة المبكّرة واللامبالاة الهرمة .

نحن في زمن : « صه ...ولا كلمة ...»

{ أسطوانة قورش }
أول وثيقة عن حقوق الإنسان في أرض بابل

تم العثور على «أسطوانة قورش» في عام ١٨٧٩ أثناء حفريات بعثة المتحف البريطاني في بابل في العراق الحديث، أثناء عمل المنقب الأثري البريطاني –الآشوري «هرموز رسام»، على الآثار في منطقة الرافدين .

في تلك الفترة صادفته قطعة على شكل أسطوانة من الطين المشوي مكتوبة باللغة المسمارية البابلية (الأكادية) التي هي أقدم شكل من أشكال الكتابة. وقبل أن يعرف ماهيتها تماما نقلها إلى لندن وهي مكسورة على شكل قطعتين أساسيتين تفتقد بعض أجزائها ليتم فك رموزها من قبل علماء الآثار لاحقا.

تحتوي الأسطوانة على ٤٥ سطرا توزعت ٣٥ منها على القطعة الأولى (أ) والبقية على القطعة الثانية (ب).

الأسطوانة تعرضت للترميم عام ١٩٦٠ حيث جمعت القطعتان، ومنذ ذلك الحين الأسطوانة المسمارية معروضة في قسم بلاد الرافدين في المتحف يدرسها العلماء من منطلق كونها وثيقة وقطعة من تاريخ العالم القديم نموذج للتسامح بين الأديان. فماذا تقول هذه الوثيقة تماما؟

يشجع النص الذي كتب على الأسطوانة الفخارية على حرية العقيدة في الإمبراطورية الفارسية والسماح لمن رحلوا بالعودة إلى ديارهم، ما يؤذن ببداية تسامح ديني في إمبراطورية شاسعة متعددة المعتقدات.

ورغم أن الوثيقة لم تنص على اسم شعب أو ديانة ما إلا أنه يعتقد أن المقصود بها أكثر من غيرهم اليهود الذين تم سبيهم من فلسطين من قبل ملوك آشور وبابل .

وتذكر التوراة أن اليهود الأسرى رجعوا إلى بلادهم مرة أخرى حيث أعادوا بناء المعبد في أورشليم القدس. ويشير اليهود في أدبياتهم إلى الملك قورش على أنه رمز للتسامح.

إلا أنهم يذكرون أن القرار تم بإلهام من «إلههم يهوه»!! وعما إذا كان يمكن اعتبار القطعة فارسية يشير نيل ماكرغر مدير المتحف البريطاني إلى تداخل الأمور السياسية في تلك المنطقة التاريخية، فالأسطوانة وجدت في منطقة عراقية نتيجة حفريات بريطانية بعد اخذ الإذن من الإمبراطورية العثمانية. والنص مكتوب باللغة البابلي الأكادية وبالخط المسماري، وفيه إشارة إلى الهام الإله البابلي مردوك لقورش في إصدار هذا القرار. الوثيقة إذن يجب أن تؤخذ من منظور بابلي.